# العِقْبَالُهُ الْحِالِي الْحِيْلُ الْحِيْلِ الْحِيْلُ الْحِيْلُ الْحِيْلُ الْحِيْلُ الْحِيْلُ الْحِيْلِ ال

شُجَاء اللَّيْنِ هِبْهُ اللَّهُ بِزُاحِهُ لَهُ بَرُاحِهِ اللَّهُ بَرِيْكِ عَلَى اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّ

واضافت كه تقن في والتقن في مسالة عليه وسلم المنافة عليه وسلم المنافة عليه وسلم المنافة في المنافق في المنافق





حققها وكتب حواشيها خَاكْ اللهُ بَسِّعًا صِّ اللهِ

ومُلْحقٌ فِي بطلانِ قيامِ الحوادثِ بذاتِ الله تعالى رِسالةٌ مقارنةٌ بين رَأْيِ ابنِ تيميَّةُ ومُلْحقٌ فِي بطلانِ قيامِ الحوادثِ العقيدةِ الطَّحاويَّة





شرح العقيدة الطّحاوية للتركستاني حققها وكتب حواشيها جاد الله بسام صائح الطبعة الأولى:2014م جميم الحقوق محفوظة باتفاق وعقد©







جيع الحقوق محفوظة بانفاق وعقد مرسمي . لا يُسمح باعادة إصدام هذا المستناب أو أي جزم منه أو غزيه سيد علقال سفادة المطومات، او شله بأي شكل من الاشكال، دون إذن خطر ساق من الناشر.

all rights reserved. No part og this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or copied in any form or by any means without prior written permission from the publisher









قالَ الإمامُ تاجُ الدِّينِ السبكيُّ الأشعريُّ الشافعيُّ رحمه الله تعالى:

عقيدةُ الأشعريِّ هي ما تضمَّنت عقيدةُ أبي جَعْفَرِ الطَّحاوِيِّ التي تلقّاها عليه المُّعامِيِّ المُعامِّ المُناهبِ (١) بالقبولِ ورَضوها عقيدةً

معيد النعم ومبيد النقم: ص ٧٥

<sup>(</sup>١) يريد: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، إلا من شذًّ.

### بِسم الله الرَّحن الرَّحيم مُعددًمة التَّحقيق

الحمدُ لله ربِّ العالمين، مل السهاوات ومل الأرض، ومل ما شاء الله من شيء بعدُ، هو أهل الثناء والمجدِ، وكلُّنا له عبد.

الحمدُ لله ربِّ العالمين، قيّـومِ السَّمواتِ السَّبِّعِ وما أَظْلَلْنَ، وخَلَق من الأرض مثلهنَّ لتعلموا أنَّ الله على كلِّ شيءٍ قديرُ، وأنَّ الله قد أحاطَ بكلِّ شيءٍ علماً.

الحمدُ لله الذي أوجبَ على الخلقِ معرفته على الإجمال والتَّفصيل، وصُفاً له بكلِّ جميل، وتنزيهاً لقدسه عن كلِّ ما قد قيلَ.

هو الله تعالى ذو العزِّ والملكوتِ، لا زال الآنَ على ما عليه كانَ، لا تتغيَّر ذاتُه، ولا تتبدَّلُ صفاته، كلَّ يوم هو في شأْنِ، سبحانه، يحي ويميت، ويعزِّ ويذلُّ، وهو على كل شيءٍ قدير.

اللهمَّ صلِّ على سيِّد الخلق، سيِّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه وسلِّم، أفضلَ الصَّلاة والتَّسليم، بحقِّ قدره العظيم، كما يستحقُّ، لا كما نؤدِّي.

وبعد؛ فإنَّ العقيدة الطحاويَّة المنسوبة إلى الإمام أبي جعفر الطحاويِّ قد فاقت الوصف في تعليم ما يجب أن يكون عليه حالُ المؤمن من العلم، والعمل، والزّهد في الدّنيا، والطمع في الآخرة، وتعظيم الله تعالى، وتوقير سيِّدنا الرَّسول صلى الله عليه وسلم، واحترامِ الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، وتعليم ما يجب من أمور الدِّين والدُّنيا.

وتميَّزت هذه العقيدة بقلَّة اللَّفظ، وسهولة الحفظ، وغزارة المعاني، وعِظَم المباني، وعَظَم المباني، وعَطَم المباني، وقَطَع خيوط الاشتباه بمحكم الكلام، وتميزت أيضاً بأنها رواية عن فقهاء الملَّة فيها يعتقدون ويقولون.

فهذه العقيدة وإن كانت من جملة المصنَّفات، إلا أنها ليست كالمصنَّفات، بل هي محرَّر على طريقة أهل السنَّة، قال بها فيها فقهاء اللَّة أبو حنيفة، وصاحباه، وأتباعهم إلى أبي جعفر الطحاويِّ، ومن بعده، رحمهم الله تعالى. وكذلك يقول فقهاء المذاهب الأربعة، كها ذكر ذلك الشيخ تاج الدين السبكيّ في كتابه: معيد النعم ومبيد النقم، في باب (العلهاء) ووصفهم وما يجب عليهم.

ولأجل أهمِّيَّتها وكثرةِ مميزاتها وتقدُّمها على غيرها؛ كَثُرُ شرّاحها، وصارتُ عنواناً على السُنَّة، حتى إنَّ بعض المخالفين للسنَّة يستترون بالانتساب إليها تارةً، وبنسبتها إلى مذهبهم المخالف للسنَّة تارةً، وذهبوا في ذلك الغيِّ كلَّ مذهب، فتراهم يشرحونها مرَّةً، ويعقِّقونها ثانيةً، ويدرِّسونها ثالثةً، وينشرونها رابعةً، ويعلِّقون عليها خامسةً، حتى ضاقت بهم ألفاظها ذرعاً، وفرَّت منهم معانيها أصلاً وفرعاً، وصار قالها لو قالت: اللَّهمَّ أعوذ

بجنابك الذي لا يضامُ أنَّ أضامَ، وبذاتك المقدَّس أنَّ أدنَّس، وصارتُ حالها كحال الرَّحِمِ المتعلِّقة بالعرش تقول: اللَّهمَ صِلَّ من وَصَلَني، واقطعُ من قَطَعَني. ولو عَلِمَ هؤلاءِ ما يجرُّون علينا وعلى أنفسهم بفعلتهم ما فعلوا. ولله الأمر من قبلُ ومن بعدُ.

ولمّا كان الحالُ على ما وصفتُ، وَجَبَ أَنَّ تُوصلَ العقيدةُ الطحاويَّةُ بأصَّلها السُّنِّيِّ والفقهيِّ والمذهبيِّ المنتسب إلى الأئمةِ الأربعة وأتباعِهم، حتى تنقطع عن الباطل بكلِّ صوره وأشكاله وأقلامه وتهويلاته.

وأخيراً، أسألُ الله تعالى أنَّ يكون نَشْرُ هذا الكتاب مُـجْزِئاً عن واجبِ وَصُلِ رَحِم العلم والعلماء، وأنَّ تكونَ الرِّسالةُ التي ألحقتُها بمتنِ الكتاب متمِّمةً لذلك الغرض الجليل، وأنَّ ينفعَ بكليهما، ويعفوَ عنّي، ويعلِّمني.

الأحد ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٢ من هجرة سيد الأنام عليه الصلاة والسَّلام

1 أيار ٢٠١١ من ميلاد سيّدنا المسيح عليه السلام

في عمّان المباركة

يقول محقِّق الكتاب جاد الله الأشعريُّ الشافعيُّ

اللهمَّ عَفْوَكَ ورِضاكَ

#### ترجمة الشّارح هبةُ الله التركستانيُّ الماتريديُّ (٦٧١ – ٧٣٣ هـ)

قال القرشيُّ في طبقات الحنفيَّة (تحقيق عبدالفتاح الحلو، ترجمة رقم: ١٧٧٠، ج٣، ص٥٦٦-٥٦٧):

هبة الله بن أحمد بن معلّى بن محمود، شجاع الدّين، التركستانيّ، كان فقيهاً، أصوليّـاً، نحويّـاً، حَسَنَ الأخلاق، دائمَ الاشتغال والكتابة، مع كبر سنّـه، وغزارة علمه، يكرِّر على محفوظاته.

قرأتُ (١) عليه قطعةً من المنار في أصول الفقه، والمنار في أصول الدّين، كلّه لحافظ الدّين (٢).

ومات في أثناء ذلك، بالمدرسة الظاهرية (٣)، في ليلة عشر ذي القعدة، سنة ثلاث

(١) أي القرشيّ نفسه صاحب الطبقات.

<sup>(</sup>٢) حافظ الدين النسفيّ الحنفي صاحب المنار والتفسير المتوفي سنة ٧١٠ هـ.

<sup>(</sup>٣) مدرسة بدمشق.

وثلاثين وسبعمائة.

وأعادَ وأفادَ، وهو والدصاحبنا الإمام بدر الدين(١٠).

ومولده سنة إحدى وسبعين وستمائة، بمدينة طَراز، من إقليم تركستان.

ورد إلى دمشق، وتفقُّه بها على أبي محمد عمر بن محمد الخبازيّ جلال الدين (٢).

وقرأ الجامع الكبير على التاج الأشقر.

له: تبصرة الأسرار في شرح المنار، وله: الغرر، وله: المثال، وله: الإرشاد، وشرح عقيدة الطحاوي.

<sup>(</sup>۱) قال القرشي في الطبقات: محمد بن هبة الله بن أحمد بن معلى بن محمود التركستاني الملقب بدر الدين، يأتي والده شجاع الدين هبة الله، تفقه ودرس وأعاد وأفتى وصنف، وتوفي ليلة الاثنين خامس رمضان المعظّم، سنة تسع وستين وسبعهائة، ودفن من يومه نحو من الصوفية خارج باب النصر رحمه الله تعالى. اهـ

<sup>(</sup>٢) جلال الدّين الخبازيّ الحنفيّ صاحب المغني في أصول الفقه، المتوفى سنة ٦٩١ هـ.

#### ترجمةُ المصنّف

#### أبو جعفر الطحاويّ (ت ٣٢١هـ)

قال القرشي في طبقات الحنفيَّة (تحقيق الحلو، ترجمة رقم: ٢٠٤، ج١، ص٢٧١- (٢٧٧).

أحمد بن محمد بن سلامة بن سَلَمة بن عبد الملك بن سَلَمة بن سُليم بن سليمان بن جناب، كذا نسبه مَسَّلَمة بن قاسم الأندلسي في صلة تاريخه، الأزديّ، الحجريّ، المصريّ، أبو جعفر الطحاويّ، الفقيه، الإمام، الحافظ.

تكرَّر ذكره في الهداية، والخلاصة.

الطَّحاوِيّ بفتح الطاء والحاء المهملتين وبعد الألف واو، نسبة إلى طحا، قرية بصعيد مصر ينسب إليها جماعة منهم أبو جعفر الطَّحاويّ (صاحب الترجمة)، صاحب كتاب شرح الآثار.

وكان إماماً فقيهاً من الحنفيين.

(١) تصرَّفنا في العبارة بشيءٍ من الاختصار والتحرير.

ولد سنة تسع وعشرين ومائتين. وروي، قال أبو سعيد بن يونس: قال لي الطحاويُّ: ولدت سنة تسع وثلاثين ومائتين.

ومات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

صحب المزنيَّ وتفقه به، ثمَّ ترك مذهبه، وصار حنفيَّ المذهب، وكان ثقةً ثبتاً، كذا قاله السمعاني.

قلت: ويمين خاله المزني، وهو قوله: والله لا أفلحت، تقدم ذكرها في ترجمة أحمد ابن عبد المنعم.

تفقّه بمصر على أبي جعفر أحمد بن أبي عمران موسى بن عيسى، وخرج إلى الشام سنة ثمان وستين ومائتين، فلقي بها قاضي القضاة أبا خازم عبد الحميد بن جعفر، فتفقّه عليه، وسمع منه، وسمع أيضاً من أبيه محمد بن سلامة، وكان تفقه أوّلاً على خاله المزنيّ، وروئ عنه مسند الشافعيّ رحمه الله، وتفقه عليه أبو بكر أحمد بن محمد بن منصور الدامغاني وغيره.

وكان كاتباً للقاضي بكار بن قتيبة، وسمع الحديث من خلق من المصريين والغرباء القادمين إلى مصر، منهم سليان بن شعيب الكيساني، وأبوه، وأبو موسى يونس بن عبد الأعلى الصدفى، شارك فيه مسلماً، وأكثر الرواية عنه.

وصنَّف الكتب، فمن ذلك:

أحكام القرآن، ومعاني الآثار، وهو أوَّل تصانيفه، وبيان مشكل الآثار، وهو آخر

تصانيفه، واختصرها ابن رشد المالكي، والمختصر في الفقه، وولع الناس بشرحه، وعليه عدة شروح، وشرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير، وله الشروط الكبير، والشروط الأوسط، وله المحاضر والسجلات، والوصايا، والفرائض، وكتاب نقض كتاب المدلسين على الكرابيسي، وكتاب أصله كتب العزل، والمختصر الكبير، والمختصر الصغير، وله تاريخ كبير، وله مجلد في مناقب أبي حنيفة، وله في القرآن ألف ورقة، حكاه القاضي عياض في الإكهال، وله النوادر الفقهية في عشرة أجزاء، والنوادر والحكايات في نيف وعشرين چزءاً، وله حكم أراضي مكة، وقسم الفيء والمغنائم، وله الرد على عيسى بن أبان في كتابه الذي سهاه: خطأ الكتب، وله الرد على أبي عبيد فيها أخطأ فيه في كتاب النسب، وله اختلاف الروايات، على مذهب الكوفيين (۱).

قال أبو عمر بن عبد البرّ: كان الطحاويُّ كوفيَّ المذهب، وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء.

<sup>(</sup>١) كتب الشيخ الكوثريُّ رحمه الله تعالى كلمةً مفيدةً عن مصنفات الطحاويِّ، وهي في مقالاته، وله أيضاً: الحاوى في ترجمة الطحاوي.

#### بيانُ السّنة والجاعة

#### (العقيدةُ الطحاويَّة)

قال حاجي خليفة في كشف الظنون(١):

عقائد الطحاوي، وهو: الإمام أحمد بن جغفر الحنفي، المتوفى سنة ٣٢١ هـ، إحدى وعشرين وثلاثمائة، وسمّى كتابه هذا: (بيان السنة والجماعة)، وله شروح منها:

- شرَّحُ شجاع الدّين، هبة الله بن أحمد بن معلى التركستاني، المتوفى سنة ٧٣٦هـ.
- شرحُ نجم الدين، بكبرس بن يلنقلج التركيّ، المتوفى سنة ٢٥٢هـ، في مجلد كبير، وسيّاه: (النور اللامع والبرهان الساطع).
- شرح محمود بن أحمد بن مسعود القونويّ الحنفيّ، المتوفى سنة ٧٧٠هـ، وهو شرحٌ بالقول، بسيطٌ، أوَّله: (حمداً لله المتوحِّد بكمال صمديَّته المنفرد... الخ)، وسمّاه: (القلائد في شرح العقائد).

<sup>(</sup>١) تصرَّ فنا في العبارة بشيءٍ من الاختصار والتَّحرير.

- شرح القاضي سراج الدِّين، عمر بن إسحاق الهنديِّ الحنفيِّ (١)، المتوفى: سنة العرب انتهى من كشف الظنون. وللعقائد شروح غيرها.

#### قلتُ:

وذكر حاجي خليفة شرحاً آخر، فقال: شرحَ صدر الدّين، عليّ بن محمَّد بن العزّ الأذرعيّ الدمشقيّ الحنفيّ (٢)، المتوفّى: سنة ٧٤٢ هـ. اهـ

وهذا الشرح هو الذي كان في وقتٍ ما عَلَماً على شرح الطحاويَّة بالغلبة (٣)، بحيث إذا قيل: ذكره في شَرِّح الطحاويَّة، لم يفهم إلا أنَّ الذي ذكر ذلك الشيء هو ابن أبي العزّ، في شرحه على الطحاويَّة.

وأمّا الآنَ وقتَ تحقيقِ هذا الكتاب، وبعده إنّ شاء الله تعالى، فإنَّ الشَّرح المذكورَ لا ينصرف الذِّهن إليه عند الإطلاق، بل يُسألُ عند الإطلاق: شرح مَن؟

وإنَّما أخرجتُ هذا الشَّرح من جملة كلام صاحب كشف الظنون لسببين اثنين:

- عدمُ تجانس هذا الشَّرح مع سائر الشِّروح المذكورة، وعدم التَّجانس هو:

<sup>(</sup>١) طبع بتحقيق الشيخ حازم الكيلاني ود. محمد نصّار ، وقبلها طُبع منسوباً إلى أكمل الدِّين البابري، وهي نسبة غلط.

<sup>(</sup>٢) ذكره الشيخ محمد زاهد الكوثري في المقالات، وناقش وصفه بالحنفيّ.

<sup>(</sup>٣) العلم بالغلبة، هو الذي يغلب فهمه عندما يُذكر، وليس المراد بالغلبة غلبة المال أو غلبة الإعلام، أو كثرة الطبع والترويج، أو غير ذلك، مما يغلّب الباطلَ على الحقّ، ابتلاءً للناس، وليعلم الله من ينصره.

عدم صحَّة حمل وصف واحد عليه وعلى الشروح المذكورة معاً، وأعني بالوصف هنا، قولَنا: شرحٌ على الطحاويَّة، فلا يقال:

شرحُ ابن أبي العزِّ شرحٌ على الطحاويَّة، بينها يقال ذلك في سائر الشروح المذكورة. فمثلاً:

يقال: شرحُ الغزنويُّ شرحٌ على الطحاويَّة.

ويقال: شرحُ هبة الله التركستاني شرحٌ على الطحاويَّـة.

#### والله أعلم.

ما يظهرُ من أنَّ حاجي خليفة لر يطَّلع على الشَّرح المذكور، ولم يعرف مضمونه، حتى إنَّ حاجي خليفة لر يذكر اسمَ ابن أبي العزِّ صحيحاً، وجانبه الصواب في تعيين سنة وفاته، فإنَّ المترجمين يذكرون أنه توفي سنة ٧٩٢هـ، فصار بذلك ناقلاً، والعهدةُ على من عَرَفَ أنَّ يبلِّغَ، وأنا قد عرفتُ، وها أنا أبلِّغ(١).

<sup>(</sup>۱) نرجو من الله تعالى وندعوه أنَّ لا يكون هذا البلاغ مثيراً لغير النظر والبحث، للتوصُّل إلى معرفة أنَّ شرح ابن أبي العزِّ، هل ينفع أن يكون شرحاً على الطحاويَّة أو لا ؟ ومن البيِّن في الكلام أعلاه أنَّ المسألة ليست في أنَّ العقيدة الطحاويَّة ما هي؟ بل المسألة هي في أنَّ العقيدة الطحاويَّة ما هي؟ وأنَّ شرَحها ما هو؟ ومن أسوأ ما يكون أنَّ يتقوّى مذهبٌ ما بها يضعفه. ولعل كلمة التّاج السبكيّ الآتية تفيد جواباً على السؤال: ما هي العقيدة الطحاويَّة؟ والله يهدي من يشاء.

ويطيب لي جدّاً أن أنقل كلمةً ممتازةً من علّامة العلماء بلا امتراء، المدافع عن عقائد أهل السنَّة الغرّاء، في تحديد العقيدة الطحاويّة، قال الإمام التاج السبكيّ الشافعيّ الأشعريّ رحمه الله تعالى وأثابه:

وبالجملة؛ عقيدةُ الأشعريِّ هي ما تضمَّنته عقيدة أبي جعفرِ الطحاويِّ.

(معيد النعم ومبيد النقم: ص٧٥)

#### وَصْفُ المخطوطِ الأصل وتوثيقُ نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه

المخطوط الأصل هو من مكتبة جامعة برنستون، من موقعها على الإنترنت، يقع في ١٩٢ صفحة، بعضُ أوَّلها وآخرها من جهة الأغلفة بياضٌ.

أمّا الورقة الأولى من المخطوط؛ ورقة العنوان، فعليها زخرفةٌ جميلةٌ جداً، تدلُّ على تعظيم الكتاب، والاعتناء به، كُتب فيها بزخرفة ورديَّة: (شرح عقيدة الطحاوي)، وتحت العنوان: (تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة شجاع الدين هبة الله بن أحمد بن معلَّا التركستانيّ الحنفيّ رحمة الله عليه)، وتحته: (ملك الفقير إلى الله تعالى إبراهيم بن بهادر الحنفي عامله الله بلطفه الخفي)، وذكر فيها تملّكان آخران يظهر أنها بعد التملّك الأول.

وأمّا الورقة الثانية؛ فهي بداية الشّرح، وفيها التسمية والصّلاة على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ونسبة القول إلى المؤلف شجاع الدين التركستانيّ.

وأمّا الورقة بعد الأخيرة من الشّرح؛ ففي رأسها: (ولله الحمد والمنّة)، وفيها مجموعة تملّكات، وتواريخُ مطالعات، وأحد التملكات مؤرخة بتاريخ ليلة الجمعة المباركة الرابع من شوال المبارك سنة خمسين وثهانمئة من هجرة خير الورئ عليه الصلاة والسلام.

وإذن؛ تكون هذه النسخة مكتوبة قبل ٨٥٠ هـ، والله أعلم.

وأظنُّ بحسب التملّكات أنها تنقلت بين الأيدي، مع غاية الاعتناء بها، والحفاظ عليها، وكلُّ التملكات هي لأحنافٍ، واحدٌ منهم دسوقيّ الطريقة.

ومن مواصفات الأصل المخطوط: أنه كُتب بخطِّ واضحٍ جداً، وكبير الحجم نسبياً، وعدد كلمات السطر قليل، وعدد الأسطر في الصفحة قليل. وتتميز المخطوطة بأنها مضبوطة الحروف تماماً، ونادراً ما يقع فيها خطأ، فيها نقص في موضع واحد، أشرنا إليه أثناء التحقيق. وأيضاً هناك بعض الكلمات انحلَّ حبرها، فغمضت قراءتها.

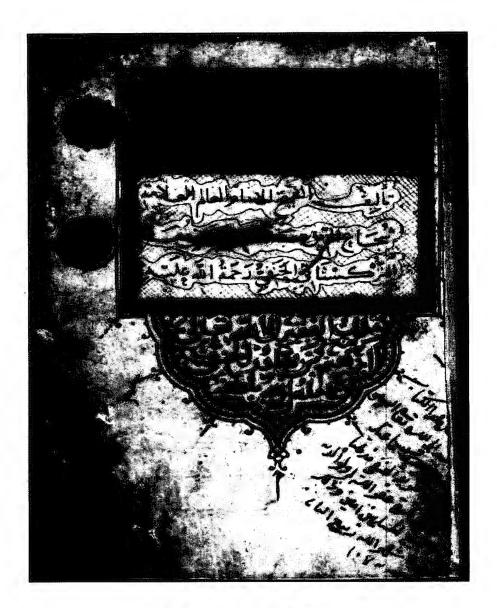
ونسبة الكتاب إلى مؤلِّفه صحيحة بحسب ما ذكر في الفهارس والأدلة والتراجم. والله أعلم

#### العمل في التَّحقيق

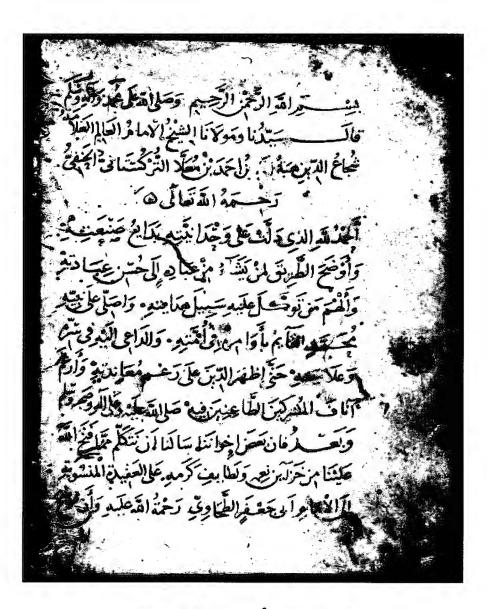
- التقديم للكتاب بتعريف الشّارح التركستانيّ، والمصنف الطحاويّ، والكتاب المشروح (الطحاوية)، وملاحظات حول التحقيق وطريقته.
- وضعنا متن العقيدة الطحاوية في مقدمة هذا الكتاب قبل شرح التركساني، واستعنا في تثبيته بأكثر من مصدر، منها نسخة مخطوطة وقفها كل من محمد عبد العظيم، ومحمد إمام عن روح والدهما الشيخ العلامة المدقق المفسر الشيخ إبراهيم السقا، سقاه الله تعالى ماء الرحمة والرضوان، وهي نسخة جيدة.
  - قراءة المخطوط ونسخه، ثم مقابلةُ المنسوخ على الأصل المخطوط للمراجعة.
- جعل المتن مقسَّماً على فقرات بحسب المعاني، وضبطه، خصوصاً حيث أمكن أن تُشكل قراءته.
- إثباتُ الآيات بالرَّسم العثماني، وعدم الاقتصار على جزء من الآية إنَّ أمكن، فإنَّ المؤلِّف رحمه الله تعالى يضع بعض الآية ولا يكملها، على اعتبار أتبا حاضرةٌ في الذِّهن. وكتابةُ سورة الآية ورقمها.
- التعليق على الأحاديث والآثار الشريفة والأخبار الواردة في متن الكتاب، ما أمكن. وقد اتَّبعت في ذلك طريقة مناسبة لمقامي في علم الرِّواية، وهي: أني أبحث عن الرِّواية بحرفها في الأصول الحديثيَّة، فإنَّ وجدتها أثبتُّ موضعها، خصوصاً إذا كانت في الصَّحيحين أو أحدهما، وإنَّ لم أجدها بحرفها -

والرّواية بالمعنى جائزةٌ عند الحفّاظ - أسوق من الكتب الأصول الرّواية القريبة منها من موضعها، فأكون بذلك قد عزوتُ الرّواية إلى مصدرها، أو عزوتُ المعنى إلى مصدره، وهذه الطريقة أحسن بما شاع في تحقيقات الكتب، إلا من أخذ الأمر بحقّه، وهي أوسع للمحقّق والمؤلّف معاً، وأسلم لعرض المؤلّف من أن أنسب إليه ما لا يراه في نفسه، كأن أدّعي أنه يريد تخريج الحديث باللّفظ وأنه حرفه لقصد السّوء، أو أطعن فيه أنه لم يتثبت في نقل الحديث، فيصيرَ في حكم الكذّاب. وهذا الكلام والاختيار ليس هذراً فوق الحاجة، يتبيّن ذلك من بعض مواضع التّعليق. وما وراء ذلك فهو راجعٌ إلى قواعد الصّنعة.

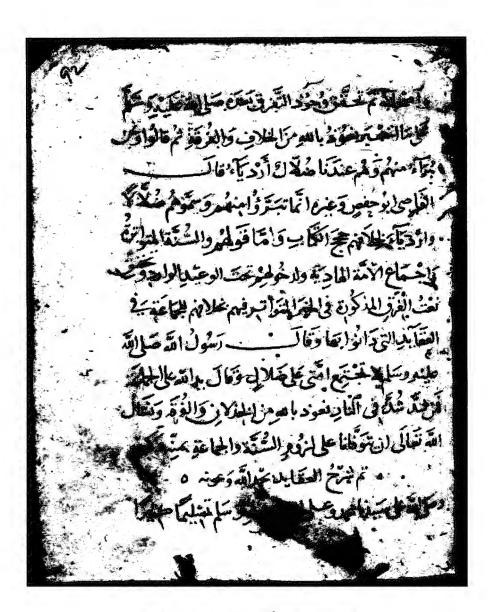
- التعليق على بعض المواطن في الكتاب، كتصحيح لفظ يتعلّق بالتَّحقيق، أو ملاحظة على مسألة في الاعتقاد، أو انتقاد قد يتوجّه، وقد اعتنيتُ في بعض المواضع بالمقارنة بين المذاهب، وتقرير أنَّ الخلاف بين الأشاعرة والماتريديَّة لا يضرّهما شيئاً، وإزالة ما يمكن أن يتوهَّم من التباس بين الحقِّ ومذاهب المخالفين لأهل السنة، وليس ذلك نافلةً يقوم بها المحقِّق، بل هو واجبّ، من هملة واجبات التحقيق.
- تبويب الكتاب، وترجمة الأبواب. وهو شيءٌ مهم إن كنّا أحسنًا فيه، وجعلنا ذلك بين معقو فتين لئلا نختلط بمتن الكتاب.
  - وضع فهرس لموضوعات الكتاب.



صفحة العنوان من المخطوط



الصفحة الأولى من المخطوط



الصفحة الأخيرة من المخطوط



## مَتْنُ العَقيدَةِ الطَّحاوِيَّةِ المسمَّاةِ «بيانُ السُّنَّةِ والجَاعَةِ»

#### تصنيف

الإمام أبي جعفر الطحاويّ الحنفيّ (ت ٣٢١هـ) رَحمه الله تعالى وغَفَرَ له ولعلهاءِ المسلمينَ أجمعينَ ونفعنا بعلومهِمْ اللهمَّ آمين

		·	

#### متن العقيدة الطحاوية

هذا ذكر بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، وأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضوان الله عليهم أجمعين، وما يعتقدونه من أصول الدين، ويدينون به لربِّ العالمين، نقول في توحيد الله تعالى معتقدين بتوفيق الله:

إِنَّ الله واحِدٌ لا شريكَ له.

ولا شَيَّءَ يُعْجِزهُ.

ولا إِلهَ غَيْرُهُ.

قَديمٌ بلا أبْتِداءٍ.

دائِمٌ بلا أنْتِهاءٍ.

لا يَفُنىٰ ولا يَبيدُ.

ولا يكونُ إلّا ما يُريدُ.

لا تَـبُلُغُه الأَوهامُ.

ولا تُدُرِكُهُ الأَفهامُ.

ولا يُشْبِهُهُ الأَنامُ.

حَيٌّ لا يموتُ، قَيُّومٌ لا ينامُ.

خالِقٌ بلا حاجَةٍ.

رازِقٌ بلا مُؤْنَةٍ مُميتٌ بلا خَافَةٍ، باعِثٌ بلا مَشَقَّةٍ.

ما زالَ بِصفاتِهِ قَديهاً قَبْلَ خَلْقِهِ.

لرُيزدَدُ بِكُونِهِمْ شَيْئَ ٱلرُيَكُنْ قَبْلَهُم من صِفَتِهِ.

وكما كانَ بصفاتِهِ أَزَليًّا كذلك لا يزالُ عليها أبَدِيًّا.

لَيْسَ بَعْدَ خَلْقِ الخَلْقِ استفادَ اسْمَ الحالِقِ، ولا بِإِحْداثِ البَرِيَّةِ اسْتفادَ اسْمَ الباري.

له مَعْنى الرُّبوبِيَّةِ ولا مَرْبوب.

ومَعْنى الخالِقِ ولا مَخُلوق.

وكما أنَّـهُ محيى المؤتى بَعْدَ ما أَحْيا؛ اسْتَحَقَّ هذا الاسْمَ قَبْـلَ إِحْيائِهِم، كذلك اسْتَحَقَّ اسْمَ الخالِـقِ قبل إِنْشائِهِم، ذلِكَ بأنه على كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ، وكُلُّ شَيْءٍ إليه فَقيرٌ، وكُلُّ شَيْءٍ اليه فَقيرٌ، وكُلُّ أَمْرٍ عليه يَسيرٌ.

لا يَحْتاجُ إلى شَيْءٍ.

(ليس كَمِثْله شَيَّءٌ وَهُو السَّميعُ البصيرُ).

خَلَقَ الخَلْقَ بِعلْمِهِ، وقَدَّرَ لهمْ أَقْداراً، وَضَرَبَ لهمْ آجالاً، ولرُيَخْفَ عَليهِ شَيْءٌ قبل أَنْ يخلُقهُم.

أَمَرَهُمْ بطاعَتِهِ، ونهاهُمْ عن مَعْصِيَتِهِ، وكُلُّ شَيْءٍ يجري بتقديره ومَشيئتِه، ومَشيئتِه، ومَشيئتُه تَنْفُذُ، لا مَشيئةَ للعِبادِ إلّا ما شاءَ لَـهُمْ، فها شاءَ كانَ وما لرُيَشَأَ لرِيكُنُ.

يهدي من يشاء، ويَعْصِمُ ويعافي فَضلاً، ويُضِلُّ مَنْ يشاء، ويَخُذُلُ ويبتلي عَدُلاً، وكُلُّهُمْ يَتَ قلَّبونَ في مَشيئتِه، بَينَ فَضلِهِ وعَدُلِهِ.

وهو مُتعال عن الأَضدادِ والأَندادِ، لا رادَّ لِقَضائِهِ، ولا مُعَقِّبَ لحكُمِهِ، ولا غالِبَ لأَمْرِهِ، آمَنَا بذلِكَ كُلِّهِ، وَأَيقَنَا أَنَّ كُلَّامِنْ عِنْدِهِ.

وإِنَّ مُحَمَّداً عَبُدُه المصطفى، ونَبِيُّهُ المجْتَبى وَرَسولُهُ المُرْتَضى، وَإِنهُ خاتِمُ الأَنبياءِ، وإِمامُ الأَتقياءِ، وَسَيِّدُ المُرْسَلينَ، وَحَبيبُ رَبِّ العالمينَ.

وَكُلُّ دَعُوىٰ النُّبُوَّةِ بَعْدَهُ فَغِيُّ وَهوىٰ، وهُو المبعوثُ إلى عامَّةِ الجنِّ وكافَّةِ الوَرىٰ، بالحقِّ والهدىٰ، وبالنُّورِ والضِّياءِ.

وإِنَّ القرآنَ كلامُ الله.

منه بدأ، بلا كَيفيَّةٍ؛ قَوْلاً، وأَنزَلَهُ على رَسولِهِ وَحْيَاً، وَصَدَّقَهُ المؤمنونَ على ذلِكَ حَقًا، وأيقنوا أَنه كلامُ الله تعالى بالحقيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلوقٍ كَكلام البَرِيَّةِ، فَمَنُ سَمِعَهُ

فَزَعَمَ أنه كلامُ البَشَرِ فَقدٌ كَفَرَ، وَقَدُّ ذَمَّهُ الله وعابَهُ وَأَوْعَدَهُ بِسَقَر، حيثُ قال تعالى: (إنَّ هذا إلا قَولُ البَشَر)؛ عَلِمْنا وَأَيقنَّا أنهُ وَسَلَّمُ للهِ سَقَر)، فلمَّا أَوْعَدَ الله بِسَقَر لمن قال: (إنَّ هذا إلا قَولُ البَشَر)؛ عَلِمْنا وَأَيقنَّا أنهُ قَولُ خالِقِ البَشَرِ، ولا يُشْبِهُهُ قَولُ البَشَرِ، ومَنْ وَصَفَ الله بِمعنى مِنْ معاني البَشَرِ فقد كَفَرَ، فَمَنْ أَبِصَرَ هذا اعْتَبر، وعنْ مِثْلِ قَولُ الكُفَّارِ انْزَجَر، وَعَلِمَ أنه بِصفاتِه ليس كَفَرَ، فَمَنْ أَبصَرَ هذا اعْتَبر، وعنْ مِثْلِ قَولُ الكُفَّارِ انْزَجَر، وَعَلِمَ أنه بِصفاتِه ليس كَالبَشَرِ، والرُّؤْيَةُ حَقِّ لأَهْلِ الجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحاطَةٍ ولا كَيفِيَّةٍ، كما نَطَقَ بِهِ كتابُ كَالبَشَر، والرُّؤْيَةُ حَقِّ لأَهْلِ الجَنَّةِ، بِغَيْرِ إِحاطَةٍ ولا كَيفِيَّةٍ، كما نَطَقَ بِهِ كتابُ رَبِّنا: (وجوهٌ يَوْمَئِلِ ناضِرَةٌ. إلى رَبِّا ناظِرَةٌ)، وتفسيرُهُ على ما أَرادَهُ الله تعالى وَعَلِمَهُ، وكما قالَ، وكلُّ ما جاءَ في ذلك مِن الحديثِ الصَّحيحِ عَنِ الرَّسولِ صلى الله عليه وَسَلَّمَ فَهُو كما قالَ، وَمُعْناهُ على ما أَرادَه لا نَذْخُلُ في ذلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بَارائِنا، ولا مُتوهِمِينَ بأهُوائِنا، فإنه ما وَمَعْناهُ على ما أَرادَه لا مَنْ سلَّم لله عَزَّ وجَلَّ ولِرسولِهِ صلى الله عليه وَسَلَّم، وَرَدَّ عِلْمَ ما اشْتبه عليه إلى عالِيهِ.

ولا تثبتُ قَدَمُ الإِسلامِ إلا على ظَهْرِ التَّسليمِ والاستِسلامِ، فَمَنْ رامَ عِلْمَ ما حُظِرَ عنه عِلْمُه، ولرُ يَقْنعُ بالتَّسليمِ فَهُمُهُ، حَجَبَهُ مَرامُه عن خالِصِ التَّوْحيدِ، وصافي المعرِفَةِ، وصحيحِ الإيمانِ، فَيَتَذبُذبُ بين الكُفرِ والإيمانِ، والتَّصديقِ والتَّكذيبِ، والإِقرارِ والإِنكارِ، مُوسُوسًا تائِها شاكًا، لا مُؤْمِناً مُصَدِّقاً، ولا جاحِداً مُكذِّباً.

ولا يَصِحُّ الإيمانُ بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأوَّلها بفهم، إِذْ كان تأويلُ الرّؤية وتأويلُ كُلِّ معنى يضاف إلى الربوبيَّةِ بِتَـرُكِ التأويلِ ولزوم التَّسُليمِ، وعليه دِينُ المسلمينَ.

وَمَنْ لَرُ يَتُوقَّ النَّفِيَ والتشبية، زَلَّ ولرُ يُصِبِ التنزية، فإنَّ ربَّنا جلَّ وعلا موصوفٌ

بصفاتِ الوَحْدانِيَّةِ، مَنْعوتٌ بنعوتِ الفردانيَّةِ، ليس في معناه أَحَدُّ من البَريَّةِ.

وتعالى الله عن الحدود والغايات، والأركانِ والأعضاءِ والأدواتِ، لا تحويهِ الجهاتُ السِّتُ كسائرِ المبتدعاتِ.

والمعراجُ حَقُّ، وقد أُسري بالنبي صلى الله عليه وسلم بشخصه في اليقظة إلى السهاء، ثم إلى حيث شاء الله من العلا، وأكرمه الله بها شاء، وأوحى إليه ما أوحى، (ما كذب الفؤاد ما رأى)، فصلّى الله عليه وسلَّم في الآخرةِ والأولى.

والحَـوْضُ الذي أكرمه الله تعالى به غِياثاً لأمَّته حَقٌّ.

والشفاعة التي ادّخرها لهم حَتُّن، كما روي في الأخبارِ.

والميثاقُ الذي أخذه الله تعالى من آدم وذريته حتُّ.

وَقَدُ عَلِمَ الله تعالى فيها لرّ يزلُ عددَ مَنْ يدخلُ الجنّـةَ، وعددَ من يدخلُ النارَ جُملةً واحدةً، فلا يزادُ في ذلكَ العددِ ولا ينقصُ منه.

وكذلك أفعالهم فيها علم منهم أن يفعلوه، وكل ميسَّرٌ لما خُلِقَ له، والأعمالُ بالخواتيم، والسَّعيدُ من سَعِدَ بقضاءِ الله، والشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بقضاءِ الله.

وَأَصَّلُ الْقَدَرِ سِـرُّ الله تعالى في خلقه، لرَّ يَطَّلِعُ على ذلك ملك مقرَّب ولا نبيٌّ مُرْسَلٌ، والتَّعمُّ قُ والنَّظرُ في ذلك ذريعةُ الحُنُدلان، وَسُلَّمُ الحِرْمان، ودَرَجةُ الطُّغْيان، فالحنر كلَّ الحذر من ذلِكَ نظراً وفكراً وَوَسُوَسَةً، فإنَّ الله تعالى طوى عِلْمَ القَدَرِ عن

أنامِهِ، ونهاهم عن مَرامِه، كما قال تعالى في كتابه: (لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُون)، فَمَنْ سَأَل: لرَفعل؟ فقد رَدَّ حُكْمَ الكتاب، ومَنْ رَدَّ حُكمَ الكتاب كانَ من الكافرينَ.

فهذا جُملَةُ ما يحتاجُ إليه مَنَ هو مُنَوَّر قلبه مِنْ أولياءِ الله تعالى، وهي درجةُ الرَّاسخين في العِلْمِ، لأنَّ العِلْمَ علمان؛ علم في الخلق موجود، وعلم في الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفر، وادِّعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبتُ الإيمانُ إلا بقبول العلم الموجود وترك طلب العلم المفقود.

ونؤمن باللوح والقلم، وبجميع ما فيه قد رقم، فلو اجتمع الخلق كلهم على شيء لر يكتبه الله تعالى فيه ليجعلوه كائناً لريقدروا عليه، جَفَّ القلم بها هو كائن إلى يوم القيامة، وما أخطأ العَبْدَ لريكنُ ليصيبه، وما أصابه لريكنُ لِيُخْطِئهُ.

وعلى العبدِ أَنَّ يَعُلَمَ أَنَّ الله قد سَبَقَ في عِلْمِهِ كُلُّ كائِنٍ من خلقه، فقدَّر ذلك تَقديراً مُحْكَماً مُبُرَماً، ليس فيه ناقِضٌ ولا مُعَقِّب، ولا مُزيل ولا مُغيِّر ولا محوِّل، ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سهاواته وأرضه، وذلك من عقد الإيهان وأصول المعرفة والاعتراف بتوحيد الله تعالى وبربوبيته، كها قالَ تعالى في كتابه: (وخلق كل شَيْء فقدَّره تقديراً) [الفرقان: ٢]، وقالَ تعالى: (وكان أَمْرُ الله قَدَراً مقدوراً) [الأحزاب: ٣٨].

فويلٌ لمن صارَ لله تعالى في القَدَرِ خصيهًا، وأحضر للنظر فيه قلباً سقيهًا، لقد الْـتَمَسَ بِوَهْمِهِ فِي فَحْصِ الغَيْبِ سِرَّاً كتيهًا، وعادَ بِها قالَ فيه أَفَّاكاً أثيهًا.

والعرشُ والكرسيُّ حَقّ، وهو مستغنٍ عن العرش وما دونه، محيطٌ بكل شيء

وفوقه، وَقَدُ أعجز عن الإحاطة خلقه.

ونقولُ: إِنَّ الله اتَّخذ إبراهيمَ خليلاً، وكلَّم موسى تكليهًا، إيهاناً وتصديقاً وتسليهًا.

ونؤمن بالنبيين والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحقِّ المين.

ونسمِّي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بها جاء به النبيّ عليه الصلاة والسَّلام معترفين، وله بكل ما قال وأخبر مصدقين غبر مكذبين.

ولا نخوض في الله، ولا نهاري في دين الله تعالى، ولا نجادل في القرآن، ونعلم أنه كلام ربِّ العالمين، نزل به الرّوح الأمين، فعلَّمه سَيِّدَ المرسلينَ محمَّداً صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكلام الله تعالى لا يساويه شَيٌّ من كلام المخلوقين.

ولا نقول بخلق القرآن، ولا نخالف جماعة المسلمين.

ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لريستحله.

ولا نقول: لا يضرُّ مع الإسلام ذنب لمن عمله.

ونرجو للمحسنين من المؤمنين، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نقنطهم.

والأمن والإياس ينقلان عن الملة، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة.

ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه.

والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان.

وإنَّ جميع ما أنزل الله في القرآن، وجميع ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من الشرع والبيان كله حقّ.

والإيمانُ واحد، وأهله في أَصْلِهِ سواءٌ، والتفاضل بينهم بالتقوى ومخالفة الهوى. والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن، وأكرمهم وأطوعهم وأتبعهم للقرآن.

والإيهان هو الإيهان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والبعث بعد الموت، والقدر خيره وشره حلوه ومره من الله تعالى.

ونحن مؤمنون بذلك كله، ولا نفرق بين أحد من رسله، ونصدقهم كلهم على ما جاءوا به.

وأهل الكبائر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لر يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين مؤمنين، وهم في مشيئة الله وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كها قال الله تعالى في كتابه العزيز: (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء)، وإن شاء عذبهم بقدر جنايتهم بعدله، ثم يغفر أن يشرك به وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثه إلى جنته، وذلك بأن الله مولى أهل معرفته، ولر يجعلهم في الدارين كأهل نكرته، الذين خابوا من هدايته، ولر ينالوا من ولايته.

اللهم يا وليَّ الإسلام وأهله مَسِّكنا بالإسلام حتى نلقاكَ به.

ونرئ الصلاة خلف كل برّ وفاجر من أهل القبلة، ونصلي على من مات منهم، ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً، ولا نشهد عليهم بكفر ولا شرك ولا نفاق ما لريظهر منهم من ذلك شيء، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى.

ولا نرى السَّيْفَ على أحدٍ من أمة محمد صلى الله عليه وسلم إلا من وجب عليه السَّيفُ.

ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإنَّ جاروا، ولا ندعو على أحدٍ منهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله تعالى فريضةً ما لرَّ يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والنجاح والمعافاة.

ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة، ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة.

ونقول: الله أعلم، فيها اشتبه علينا علمه.

ونرى المُسْحَ على الخفين في السفر والحضر، كما جاء في الأثر.

والحبُّ والجهاد فرضان ماضيان مع أولي الأمر من أئمة المسلمين برِّهم وفاجرِهم لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما.

ونؤمن بالكرام الكاتبين، وأنَّ الله قد جعلهم علينا حافظين.

ونؤمن بملك الموت الموكل بقبض أرواح العالمين.

وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً، وبسؤال منكر ونكير للميت في قبره عن ربه ودينه ونبيه، على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

والقبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار.

ونؤمن بالبعث وبجزاء الأعمال يوم القيامة، والعرض والحساب وقراءة الكتاب والثواب والعقاب والصراط.

والميزان يوزن به أعمال المؤمنين من الخير والشرِّ والطاعة والمعصية.

والجنة والنار مخلوقتان لا يفنيان ولا يبيدان.

وإن الله خلق الجنة والنار، وخلق لهما أهلاً، فمن شاء إلى الجنة أدخله فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار أدخله عدلاً منه.

وكلُّ يعمل لما قد فُرغَ منه، وصائرٌ إلى ما خُلِقَ له.

والخير والشرّ مقدّران على العبادِ.

والاستِطاعَةُ التي يجبُ بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أنَّ يوصف المخلوق به، فهي مع الفعل.

وأما الاستطاعة من جهة الصِّحّةِ والوسّع والتمكن وسلامة الآلات، فهي قبل

الفعل، وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها).

وأفعال العباد خلق لله، وكسب من العباد.

ولر يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم، وهو تفسير (لا حول ولا قوة إلا بالله).

نقول: لا حيلة لأحد ولا حركة ولا تحول لأحد عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله.

وكل شيء يجري بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره، غلبت مشيئته المشيئات كلها، وغلب قضاؤه الحيل كلها، يفعل ما يشاء وهو غير ظالر أبداً، تقدَّسَ عن كل سوء وحَيِّن، وتنزه عن كل عيب وشين، (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون).

وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعة للأموات.

والله يغضب ويرضى، لا كأحد من الورى.

ونحبُّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نفرِّط في حبِّ أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم، وبغضهم كفر ونفاق

وطغيان.

ونثبت الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أولاً لأبي بكر الصديق رضي الله عنه تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة، ثم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم لعثمان بن عفان رضي الله عنه، ثم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون.

وإنَّ العشرة الذين سماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبشرهم بالجنة نشهد لهم بالجنة على ما شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقوله الحق، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح وهو أمين هذه الأمة، رضي الله عنهم أجمعين.

ومَنُ أَحُسَنَ القولَ في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذرياته المقدسين من كل رجس، فقد برئ من النفاق.

وعلماء السلف من الصالحين، ومن بعدهم من التابعين من أهل الخبر والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يُذَكِّرُونَ إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل.

ولا نفضًلُ أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبيٌّ واحد أفضل من جميع الأولياء.

ونؤمن بها جاء من كراماتهم، وصحَّ عن الثقات من رواياتهم.

ونؤمن بأشراطِ السَّاعة من خروج الدَّجال، ونزول عيسى ابنِ مريمَ عليه السلام

من السياء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها.

ولا نصدِّق كاهناً ولا عرّافاً، ولا من يدّعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماعً الأمة.

ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفُرقة زَيْغَا وعذاباً.

ودين الله في الأرض والسماء واحد، وهو دين الإسلام، قال الله تعالى: (إنَّ الدين عند الله الإسلام)، وقال تعالى: (وَرَضيتُ لَكُم الإِسلامَ ديناً)، وهو بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأَمن واليأس، فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن برآء إلى الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيّناه.

ونسأل الله تعالى أن يثيبنا على الإيهان، ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الرديَّةِ مثل المشبهة والمعتزلة والجهمية والجبرية والقدرية وغيرهم من الذين خالفوا السنة والجهاعة، وحالفوا الضَّلالة، ونحن منهم برآء، وهم عندنا ضلّال وأردياء.

وبالله العصمة والتوفيق.

# شُرْحُ العقيدةِ الطَّحاويَّة

شُجاعُ الدِّينِ هِبَةُ اللهِ بنُ أَحمدَ بنُ معلّى التُّركستانيُّ الحنفيُّ الماتريديُّ المُتريديُّ المُتريديِّ المُتريديِّ المُتريديُّ المُتريدي المُتريدي المُتريدي المُتريديُّ المُتريدي ال

حقَّ قَ ها وكَ تَبَ حواشيَ ها جاد الله بسّام

	·		

## بِسم الله الرَّحمن الرَّحيم وصلَّى الله على محمَّد وآله وسلَّم

قال سيّدنا ومولانا الشيخُ الإمامُ العالرُ العلامةُ شجاعُ الدِّينِ هِبةُ الله بن أحمدَ بن مُعلّى التركستانيُّ الحنفيُّ رحمه الله تعالى:

#### [ مقدِّمة الشّارح ]

الحمدُ لله الذي دلّت على وحدانيَّته بدائعُ صنعته، وأوضح الطريقَ لمن يشاء من عباده إلى حُسن عبادته، وألَّهَمَ من توكّل عليه سبيلَ هدايته، وأُصلِّي على نبيِّه محمّد القائم بأوامره من أمّته، والداعي إليه في سرِّه وعلانيته؛ حتى أظهرَ الدِّين على رَغْم معانديه، وأرغم آنافَ المشركين الطاعنين فيه، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم، وبعدُ:

فإنَّ بعض إخواننا سألنا أنَّ نتكلَّم مما فتح الله علينا من خزائن نعمه ولطائف كرمه على العقيدة المنسوبة إلى الإمام أبي جعفر الطحاويِّ رحمة الله عليه، وأنَّ نوضح لهم ما خَفِي من أسرارها اللطيفة، ونبيّن على قَدَّر الوُسِّع ما أُجَّرِل من معانيها الشريفة، فأجبتهم إلى ذلك، مستعيناً بالله ومتوكِّلاً عليه، ومفوِّضَ جميع الأمور إليه؛ فأقول وبالله التوفيق:

#### [ معنى السنة والجماعة ]

قال رضى الله عنه: (هذا ذكرُ بيانِ اعتقادِ أهل السُّنَّةِ والجماعة).

فَإِنَّمَا قَالَ ذَلَكَ لَقُولُهُ تَعَالَى لَنبِيهُ صَلَّىٰ الله عليه وسلَّم: ﴿ قُلْ هَاذِهِ عَلِيهِ أَدْعُوا إِلَى اللهُ عَلَيهُ وَسُلَّمَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف:١٠٨].

فالسُّنَّةُ عبارةٌ عن الطَّريقِ والمَّلَةِ التي أَمَرَ الله تعالى رسولَه بالكُون عليها، وعلى حقيقتها قامت الحُجَجُ الواضحاتُ، وذلك معنى قوله: على بصيرة؛ أيَّ على علم وبيانِ وحجةٍ قاطعةٍ، وقوله: ومن اتبعني، أيضاً على حُجَّةٍ وبرهانٍ.

وأمّا قولُه: والجماعة، فهم الذين اتّبعوه على مِلَّته، ودانوا بها، ودعوا سائرَ الأُمَمِ اللها، حتّى صارَ إجماعُهم حُجَّةً من حُجَج الله تعالى موجبةً للعلم قطعاً.

وأمّا قولُ فقهاءِ الملَّة رحمهم الله: (نقولُ في توحيدِ الله تعالى معتقدينَ بتوفيقِ الله تعالى).

فإنّما قالوا: بتوفيقِ الله، لأنَّ الوصولَ إلى توحيدِ الله يكونُ بتوفيق الله وهدايته، وهو مذهبُ أهل السُّنَّة والجماعة، على ما قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَهَدُواْ فِينَا لَنَهُدِينَهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: 79]، أيُّ: إلى توفيقنا وهدايتنا.

وأمّا قولهم: معتقدين، فإنّما قالوا ذلك نفياً للنّفاق، وتحقيقاً للإيمان، إذ الإيمانُ هو التّصديقُ والاعتقادُ، وذلك يكونُ بالقلب، قال الله تعالى فيمن أقرّ باللّسانِ دون القلب:

﴿ قَالُوا ۚ ءَامَنَّا بِأَفْوَهِ مِهُ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ [المائدة: ٤١].

وأمَّا قولهم: (نقولُ في توحيد الله تعالى).

فإنَّما بدأً بالتوحيد، لأنه أوَّل خطاب يجب على المكلَّفين، وإليه دَعَتِ الأنبياءُ والرُّسلُ، وبه نزلت الكتب السَّماوية.

أمّا دعوة الرُّسل، فإنَّ الأنبياء والرُّسلَ الذين قامت على أيديهم المعجزاتُ الحارجةُ عن وُسّع الحلائق، كصيرورةِ النّار برداً وسلاماً على إبراهيم، وانقلابِ العصا ثعباناً تسعى وتتلقّف على يد موسى، وتسخيرِ الرّيح والجنِّ والشياطين والطَّير لسليهان، وخروجِ النّاقة من الصَّخْر لصالح، وإحياءِ الموتى لعيسى، وانشقاقِ القمر، ونبع الماء من بين الأصابع، وكلامِ الشّاةِ المشويَّة، وشهادةِ الضبِّ والدِّئب، وتسبيحِ الحصا في الكفِّ بين الأصابع، وكلامِ الشّاةِ المشويَّة، وشهادةِ الضبِّ والدِّئب، وتسبيحِ الحصا في الكفِّ الله عليه وعليهم أجمعين، فهؤلاء وغيرهم من الأنبياء كلُّهم دعوا إلى توحيد الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن فَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوْجِيَ إِلِيَهِ أَنَّهُ, لاَ إِلَه إِلَّا أَنَا فَأَتَعُونِ ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿ يُنْزِلُ ٱلمَلْتِيكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَن يَشَاهُ مِنْ عَبْوهِ وَالنّبُوةِ والكتب المنزلة، سُمّي هذه الأشياء رُوحاً لأنه يحصل بها حياةُ الدِّين، فقال تعالى: ﴿ وَلَقَدُ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى فَوْمِهِ فَقَالَ يَنْفَوْمِ اعْبُدُوا الله مَا لَكُو مِنْ إِلَا مِنْقُونَ ﴾ [المؤمنون: الرُّوح؛ الرُّسالة ﴿ وَلَقَدُ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى فَوْمِهِ وَقَالَ يَنْفُورُ اللهُ الله مَالكُو مِنْ إِلَا مِنْ مَنْ اللهُ الدِّين، فقال تعالى: ﴿ وَلَقَدُ أَلَمْ اللهُ مَنْ اللهِ مَنْ اللهُ مَنْ اللهُ التَّومِ والدَّن المُنسرون: معناه أي وحدوا الله، لأنّ العبادة لا تصحُّ إلا بالتَّوحيد.

وأمّا دعوة الكتب السَّماوية؛ فإنّ الله عزَّ وجل أرسلَ إلى خلقه رسلاً، وأنزل عليهم

صحفاً، كالتَّوراة والإنجيل والزَّبور وصُحُفِ إبراهيمَ، وأنزل الفرقان على محمَّد صلى الله عليه وسلم، وكلُّها تدعو إلى توحيد ربِّ العالمين وعبادته.

وقد افتتح الله تعالى كتابَه الذي أعجزَ الإنس والجنَّ على الإتيان بمثل سورةٍ منه بالتّوحيد، فقال: ﴿ آلْكَنْدُ يَنْهِ رَبِّ العالمين.

#### [معنى الربّ]

قال إمامُ الهدى أبو منصور (١): في معنى الربِّ ثلاثةُ أوجه:

- الإله.
- والمالك.
- والمربي لكلِّ شيء على ما يليق بذلك.

<sup>(</sup>١) محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريديُّ (ت: ٣٣٣ هـ): كان من كبار العلماء، تخرَّج بأبي نصر العياضيّ، كان يقال له: إمامُ الهدئ.

له: كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب رد أوائل الأدلة للكعبيّ، وكتاب بيان وهم المعتزلة، وكتاب تأويلات القرآن، وهو كتابٌ لا يوازيه فيه كتابٌ، بل لا يدانيه شيءٌ من تصانيف من سبقه في ذلك الفنّ، وله كتب شتّى. مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاثيائة، بعد وفاة أبي الحسن الأشعريّ بقليل، وقبره بسمرقند، كذا وجدته بخطّ شيخنا أبي الحسن عليّ الحنفيّ، ورأيت بخطّ شيخنا قطب الدين عبد الكريم سنة ثلاث وثلاثين وثلاثيائة. طبقات الحنفية للقرشي تحقيق البحّاثة محمد عبد الفتاح الحلو (ترجمة رقم ١٥٣٢، ج٣: ص ٣٦٠-٣٦).

#### [معنى العالَم]

والعالم اسمٌ لجميع المكوَّنات(١).

وأثبتَ لنفسه الوحدانيَّة في كونه ربَّ العالمين.

## [ أنواعُ الشِّرْك كلُّها منفيَّـةٌ (\*)]

وأمّا قولهم: (لا شريك له)، فقد أرادوا بذلك نفي أنواع الشِّرُك التي هي كُفر، وهي: الشِّرُك في الشِّرُك في الشِّرُك في الشِّرُك في الشِّرُك في السِّرُك في السُّرُك في السِّرُك في السُرّان السِّرُك في السِّرُك في السِّرُك في السِّرُك في السِّرُك في

فالشِّركُ في الذات فعلُ المجوس، فإنهم أثبتوا للعالر صانعين؛ أحدُهما خالقُ الخير، والآخرُ خالقُ الشَّـرِّ.

وأمَّا الشِّرْكُ في الألوهيَّةِ واستحقاقِ العبادة؛ فهو صنيع مشَّركي العرب، فإنَّهم

<sup>(</sup>١) أي ما سوى الله تعالى، وهو اصطلاح المتكلِّمين، عندما يقرِّرون حدوث العالم والدَّليل عليه.

 <sup>(</sup>٢) تنويعُ الشِّرك إلى ما ذكر الشَّارح، يشبه تنويع الشِّرك الذي ذكره المتكلِّمون، وهو إثباتُ الكمِّ المتَّصل أو المنفصل في الذَّات والصّفات، أو إثباتُ الكمِّ المنفصل في الأفعال.

وأياً ما كانَ؛ فإنَّ تنويعَ الشِّيءِ وتقسيمَه مجرَّد اعتبار عقليٍّ بواسطة ملاحظة جهاتٍ ما في المنوَّع والمقسَّم. وبعبارة أخرى، فإنَّ هذا التنويعَ والتقسيمَ هو وصفنا نحن للأشياء، لا صفتها في الحقيقة. وأمّا في حقيقة الأمر؛ فإنَّ الله تعالى واحدٌ، جلَّ شأنه أنْ يُنالَ بقسمةٍ، وتنزَّه وصفُه عن تعدُّد.

أشركوا مع الله تعالى ما عبدوا من الأصنام في استحقاق العبادة وتسمية الألوهيَّة، مع إقرارهم بالتوحيد في الذَّات والتَّخليق (١)، على ما أخبرَ الله تعالى عنهم: ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُم مَّنَ خَلَقَ السَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾ [لقهان: ٢٥].

وأمّا النوعُ الثالث، وهو الإشراكُ في الصورة والجسم وسائر صفات المحدثين؛ فهو كقول اليهود في الباري تعالى إنه على مثال صورة البشر واستقراره على العرش، وتابعهم على ذلك المشبّهةُ والجعديّةُ والمجسّمةُ والكرّاميّةُ؛ حتّى وصفوه بالأعضاءِ والجوارح.

وأمّا الأدلَّة السَّمعية على نفي الشَّريك فكثيرةٌ، منها: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَالِكُ ٱلْمُتَكِيرُ سُبْحَانَ ٱللَّهِ هُوَ ٱلْمَالِكُ ٱلْمُتَكِيرُ سُبْحَانَ ٱللَّهِ

<sup>(</sup>١) قال الشّارح: إنَّ مشركي العرب عبدوا غيرَ الله تعالى، وسمَّوا هذا الغير إلهاً، مع إقرارهم بأنَّ الله تعالى واحدٌ في ذاته، خالقُ كلِّ شيءٍ، وقال: على ما أخبر الله عنهم، وذكر الآية.

قلتُ: جوابُ مشركي العرب عن السؤال هو إظهارٌ لكفرهم بالله تعالى ونكرانهم له، لا إقرارٌ منهم بوحدانية الله وخالقيّته، وأمّا أنَّ الله تعالى أخبرَ عنهم أنهم يقولون جواباً على السؤال: الله، فنعم. وأمّا أنه أخبر أنهم موحِّدون مقرِّون بالخالقية له سبحانه، مع إشراكهم في العبادة، فلا، ودون ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلا يِلّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ وَاللَّذِينَ الْخَالِصُ وَاللَّذِينَ الْخَالِصُ وَاللَّذِينَ الْخَالِصُ وَاللَّذِينَ الْخَالِصُ وَاللَّذِينَ الْخَالِصُ وَاللَّذِينَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى وصفهم في خاتمة الآية مقرِّراً لما عليه حالهم من الكذبِ والكفرِ؛ الكذبِ في دعواهم الإيهان بالله تعالى وصفهم في خاتمة الآية مقرِّراً لما عليه حالهم من الكذبِ والكفرِ؛ الكذبِ في دعواهم الإيهان بالله تعالى وطلبهم القربي إليه، والكفرِ به سبحانه. وهذه الآية في نفي التَّوحيد عن المشركين محكمة من المحكهات. ولا أدري كيف يصحُ في العقل أنَّ يُجادَلَ في أنَّ المشرك مشرك.

عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الحشر: ٢٣]، وصف الله تعالى نفسه بتجريد الألوهيَّة والوحدانيَّة، وأنه القدُّوس؛ وهو الطّاهر عن الآفات والعيوب. والتكبُّر هو الارتفاع عن معاني الخلق، ثمَّ قال: سبحان الله، وهي كلمة تبرئةٍ وتنزيهٍ، سُئِل رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم عن تفسير: سبحان الله، فقال: براءة الله من كل سوء، ثمَّ قال: عمّا يشركون، والإشراك ينتظم على الأوجه الثلاثة، إذ الإشراك هو التسوية، فالمجوس لعنهم الله حيث أثبتوا اثنين كان ذلك تسويةً في الذَّات، ومشركو العرب حيث عبدوا الأصنام، وكان ذلك تسوية منهم بين الله تعالى وبين الأصنام، وكذلك إشراكُ اليهود ومن تابعهم من المجسِّمة تسوية منهم بين الله تعالى وبين البشر، وقد نزّه الله تعالى نفسه عن كل أنواع الشِّرُك بقوله: ﴿ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا مِنْهُ وَبَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الحشر: ٢٣]، وبقوله: ﴿ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الروم: ٤٠]، وبقوله: ﴿ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَشْرِكُونَ ﴾ [الروم: ٤٠]، وبقوله: ﴿ سُبْحَنَ ٱللهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصافات: ١٥٩].

## [ نفيٌ تامٌّ ]

### [التَّشبية ينفى الألوهيَّة]

وأمّا قولهم: (ولا شيء مثله)، فهو تحقيق لإثبات كمال ذاته في الأزل والقدم بنفي النظير والمهاثل، ووصفه بالتعالي عن المشابهة والمهاثلة، لأنّ القولَ بالمشابهة بين الله تعالى وبين خلقه قولٌ ينفي الألوهيَّة، وإنكارٌ للصّانع، لأنّ التّماثل بين الشيئين من كلِّ وجه يوجب المساواة بينها من كلِّ وجه، والمهاثلة بينها من وجه يقتضي المساواة بينها من ذلك الوجه، كالمشابهة بين الله تعالى وبين العالم؛ إنّ كانت من كلِّ وجه، فإنّها تقتضي المساواة في

الحكم من كلِّ وَجْهِ، ومعلوم قطعاً أنَّ حكمَ العالر الحدثُ، وأنَّ صفةَ الله تعالى القدمُ، فتوجب المساواةُ أنْ يكون العالر قديهاً، أو الصانعُ محدثاً من جميع الوجوه.

وإنّ كانت المشابهةُ من وجه دون وجه؛ فتوجبُ أنّ يكون العالر قديهاً من وجه عدثاً من وجه من وجه المسابغ، ثمّ المحدث من كلّ وجه أو من وجه لا يكون إلها، وإذا أوجب ذلك (1) قدم العالر انتفى الصانعُ لاستغناء القديم عن غيره، فكانَ القول بالمشابهة موجباً لنفي الألوهيّة، وقد قامت الدلائلُ القطعيّة على ثبوت الصّانع، فما يوجبُ نفيته كان باطلاً.

وأمّا دليل السَّمع قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى أَوَّهُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، فالله تعالى نفى عن نفسه مماثلة شيءٍ من العالم بهذا الكلام المحكم الذي لا احتمال فيه، فدلَّ أنَّ الله تعالى ليس بشبيه للخلق، ولا له منهم مثالٌ بوجه من الوجوه، ولا شبيهٌ منهم، ولا فيها يرجع إلى الصِّفة، ولا فيها يرجع إلى النَّفس، وهو يتعالى عن جميع معاني الخلق وصفاتهم.

ثمَّ قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى اللهِ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ، دلَّ قوله: شيءٌ على أنه يطلق عليه اسمُ الشيءِ ، لأنه نفى عن نفسه المثليَّة، ولرينفِ الشيئيَّة، لأنَّ اسمَ الشيءِ ليس ينبئ عن الكيفيَّة والجنسيَّة، وإنَّما ينبئ عن مطلق الوجود، والله تعالى موجودٌ،

<sup>(</sup>١) أيُّ: المشابهةُ بين الله تعالى والعالرمن كلِّ وجهِ أو من وجهٍ.

وواجبُ الوجود لذاته، وما سواه جائزُ الوجود، ولا مماثلةَ بين القديم والمحدَثِ، فينفي عنه ما وراء مطلق الشيئيّة، فيقال: إنه تعالى شيءٌ لا كالأشياء، كما يقال: عالمُ لا كالعلماء، ينفي عنه شبه الأشياء، والشيء إثباتٌ، وفي الإثبات توحيد، ولو لريجز إطلاقُ اسم الشيء عليه لنفي الشيئيّة كما نفي المثليّة، دلّ أنه يسمّى شيئاً، وهو كقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَيُ شَيْء اللهُ عَلَيْه اللهُ اللهُ

#### [ إنشاء شيء لا من شيء ]

وأمّا قولهم: (ولا شيءَ يعجزُه).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ(١) في شرحه لهذه العقائد: هذا القول منهم وصفٌ لما له بكمال القدرة، وإنَّما قالوا ذلك بدليل السَّمع والعقل.

أمَّا السَّمع؛ قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيثٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

<sup>(</sup>١) الغزنويّ (٧٠٤ - ٧٧٣ هـ): عمر بن إسحق بن أحمد الهنديّ الغزنويّ، سراج الدين، أبو حفص، فقيه، من كبار الاحناف.

له كتب، منها: التوشيح في شرح الهداية، والغرة المنيفة في ترجيح مذهب أبي حنيفة، والشامل في الفقه، وزبدة الأحكام في اختلاف الأئمة، وشرح بديع النظام، وشرح المغني للخبازيّ في أصول الفقه، وشرح الزيادات في فروع الحنفية، وشرح عقيدة الطحاويّ. (الأعلام)

وشرحه على الطحاوية طبع في دارة الكرز بمصر، ونقل محقِّقه ترجمة المقريزي للمؤلف من عقود الدرر الفريدة.

وأمّا العقل؛ فلأنّ وجود كلّ شيءٍ به؛ فمحال أنّ يعجزه شيءٌ، ولأنّ العجزَ نقصٌ، وهو من أمارات الحدثِ، ولأنّ العجزَ ضدُّ القدرةِ، وبالقدرة يتحقَّق وجودُ المقدور، وعند العجز يتعذّر الوجود، وبها أخرج العالم من العدم إلى الوجود من غير أصلٍ ومثال، فيقدر على إنشاء شيءٍ لا من شيءٍ، كالسّموات والأرضين، وعلى إنشاء شيءٍ من شيءٍ، كالإنسانِ من النّطُفَةِ، وفيه كهالُ القدرة.

#### وأمَّا قولهم: (ولا إلهَ غيرُه).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: هذا منهم قولٌ ببطلانِ كلِّ معبودٍ سوى الله تعالى، إذَّ الإلهُ في لغة العرب هو المعبودُ، وكانوا يعبدون الأصنام، ويسمّونها آلهةً، فقالوا: ولا إلهَ غيرُه، ليُعْلَمَ أنَّ الله تعالى لرُ ينصب من خلقه آلهةً يعبدون من دونه، على ما قالَ: ﴿ وَسَّئَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا آجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْكِنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف: ٥٤]، أيُ: لر يجعلُ ذلك.

ومن حيث المعقول؛ أنَّ خِلْقَةَ كلِّ إنسان تشهد بالتَّ أليف والتَّركيب بوحدانيَّةِ صانعٍ واحدٍ، فخلقته تشهد أنه عبدٌ لمعبود واحدٍ عبوديَّةَ إيجادٍ وتخليقٍ، إذْ خلقته لرتتحقَّق إلا بصانع واحد، إذ في القول بالعدد بطلانُ وجوده بدليل التَّانع، فشهد وجودُه بإيجادٍ واحدٍ، فبطل كلُّ معبودٍ سواه.

#### [ الله تعالى قديمٌ ]

وأمَّا قولهم: (قديمٌ بلا ابتداءٍ)، فهذا تصريحٌ منهم بأنَّ الله تعالى قديمٌ أزليٌّ، وقولهم:

بلا ابتداء، تأكيدٌ منهم لقدمه تعالى بالأزل حقيقةً من غير تجدُّدِ أُوليَّةِ، إذْ قد يطلق اسم القديم على ما لوجوده ابتداءٌ، كما يقال: هذا بناءٌ قديمٌ، وشيخٌ قديمٌ، ونحو قوله تعالى: ﴿ كَالْمُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس: ٣٩]، يرادُ به تقدُّم وجوده على نظيره في الحدوث.

والقديمُ في أسماء الله تعالى معناه أنه أزليٌّ لم يزلُ واجبَ الوجود لذاته، قديمٌ بأسمائه وصفاته؛ بلا ابتداء.

## [ العقلُ حُجَّةٌ من حُجج الله تعالى ]

ثُمَّ الأصلُ في أسماء الله تعالى التوقيفُ الشرعيُّ بكتابِ ناطق، أو خبرِ متواترٍ، ولا يوجد في الكتاب في أسمائه تعالى لفظ القديم، ولا في المتواتر، وإنها وَرَدَ في بعض أخبار الأحاد، والعقائدُ إنها تبنى على الدلائلِ الموجبةِ للعلم قطعاً، وقد أطبقَ العقلاء من الأوَّلين والآخرين على تسمية صانع العالم قديهاً، وفي هذا دلالةٌ واضحةٌ على كون العقل حجَّة من حُجج الله تعالى (1).

<sup>(</sup>۱) ما ذكره الشّارح من أنَّ أخبار الآحاد لا تفيد العلم القطعيَّ حقِّ، لكنَّ إطلاق اسم القديم على الله تعالى له معنيان في حقِّ المكلّف؛ الأوّل: أنَّ يعتقدَ المكلفُ أنَّ الله تعالى موصوفٌ بالقدم، أي يعلمَ أنَّ صفة القدم ضدّ الحدوث من صفاته تعالى، وهذا حقّاً لا ينفعُ فيه الظنُّ المستفاد من خبر الآحاد. والثاني: أنَّ يتلفَّظَ المكلف بها يعتقده في قلبه فيقول: الله تعالى قديم، كها هي عبارة فقهاء الملَّة في أصل المتن، وهذا يكفي فيه خبر الآحاد، لجواز بناء العمل على غلبة الظنِّ. =

ومن الدّليل على كون العقلِ حجَّة قولُه تعالى خبراً عن أهل النّار: ﴿ وَقَالُوا لَوَ كُنّا فَسَمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَاكُناً فِي آصَفِ السّعِيرِ ﴾ [الملك: ١٠]، أخبر أنهم إنّها صاروا في النّار لتركهم الانتفاع بالسّمع والعقل، وفيه (١٠: لو أنهم انتفعوا بالعقول في معرفة الصّانع قبل ورود الشّرع لريصيروا في النّار، بدليلِ دخول حرف أو بين العقل والسّمع، يحقِّقه قوله تعالى: ﴿ فَاعْتَرَفُوا بِذَنْهِمٌ فَسُحَقًا لِإَضْحَبِ السّعِيرِ ﴾ [الملك: ١١]، فكان فيه دليل أنّ ترك

= وظاهرٌ أنَّ المعنى الثاني مبنيٌّ على الأول، وأنَّ الأولَ من مسائل العقائد، وأنَّ الثانيَ من مسائل الفقه، ومنه قال الشّارح ما قاله من أنَّ العقلَ من حجج الله تعالى. وأمّا الاعتراضُ على الأصلين، أعني عدم كفاية الظنِّ في مقام الاعتقاد، وأنَّ العقلَ من حجج الله تعالى، فلا يصدر عن فاهم لهما.

(۱) قوله: (وفيه..الخ)، لا بدَّ أنَّ فيه مباحثات، فإنَّ الموجبَ للنّار هو أن يكفر المكلَّف بالله ربِّ العالمين. وفي شرح البيجوري على الجوهرة أنَّ أهل الفترة والصبيان لا يجب عليهم شيءٌ، وأتهم ناجونَ مطلقاً، وهو مخالف لما ذكره الشّارح من أنَّ ترك الاستدلال بالعقل قبل ورود الشَّرَع موجبٌ للنّاد.

وعليه؛ فليسَ في خبر الآية ما زعمَ الشّارح أنه فيه، ولو حقَّقه دخول (أو) بين السَّمع والعقل حقاً فهلا كفاهم الانتفاع بالعقل عن السَّمع. وهذه المسألة تذكر عند الكلام على التكليف أو الحسن والقبح. والخلاف في التحسين والتقبيح بين المعتزلة وأهل السُنَّة، ودعُ عنك ما لا يُفهم من أنَّ الحنفية وسطِّ بين الأشاعرة والمعتزلة، فإنَّ محلَّ النِّزاع يأبي التثليث. وأما الخلاف بين الأشاعرة والحنفية فليس من الأصول في شيء، لعدم قول الحنفية بالإيجاب أو التوليد، كما في شرح الخيالي على النونيَّة وأصله، بل الخلاف في أنَّ المكلَّف من هو؟ كما يفهم من شرح الجوهرة، وهو راجعٌ إلى قيود الشَّرع الشَّريف. وإلى الله متاب.

الاستدلال بدليل العقل لمعرفة الصانع عزَّ اسمُه موجبٌ للنَّار كترك السمع.

فإنَّ قيل: قوله تعالى خبراً عن خزنة النار لأهلها: ﴿ قَالُواْ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُ عُم يَالُبَيِّنَتِ ﴾ [غافر: ٥٠]، ولريقولوا: أولر تكونوا عقلاء؟ قيل له: قولهم ذلك كلام توبيخ على ما صنعوا، فيكون بأظهر الأمور وأعلاها، وحجج الشَّرع أظهر من حجج العقل، فوبَّخهم بالأظهر (١)، وذلك لا يدلُّ على أنّ العقل ليس بحجّة.

فإنَّ قيل: قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء: ١٥]، في الآية دلالةٌ أنَّ قطع العذر يكون بالسَّمع لا بالعقل، قلنا: هو عذابُ الاستئصال في الدُّنيا، ألا ترى أنه ذكر القرى ولا قرى في الآخرة؟ وعذاب الدُّنيا جزاءٌ على تكذيب الرُّسل زجراً لمن بعدهم عن تكذيب الرُّسل، لا جزاءً على الكفر، إذ جزاء الكفر بالنار على التأبيد في دار الجزاء، فكان إخباراً عن تأخير العذاب إلى حين بعث الرُّسل تفضُّلاً منه، ولو أهلكهم بظلم كفرهم قبل ورود الرُّسل كان عدلاً منه.

#### [ الله تعالى باقٍ بذاته ]

وأمّا قولهم: (دائمٌ بلا انتهاءٍ)، فهذا إقرارٌ منهم بأنه تعالى باقٍ بذاته، لأنه قديم لر يزل، وهو باقٍ لا يزال، لأنَّ القديمَ يستحيلُ عليه التغيُّر والزَّوال، فقالوا بأنه دائمٌ بلا انتهاء لِيعُلمَ أنَّ دوامه تعالى ليس يتعلق بالزّمان، كلَّما مضى زمان يحدث زماناً كدوام

<sup>(</sup>١) أظهريَّة العقل على السَّمع مما لا يفهم إلا على تأوُّل، فإنَّ كلاَّ منها حُجَّةٌ مفيدة للعلم القطعيِّ.

الآخرة، بل هو الأوَّل بلا ابتداءٍ، والآخر بلا انتهاءٍ.

وأمًّا قولهم: (لا يفني ولا يبيدُ).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: جمعوا بين اللَّفظين تأكيداً لدوامه وبقائِه، فأرادوا بنفي الفناء نفي تلاشي الذّات، وأرادوا بالثاني نفي بطلان الحياة، إذ تلاشي الذّات وبطلانُ الحياة محالٌ في صفاتِ الله تعالى لقدمه الثابت بغير علَّة، إذ هو واجبُ الوجود لذاته؛ فهو واجبُ البقاء لذاته.

#### وأمّا قولهم: (ولا يكون إلا ما يريدُ).

قال الغزنويُّ في شرحه، والنسفيُّ في أصوله: إنها قالوا ذلك لأنَّ كل موجود سواه فهو بتخليقه وتكوينه وإرادته؛ فلا يكون لغيره إيجادُ شيءٍ، إذ لا خالقَ غيرُه، ولا موجد سواه.

#### وأمّا قولهم: (لا تبلغه الأوهامُ، ولا تدركه الأفهامُ).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: الوَهُم هو ما يرجى كونه، والفَهُم هو ما يحصِّلُه العقل ويحيط به، والله عزَّ وجل ليس بذي كيفية فينطبع في الأوهام، وليس بذي حدِّ فيبلغ العقل غايتَه، بل هو متعال عن أنَّ يحيط به شيءٌ، إذ المحيط أشرف من المحاط به، والقديم يرتفع عن إحاطة شيءٍ به، قال الله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمَا ﴾ [طه: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿ وَلَا يُجِيطُونَ هِثَنَءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ۚ إِلَّا بِمَا شَـَآءَ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال الإمام أبو منصور:

هذه الآية حجَّةٌ وردُّ على المعتزلة في نفيهم العلم عن الله تعالى وقد وُصِفَ به'' وأُخْبِرَ أنَّ الله له العلم، وقوله: إلا بها شاء، يحتمل: إلا علمَ الغيب، فإنهم لا يعلمونه، ويحتمل: لا يعلمون من علم جميع الأشياء إلا قَدُر ما يعلمهم الله تعالى ويخلق فيهم من العلوم الضروريَّة والاختياريَّة.

وقال تعالى: ﴿ لَا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَدُرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والإدراك في اللغة هو النفوذ والإحاطة بأطراف الشَّيْءِ وجوانبه، والله عزَّ وجل يتعالى عن ذلك، لأنه خالق الحدود والنهايات.

#### [ رؤيةُ الله تعالى ثابتـةٌ ]

وغلطت المعتزلةُ، حيث حملوا نفي الإدراك على نفي الرؤية، والله عزَّ وجل يُمُدح بنفي الإدراك، وهو الإحاطة، إذَ المحاط محصورٌ، فيُمدح الله تعالى عن (٢) أنَّ يحيطَ به شيءٌ

<sup>(</sup>١) قوله: (وقد وصف به)، الواو حاليةٌ، وكذا الجملة التي تتلوها، وتقدير العبارة: وردُّ على المعتزلة في نفيهم العلم عن الله تعالى موصوفاً به مُخْبَراً أنَّ العلم له، والمعنى حينئذ أنَّ المعتزلة ذهبوا إلى نفي العلم عن الذَّات الأعظم حال كونه موصوفاً به، فخالفوا الحقّ وحالفوا الضلال. والوصفُ في عبارة المؤلف يرادُ به المعنى الأعمُّ، أيَّ ما يصدق على الإضافةِ بالمعنى النحويِّ في الآية الكريمة.

<sup>(</sup>٢) الجار (عن) متعلِّق بـ (يُمدح)، أي: منزَّه عن الحصر، على معنى التَّضمين.

ويحصرَه، وكم شيء لا يُددرك إذا لم يُرَ، فلا تمدُّح في مجرَّد نفي الرؤية، إذ قد لا يُدرك غيرُه إذا لم يُدرَ، وكان الممتدحُ في نفي الإدراك مع الرؤية.

ولأنّ الرؤية مشاهدة الموجود على ما هو به، كالعلم؛ فكما يُعلم بلا كيّفيّة ولا مائيّة، ولأنّ الرؤية إثبات وتحقيق، فلا ينافي مائيّة (1)، فكذلك يُرئ بلا كيّفيّة ولا مائيّة، ولأنّ الرؤية إثبات وتحقيق، فلا ينافي الكمال، بل يلائمه ويحققه، إذ الرؤية من صفات الموجود، والله تعالى موجود واجب الوجود لذاته، فكان جائز الرؤية عقلاً، وقد تأيّد بورود الشرع، فوجب الاعتقاد بأنه مرّئيّ (2)، وإنها تأخّرت الرؤية إلى الآخرة لإثبات مِحنة الإيهان عن غيب بالاستدلال بالآيات عن اختيار، إذ لا إيهان ينفع عند العيان، لأنه يقع اضطراراً، ولذلك لا ينفع إيهان الكفرة في الآخرة لوقوعه في دار العيان، وإنّا الكلفة ببذل المجهود في الوصول إلى معرفة المعبود، والإيهان به عن غيب بالاستدلال بشهادة الآيات عن اختيار، فكان تأخيرُ الرؤية الى الآخرة لإثبات المحنة بالأوامر والنواهي لعاقبة الجزاء في دار البقاء.

<sup>(</sup>١) مائية، منسوب إلى ما الاستفهامية، وهي حقيقة الشيء، قال في شرح الشافية: مائية الشيء منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقة الشيء، ومن قال: ماهية، فقد قلب الهمزة هاءً لتقاربهها.

<sup>(</sup>٢) قوله: (فوجبَ الاعتقاد بأنه مرئيّ)، أي تصحُّ رؤيته في الدنيا والآخرة، وستقع للمؤمنين في الآخرة، والتعبير باسم المفعول لتأكُّد حكم الرؤية. وكذا يجب اعتقادُ مضمون الأخبار الواردة، وعدمُ تحريفها عن مواضعها، لأنَّ الخبر في هذا الباب هو المعتمد وعليه المعوَّل، فتحريفُ مآله ردُّ لمقاله.

#### [ معنى الأنام ]

وأمّا قولهم: (ولا يشبهه الأنامُ).

قال الغزنويّ: هذا منهم نفيٌ لمشابهة الأنام إيّاه لتعاليه عن صفات الحدَث، وقد سبق ذكره.

ثمَّ معنى الأنام، قيل: الأنام كلُّ ذي روح، وقيل: هو جميعُ الحلائق، كذا ذَكَره في كتاب التأويلات في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن: ١٠].

قال الإمام أو منصور: هو عندنا كأنَّ المراد به البشر، حيث أخبر أنه سخَّر لهم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه، ثمَّ أخبر أنه وضع الأرض للأنام.

قال الإمام القاضي: فإنّ كان فقهاء الملّة أرادوا بالأنام جميع الخلائق فلا إشكال، لأنّ مشابهة الخلائق منفية عن الله تعالى بالنصّ المحكم المذكور على نَسَقِ ذكر أقسام العالم من السّموات والأرض والبشر والأنعام بقوله: ﴿ لَيْسَ كُومْ لِلهِ عَلَى مَثْلِهِ عَمَ اللّهُ وَهُو السّمِيعُ الْمَصِيعُ وَالسّويعُ وَالسّمِيعُ الْمُصِيعُ وَالسّورى: ١١]، وإنّ كانوا أرادوا بالأنام كلّ ذي روح، فقد دخل تحت لفظة الأنام الملائكة والبشر والجنّ وكلُّ ذي روح سواهم، فإذا نفوا عن الله تعالى مشابهة هؤلاء الموصوفين بالحياة والقدرة والعقل الاختياري، فقد نفوا مشابهة ما دونهم من سائر المخلوقات بطريق الأولى، وإنّ كانوا أرادوا بالأنام البشر فكذلك، إذ المقصود بتخليق المخلوقات بطريق الأولى، وإنّ كانوا أرادوا بالأنام البشر فكذلك، إذ المقصود بتخليق العالم هو البشر لقوله تعالى: ﴿ وَسَخَرَ لَكُمْ مَا فِي السّمَنَونِ وَمَا فِي اللّهَرَفِي جَمِيعًا مِنْهُ إِنْ فِي ذَلِكَ

لَاَيْتِ لِقَوْمِ يَنَفَكُّرُونَ ﴾ [الجاثية: ١٣]، فكان نفي مشابهتهم عن الله تعالى نفياً لمشابهة من سواهم من الخلائق من طريق الأولى، وحمل تلفُّظهم بالأنام على إرادته البشر أولى، لأنهم علموا أنَّ اليهود مجسِّمة، وقد تبعهم من هذه الأمة طوائف التَّجسيم والتَّشبيه، وصفوا الله تعالى بأنه جسم على صورة البشر، وكذلك النَّصارى مشبِّهة، حيث وصفوا الباري بالولد والصاحبة، فأرادوا بقولهم: ولا يشبهه الأنام، الردَّ عليهم على المبالغة في تنزيه الله تعالى عمَّن لا يليق به، مع نفيهم مشابهة العالم عن الله تعالى بقولهم: ولا شيء مثله، في صدر فصل التوحيد.

وأما قولهم: (حيُّ لا يموتُ)، قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلْحَتُ لَآ إِلَنَهَ إِلَا هُوَ فَكَادَّعُوهُ مُخَالِينَ لَهُ ٱلْحَيْ لَا يَالِكَ إِلَا هُوَ فَكَادَّعُوهُ مُخَالِعِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨].

ومن حيث المعقول؛ أنَّ صفات الكهال في الشّاهد من الحياة والعلم والقدرة والسَّمع والبصر يتعاقبُ أضدادُها التي هي صفات النقص من الموت والجهل والعجز والصَّمم والعمل، وعرفنا ثبوت صفات الكهال في القديم لمعرفتنا بالاستحالة ثبوت صفات النقائص في حقِّه، وعرفنا ثبوت القدرة والعلم بدلالة المحدَثاتِ عليهها، إذ لا فعل يأتي بدون القدرة، ولا إحكام يحصل بدون العلم، والفعل يدلُّ على علم الفاعل وقدرته، ويستحيل ثبوتها بدون الحياة، إذ الحياة شرطُ ثبوتها، إذ الموتُ والجهاديَّةُ يضادّان العلم والقدرة كها يضادّان العلم عن اجتهاع الموت

والحياة في ذات واحد في وقت واحد، كذلك تأبئ قبول قول من يجوز ثبوت العلم والقدرة للميّت، فلو جاز اجتماع العلم والقدرة مع الموت، لجاز أنَّ يكون كلَّ ديباج نفيسٍ وكلُّ قصر عال في العالم كانتُ حاصلةً عن فعل الجمادات والموت، وتجويز هذا هذيانٌ وخروجٌ من قضية العقول، والتحاقُ بالسوفسطائيَّة.

فثبتَ بها بيَّنا من الدلائل العقلية أنَّ صانعَ العالر: موجودٌ، قائمٌ بذاته، حيٌّ، قديمٌ باقي، قادرٌ، عالم ...

ويستحيل وجوده من غير موجود؛ إذ لا صُنَّع للمعدوم.

ويستحيل وجوده من غير حيٍّ؛ إذ الميت لا يتأتّي منه صُنُعٌ.

ويستحيل وجوده من غير قائم بذاته؛ لما أنَّ القائم بغيره محدَثٌ.

ويستحيل وجوده من غير قديم باقي بذاته، إذ ما سواه محدَثُ يستحيل منه أي من المحدَث إيجاد المعدوم.

ويستحيل وجوده من غير قادر بذاته، إذ القادر بغيره لا يقدر على تبديل صفة ذميمة موجودة فيه، فلأن لا يقدر على إيجاد المعدوم أولى وأظَّهَـرُ.

ويستحيل وجوده من غير عالم، إذ لا يتأتّى منه إحكامُ الفعل وإتقانُه، والعالم مفعولٌ محكمٌ متقَنٌ.

وأما قولهم: (قيُّومٌ لا ينامُ). أقرُّوا وأثبتوا قبل هذا بأنَّ صانع العالر حيُّ؛ لما أنَّ

إثبات الحياة أصلُ في إثبات صفاتِ الكهال، لما في نفي الحياة نفيُ السَّمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة.

وفي القول بتعرّي ذات الباري عن شيءٍ من صفات الكمال إثباتُ ضدِّه، وهو محال على القديم، وقد أثبتوا ههنا بأنه تعالى قيّوم لا ينام، وفي معنى القيوم وجهان، قال قائلون: القيّوم هو الحافظ، قال الإمام أبو منصور: القيّوم والقائم والقيَّام يرجع إلى معنىً واحدٍ.

وقولهم: (لا ينامُ)، نفي للنّوم والسّنة والسّهو والغفلة، وفي القيوم وصفُ إيّاه تعالى بالقيام بمصالح الخلق وأرزاقهم، وأنه قائمٌ على كل شيء بحفظه وتصريفه فيها شاء، وفيه نفي السّهو والغفلة عنه، وقد سمّى الله تعالى نفسه حيّاً قيّوماً، فقال: ﴿ اللّهُ لاَ إِلّهَ إِلّا هُوَ النّهَ لَا أَفُدُهُ مِسِنَةٌ وَلا نَوْمٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

قالوا: ومعنى الحيّ هو: الحيُّ بذاته، لا بحياةٍ هي غيرُه، كالخلق، فإنّهم أحياء بحياة هي غيرُهم، لذلك حلّ فيهم الموتُ، فأمّا الله تعالى فهو حي بذاته، أيّ إنّ الحياة صفة ذاتيّة أزليّة له، لا هو ولا غيره، فيستحيلُ أنْ يحلّه الموت، إذ الأزليّ يستحيل عليه العدمُ.

وأمّا قولهم: (خالقٌ بلا حاجةٍ)، منعوا عنه الحاجة، إذ الحاجةُ نقصٌ يفتقر المحتاج إلى دفعه، والقديمُ يستحيل في حقِّه طريانُ ما يفتقر إلى دَفْعه ودَفَعه، فتعالى عن مِساس الحاجة، قال الله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُ قَرَآهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [فاطر: ١٥]، بل أوجد العالم لحاجات الممتحنين من جلب المنافع بالطاعة، ودفع المضارّ باجتناب

المعصية، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَاءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمّا لَعِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٦]، أخبر الله تعالى أنه لم يخلق السموات والأرض وما بينها لعباً باطلاً، على ما اعتقد أولئك الكفرة بأنّ تكون السياء سهاء والأرض أرضاً لا ليكونا وما بينها دليلاً على صانع حكيم مُستحق للشكر؛ فيفعلوا ما شاؤوا، وينتفعوا بمنافع السَّاء والأرض، ثُمّ يموتوا ويتلاشوا، بلا عاقبة بَعْثِ ولا جزاء ولا حسابٍ على ما شكروا أو كفروا، فيكونُ على ويتلاشوا، بلا عاقبة بَعْثِ ولا جزاء ولا حسابٍ على ما شكروا أو كفروا، فيكونُ على زعمهم إنشاء السَّموات والأرض وما بينها لعباً باطلاً، فردَّ الله عليهم ظنَّهم وزعمهم، وأخبرهم أنه خلقها وما فيها لعاقبة أرادها، وهو أنْ يمتحنَ أهليها بالأوامر والنَّواهي، إذْ في الشاهد من عمل عملاً لا يقصد به عاقبة فهو عابث، ويتعالى من دلَّت المصنوعات على قدمه ووحدانيَّته أنَّ يكون فعله عبثاً، ولذلك قال: ﴿ أَفَحَسِبَتُمْ أَنَّما خَلَقْنَكُمْ عَبنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، أخبر أنه لو لريكن رجوعهم إليه بعد موتهم لكان خلقه إيّاهم عبثاً، ثمَّ نزَّه تعالى نفسه عن أنْ يكون فعله عبثاً بقوله تعالى: ﴿ فَتَعَلَى لَكُونَ فعله عبثاً بقوله تعالى: ﴿ فَتَعَلَى المَانَ الْمَانِونَ الله الله المَانِ الله عبداً المَانِي الله المان الله المان المان خلقه إيّاهم عبثاً، ثمَّ نزَّه تعالى نفسه عن أنْ يكون فعله عبثاً بقوله تعالى: ﴿ فَتَعَلَى المَانِكُ الْمَكُ لَا إِلَه إِلَا هُو رَبُ ٱلْعَرْشِ ٱلْكِي فَالْمَانِ نَا المَانِ الْسُونَ الْعَلَى الْمَعْ الله الله المان في المان المان خلقه إيّاهم عبثاً، ثمَّ نزَّه تعالى نفسه عن أنْ يكون فعله عبثاً بقوله تعالى: ﴿ فَتَعَلَى الْمَانِ الله المان خلقه إلَّه هُو رَبُ ٱلْعَرْشِ ٱلْحَانِ الله المان خلقه الله الله المان خلقه الله المان خلقه الله المان المان خلقه الله المان خلقه المان المان المان خلقه المان المان المان خلقه المان المان المان المان المان المان المان خلقه المان ا

وأمّا قولهم: (رازقٌ بلا مؤنة)، فإنّما قالوا ذلك لأنه تعالى يرزق خلقه بلا كَسُب ولا علاج ولا استعانة بسبب، لأنَّ جميع ما يريد يكون بالتكوين على ما قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَوْعَ عِلَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَن فَيَكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠]، فلا تلحقه المؤنة، لأنه كاملُ القدرة كاملُ الغنى، إذ قدرته بذاته لا بقدرة مستفادة، وغناه بنفسه لا بغيره، فتعالى الله عن لحوق المؤنة والكلفة، لكنه تعالى خلق العالم الأول وهي الدنيا للاستعباد والمحنة بالأوامر

والنواهي، وخلق العالم الثاني وهي الآخرة للجزاء الوفاق خالدِين، فجعل أمور الدنيا معلَّقة بالأسباب امتحاناً وابتلاءً، على ما قال تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسِ ذَآبِقَةُ ٱلْمَوْتِ وَنَبَلُوكُم عِلَى السَّمِرِ وَالْمَعْنَ وَالْمَعْنَ الْمُرْجَعُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وامتحن الملائكة بمِحَنِ متنوِّعة، بعضهم بالكون مع السَّحاب والأمطار، وبعضهم يكتبون (١) أعمال البشر، وكلُّ شيء قبل الحلق عنده مُستَطَر، وليعلموا أنه يرزق خلقه بلا مؤنةٍ، وأنه امتحن البشر بالشّكر والصّبر بالأسباب المذكورة، وكلُّ ذلك للمحنة لا للاستعانة، وكفى دليلاً على تحقيق ذلك قيامُ السَّماء مع عظمها وسعتها في الهواء، وقيامُ السَّحاب الثَّقال مسخَّراً بين السَّاء والأرض.

## [ الإماتة والبعث ]

وأمّا قولهم: (مميتٌ بلا مخافة)، فإنّما قالوا ذلك لاستحالة ورود الضّرر عليه منهم، حيث أخرجهم إلى الوجود من العدم، ثُمّ خوّهم وقوّاهم به لا بأنفسهم، فلم تكن إماتتُه إيّاهم لمخافة منهم، إذ هو العزيز القهّار المتفرّد بالدَّوام والبقاء، القاهرُ لعباده بالموت والفناء، أنشأهم ليكون إنشاؤُه دليلاً لهم على أنّ لهم مُوجِداً قديماً أوجدهم بقدرته لا لحاجته، بل لظهور عظمته وتعاليه، ولذلك جعل مماتهم دليلاً على تفرُّده بالعزِّ والبقاء، وكان من كمال قدرته أن أوجدهم من العدم، ومن كمال حكمته إماتتهم ليعيدهم بعد التلاشي والعدم ليجازيَهم في دار البقاء والدَّوام.

<sup>(</sup>١) في الأصل: يكتبوا.

وأمّا قولهم: (باعثُ بلا مشقَّة)، فإنّا قالوا ذلك لأنَّ الله تعالى خلق العالر بلا مشقَّة بالتكوين القائم بذاته (١٠)، فيتعالى في بعثهم وإعادتهم بعد موتهم وتلاشيهم عن لحوق المشقَّة، بل الإعادة في عقول الحلق أهون من الإنشاء، وقال تعالى: ﴿ أَنعَيِينَا بِاللَّحَلّقِ اللَّوَلِّ اللَّهَ اللَّهَ اللَّهُ مَرْ فِي لَبْسِ مِّنْ خَلْقِ جَدِيدِ ﴾ [ق: ١٥]، أيّ: ما عيينا بالحلق الأوَّل، فكيف نعينى بالحلق الثاني؟

قال إمامُ الهدى في تأويل قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّا خَلَقْنَكُمْ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةِ ثُمَّ مِن عَلَقَةِ ثُمَّ مِن مُطَفَةٍ ثُمَّ مِن مُطَفَةٍ ثُمَّ مِن مُطَفَةٍ ثُمَّ مِن مُطَفَةٍ ثُمَّ مَن مُضَغَةٍ ثُمَّ مَن عَلَقَةٍ ثُمَّ مَن فلك التراب أو من النَّطفة ما قدروا عليه، إذ ما وجدوا في التراب والماء أثر البشر، ولا وجدوا فيه معنى البشريّة، فمن قدر على ابتداء إنشاء هذا العالم من التراب أو من النَّطفة من غير أنْ يكون (٢) في الأصل أثرُ ما خلق فيه إنشاء هذا العالم من التراب أو من النَّطفة من غير أنْ يكون (٢) في الأصل أثرُ ما خلق فيه

<sup>(</sup>١) تفهيمُ المقام بهذه العبارة إنّها هو على سبيل المسامحة، كما ذكر العلماء، والسبب في ذلك ما يسمّونه ضيقَ المقام، وهو أنّ لا يمكن التعبير اللفظيُّ عن المعنى إلا بالمشقَّة البالغة التي يوجبها الاحترازُ عن ما لا يرادُ من المعانى مما يدرُّ عليه اللفظ وضعاً.

وعلى هذا؛ فليس التكوينُ في عبارة الشّارح آلـة يستعينُ بها الله تعالى على خلق العالم، بل المراد أنَّ ما من شأنه أنْ يخلق هو الذّات الموصوف بالتكوين، وهو الله تعالى الخالق، ولما كان الله تعالى هو الذّات الموصوف بكلِّ صفات الكيال المنزَّه عن كلِّ صفات النَّقص، وهو واحدٌ لا يتكثَّر من أيِّ وجه، استحالَ أنْ يكونَ وجودُ صفة التَّكوين غيرَ وجوده سبحانه.

<sup>(</sup>٢) في الأصل: تكون.

ولا معناه، فهو قادرٌ على إعادتهم، فمن قدر على الابتداء فهو على الإعادة أقدرُ.

وقال تعالى جواباً للذي أنكر البعثَ وضربَ لنا مثلاً ونسيَ خلقَه: ﴿ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيكُ ﴾ [يس: ٧٨].

## [ كمال الله تامُّ لا يستفادُ من خلقه ]

وأمّا قولهم: (ما زالَ بصفاته قديهاً قبل خلقه، لم يزددْ بكونهم شيئاً لم يكنْ قبلَهم من صِفته).

قال القاضي أبو حفّص الغزنويُّ: أرادوا بهذا القول أنَّ الله تعالى متّصفٌ بجميع صفاته قبل وصّف الواصفين إيّاه بها، أي إنَّ الله تعالى موصوفٌ بأسمائِه وصفاتِه الذاتيَّة؛ كالتّخليق كالحياة والقدرة والعلم والإرادة والمشيئة والسمع والبصر، وبصفاتِه الفعليَّة؛ كالتّخليق والتكوين والإيجاد والإحداث والإحياء والإماتة، كلُّها صفاتٌ له، قائمةٌ بذاته في

الأزل<sup>(۱)</sup>، وتأخَّرَ ظهورُ آثارها إلى الأوقات التي علمَ وجودَها في الأزل، وتأخُّرُ ظهورِ الأثر عن المؤثِّر ثابتٌ.

وقد صرَّح أبو حنيفةَ وأبو يوسفَ ومحمَّدٌ رضي الله عنهم بقولهم: ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه، بأزليَّة صفاتِ الله تعالى، وصرَّحوا ببقائِها بقولهم: كما كان بصفاته أزليَّاً كذلك لا يزال عليها أبديًّاً.

ومما احتجَّ أئمةُ الأصول لإثبات الأسماءِ والصفات لله تعالى في الأزل نصوصٌ من الكتاب، وهي قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ اللّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٨]، وقوله: ﴿ وَكَانَ اللّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٨]، وقوله: ﴿ وَكَانَ اللّهَ عَزِيزًا ﴾ [النساء: ١٤٩]، وقوله: ﴿ وَكَانَ اللّهُ عَنُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٩٦]، قالوا: هذه كلها وردت بلفظ الماضي، فكان دليلاً على كونه تعالى موصوفاً بها في الأزل.

<sup>(</sup>١) اتّفق الأشاعرةُ والماتريديَّة على أنَّ الصفة المعدودة من صفات الذَّات قديمةٌ قائمةٌ بذات الله تعالى، واختلفوا اختلافاً لا يضرُّهما في أنَّ الصفة المعدودة من صفات الفعل هل هي حادثةٌ أو لا ؟ وتفرَّع على ذلك الحكمُ بقيامها بالذات إثباتاً ونفياً؛ فقالت الأشاعرة: صفةُ الفعل حادثةٌ، وهي غيرُ قائمة بذات الله تعالى، وقالت الماتريدية: صفةُ الفعل قديمةٌ، وهي قائمةٌ بذات الله تعالى. وزعم الزاعمون أنَّ هذا يسوِّد الصحائف البيضاء. ونحن نقول: الذي يشين المسلمَ ويخرجه عن السنة أنَّ يعتقد أنَّ الحادث يقوم بذات الله تعالى، والأشاعرةُ والماتريديَّةُ لم يعتقدوا ذلك، ولم يقولوا به، بل قال به الكراميَّة وأتباعُهم. وأمثالُ هذه المسائل لا يتكلمُ فيها إلا من وعاها، فإنَّ الحقَّ أكبر من المكابرة.

وأمّا قوطم: (لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً لا يزال عليها أبداً)، فإنها قالوا ذلك لما أنه تعالى قديمٌ كاملٌ، فيستحيلُ أن يكون ذاتُه في القدم والأزل متعرّباً عن شيء من صفات المدح والكمال، لما في ذلك من النَّقص، والنَّقصُ في القديم محالٌ، وكذلك قالوا: لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، لأنه كاملٌ في الأزل غنيٌ بنفسه متعال عن الحاجات، فيستحيلُ أن يحدث له صفةٌ لم تكنّ، وأن يستفيدَ بإيجاد العالم اسماً أو صفة، لما في ذلك من ثبوت الحاجة، إذ الحاجةُ نقصٌ، ومن شرط القدم التبرّي عن النقائص، فوجبَ القولُ بتعاليه عن ذلك.

## [ اللهُ خالقٌ ولم يكنْ مخلوقٌ ]

وأمّا قولهم: (ليسَ منذ خلقَ الخلقَ استفادَ اسمَ الخالق، ولا بإحداثه البريَّـة استفادَ السمَ الباري).

قال الإمامُ أبو منصورِ الماتريديُّ: الخالقُ والباري بمعنى واحدٍ، يقال: بَرَأَ، أيُ خَلَقَ، والبَريَّة الخليقةُ.

## [ اللهُ تعالى غيرُ مفتقرٍ إلى إيجادِ العالم ]

قال أبو حفص الغزنويُّ: وإنها كرَّر أبو حنيفة وأصحابُه ذكرَ هذه الكلمة تأكيداً وتقريراً، والمعنى في ذلك أنه تعالى لريزلُ خالقاً متَّصفاً بصفة الكهال غيرَ متعرِّ عن شيءٍ من صفات الكهال والمدح، إذ التَّعرِّي عن شيءٍ منها يوجبُ النقصَ عن ذلك، والافتقارَ إلى حصولِه بإيجاد العالم، فيتعالى الله عن ذلك.

#### [ صفة الله تعالى معنى ليس عينه و لا غيره (١)]

وأمّا قولهم: (له معنى الربوبيَّة ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق).

قال أبو حفصِ الغزنويُّ: لريردوا معنىً متعدَّداً يُتصوَّر زواله مع بقاءِ ذاته، لأنه حينئذِ تكون الصِّفة غيرَه، ولا يجوز أنَّ تكون صفة الله غيرَه، لأنَّ حقيقة الغيريَّة إنَّما تتبيَّن بزوال أحدهما مع بقاءِ الآخر، وذلك محالٌ في حقِّ الله تعالى وصفته.

ولا يقال: إنَّ صفةَ الله عزَّ وجل غيرُه، فيكونَ إلحاقاً لصفته بصفات الخلق، فيكونَ جعلاً لصفته عرضاً، إذ صفاتُ الخلق أغيارٌ لهم؛ لكونها(١) أعراضاً تعرضُ فيهم وتزول، والله تعالى قديمٌ بصفاته بلا ابتداءٍ، دائمٌ بكهاله بلا انتهاءٍ.

ولا يقال: إنَّ صفة الله تعالى هو، لأنَّ فيه تعطيلَ الذَّات، وحاصلُ المعنى في ذلك أنه خالقٌ ولا مخلوق، وربُّ ولا مربوب، لأنَّ التخليق معنى قائمٌ بذاته في الأزل، وإنَّ لم يكنُ مخلوقٌ، كما كان عالماً في الأزل بالعالم قبل وجوده، وكما كان قادراً في الأزل ولا مقدور، وهذا على ما بيَّنوه من بعدُ؛ كما أنه محيى الموتى بعدما أحيا؛ استحقَّ هذا الاسمَ

<sup>(</sup>١) في الأصل: تكون.

<sup>(</sup>٢) الغيريَّةُ قد تكون غيريةً تامَّة، وقد تكون غيريَّةً غيرَ تامَّة، والمراد بأنَّ صفة الله تعالى ليست غيره؛ أنَّ صفته ليستُ موجودةً بوجودٍ مستقلِّ عن وجود ذات الله تعالى، والمراد بأنّها ليست عينَه؛ أنَّ ذات الله تعالى ليست هي عِلْمَ الله تعالى مثلاً، وليس هما قدرة الله تعالى، وهذا في غاية الوضوح، وهو يدفع ما قيل: إنَّ قولنا: صفات الله تعالى ليست هي هو، ولا هي غيره، متناقضٌ.

قبل إحيائهم، كذلك استحقَّ اسمَ الخالق قبل إنشائهم.

#### [ معنى أزليَّة فعل الله تعالى ]

قال أبو منصور الماتريديُّ رضيَ الله عنه:

كلُّ صفة لله تعالى فهي ذاتيَّةٌ، سواءً كانت ترجع إلى الذَّات أو إلى الفعل عند أهل السُّنة والجماعة، لأنَّ لله تعالى فعلاً أزلياً كسائر صفاته من العلم والقدرة والإرادة ونحوها('')، لأنه متى لريكنُ مستحقاً لاسم الخالق في الأزل بمعنىً قائم بذاته قبل وجود

<sup>(</sup>١) أثبت الماتريديَّة فعلاً أزلياً لله تعالى، على معنى أنَّ الله يصحُّ أنَّ يفعل من الأزل، وأنه منزَّهُ عن العجز عن الفعل من الأزل، وقالوا: إنَّ هذا الفعل الأزلي هو صفة الله تعالى، وهذا كلام حقُّ. وتأمّل كيفَ أنَّ الإمام الماتريديَّ في هذا الكلام المنقول عنه جَعَلَ الصّفات الذاتيَّة على قسمين، قسم راجع إلى الذّات، وقسم راجع إلى الفعل. وهنا لا بدَّمن كلام لتقرير حقِّ ودفع وَهُم، وهو:

<sup>-</sup> لفظ (الفعل) يطلق بإزاء أمرين، هما: ١- الصِّفة، ٢- المفعول، ويسمَّيان عند المتكلمين والأصوليين تبعاً للغة بالمعنى المصدريّ (الصِّفة)، والمعنى الحاصل بالمصدر (المفعول). وهذا الأصل في الفهم يدفع كثيراً من التلبيس.

<sup>-</sup> الماتريديَّة يقولون بقدم الله تعالى وصفاته العليا، وحدوث العالم كلِّه، فهم يريدون بالفعل الأزليِّ الصِّفةَ لا المفعولَ، ولو أرادوا المفعول كما توهَم بعضُ الناس، لما قالوا بحدوث العالم وقدم الفعل.

<sup>-</sup> الأشاعرة يقولون بقدم الله تعالى وصفاته العليا، وحدوث العالم كلّه، فهم يريدون بالفعل الحادث، الذي ليس صفة لله عزَّ وجلَّ، المفعول، لا الصِّفة. ولريقسِّموا الصفات الذاتية إلى القسمين اللّذين ذكرهما الإمام الماتريديّ، وليس ذلك مشكلاً، فإنَّ التقسيم باعتبار المعتبر. =

المخلوق، ثمَّ صار موصوفاً به لوجود المخلوق، صارَ وصفه بالخالق حادثاً له بالمخلوق، ولا شكَّ أنَّ وصفه بالخالق من أوصاف الكهال، فكان القول بتعرِّيه عنه قولاً بقيام وصفِ النَّقصِ به، والقديمُ يتعالى عن ذلك، ولأنَّ الله تعالى يوصف بأنه جوادٌ لم يزل، وسميعٌ لم يزل، وبصيرٌ لم يزل؛ وإنَّ كان ما يقع عليه السمع والبصر والجود معدوماً، وكذا يوصف بأنه ربُّ كلِّ شيءٍ في الأزل؛ وإنَّ كانت الأشياء تحدث في المستقبل، فكذلك في صفات الفعل يجبُ أنْ يوصف بذلك في الأزل.

وأمّا قولهم: (ذلك بأنّه على كلّ شيء قديرٌ)، فقولهم: ذلك، لفظةُ إشارةِ إلى ما تقدّم ذكرُه من الإحياء والإماتة وسائر الصفات، يعنون أنها توجب صفات المدح والكهال، فيجبُ القولُ بثبوتها له في الأزل، وقولهم: بأنه على كل شيء قديرٌ، يعنون أنّ الله تعالى موصوفٌ في الأزل بأنه على كل شيء قديرٌ؛ وإنّ لر تكنّ الأشياءُ موجودةً في الأزل،

<sup>=</sup> والفرّق بين الأشاعرة والماتريديَّة في هذه المسألة، وهي وصف الفعل الإلهيِّ بالحدوث عند الأشاعرة أو القِدَم عند الماتريديَّة، ليس حقيقياً، لعدم اتحّاد محلِّ الحكم. وجعلُ هذه المسألة تحت عنوان (صفات الأفعال) من باب المأوَّل عندنا، والظّاهر عند الماتريديَّة. والله أعلم.

وإنّ أردت زيادة في هذا الباب، قلت: الأشاعرةُ والماتريديّةُ يقولون: إنّ الله عز وجلّ فاعلٌ منذ الأزل، على ما مرّ، ويقولون: إنه سبحانه مع ذلك مريدٌ إرادة تامّة، أين: إنه سبحانه لا ينتفع بخلق الخلق، بل يجوز أنّ يخلقهم ويجوز أنّ لا يخلقهم، لا كها يقول الفلاسفة، أو الكرّاميّة، أو القائلون بحوادث لا أوّل لها. فالأشاعرةُ والماتريديّة يقولون: الله قديمٌ واجبٌ، ويقولون أيضاً: العالر حادثٌ جائزٌ. وكذلك تكون المقالاتُ البيضاء.

فكذلك يجب أنَّ يكون موصوفاً في الأزل بسائر صفات المدح من التخليق والتكوين والإحياء والإماتة، لأنه قديمٌ، ومن شرط القدم ثبوتُ الكمال، فيجبُ القول بأنه على كلِّ شيءٍ قديرٌ.

# [كلُّ شيءٍ إلى الله تعالى فقيرٌ وهو عن كلِّ شيءٍ غنيٌّ ]

وأمّا قولهم: (وكلُّ شيء إليه فقيرٌ)، معناه: قد افتقر كلُّ شيء إليه في تكوينه ووجوده، فصار كلُّ شيء إليه في قوامه وبقائه، فهو الذي أحوجَ كلَّ شيء إليه.

وأمّا قولهم: (ولا يحتاج إلى شيءٍ)، فمعناه أنه تعالى قديمٌ، ومن شرط القدم التبرِّي عن النقائص، والحاجةُ نقصٌ، فيتعالى عن مِساس الحاجة. وبكمال الاستغناءِ وصفَ نفسه، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيُّ عَنِ الْعَلَمِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦].

وأمّا قولهم عقيبَ نفي الحوائج عنه: (ليس كمثله شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ)، فإنها ذكروه لأنه نصُّ محكمٌ لا احتمالَ فيه، وهو شاملٌ لنفي جميع سهاتِ المحدَثين وصفات المخلوقين عن الله تعالى، ومثبتٌ لصفات المدح والكمال.

وأمّا قولهم: (وقدَّر لهم أقداراً).

قالِ أبو حفص الغزنويُّ رحمه الله: هذا منهم إثباتُ أنَّ كلَّ شيءٍ يجري في الخلق فهو بتقدير الله تعالى.

#### [ القَـدَر ]

قال سيفُ الحقِّ في أصوله(١): ثمَّ القَدَر على وجهين، أحدهما:

الحدُّ الذي يخرج عليه كلُّ شيءٍ على ما جعله عليه؛ من خيرٍ أو شرِّ، من حَسَن أو قبيح، من حكمة أو سَفَه، وهو تفسير الحكمة؛ أنَّ يجعل كل شيءٍ على ما هو عليه، ويقدِّر كلَّ شيء على ما يليق به، فمتى أوجده على ما تقتضي الحكمة وجودَه عليه كان حكيماً.

ولهذا قال أهلُ الحقِّ: خَلَقُ فعل الكفر ليس بسَفَهِ، وإنها يكون سفيها من يقصد تحصيلَ السَّفَه حكمةً، وتحصيلَ القبيح حسناً، فأمّا إيجاد ما هو حَسَنٌ حَسَناً، وما هو قبيحٌ قبيحاً يكون حكمة لا سَفَها، كالإخبار بالشَّيْءِ على ما هو به يكون صِدُقاً.

والوجه الثاني: القَدَر هو بيان ما يقع عليه كلُّ شيءٍ من زمانٍ ومكانٍ، وما له من الثواب والعقاب، هذا هو تفسير لفظ القَدَر، وهو مذهبُ أهل السُّنة والجماعة.

والحديث المشهور عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم: القَدَر خيره وشره من الله تعالى، وحديث سعد بن أبي وقّاص عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: أربعٌ من كنَّ

<sup>(</sup>۱) سيف الحق هو أبو المعين النسفيّ (۲۱۸ - ۰۰ ه هـ): ميمون بن محمد بن محمد بن معبد بن مححول، الحنفيّ، عالر بالأصول والكلام، كان بسمر قند وسكن بخارئ، ولد: ۲۱۸ هـ، وتوفي: ۰۸ هـ. من كتبه: بحر الكلام، وتبصرة الأدلة، كلاهما في الكلام، والتمهيد لقواعد التوحيد، والعمدة في أصول الدين، والعالر والمتعلم وإيضاح المحجّة لكون العقل حُجّة، وشرح الجامع الكبير للشيبانيّ في فروع الحنفيّة، ومناهج الأثمة في الفروع. (الأعلام)

فيه فهو مؤمنٌ، ومن جاء بثلاثٍ وكتم واحدةً فقد كفرَ؛ شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، وأنه مبعوث من بعد الموت، وإيهانٌ بالقدر خيره وشرِّه، فمن جاء بثلاث وكتم واحدةً فقد كفر<sup>(۱)</sup>.

#### وأمَّا قولهم: (وضَرَبَ لهم آجالاً).

قال أبو حَفُص الغزنويُّ: هذا منهم تحقيقٌ بأنَّ الأجلَ المضروبَ لكلِّ واحدِ منهم مبرومٌ محكمٌ لا يحتملُ التأخُّرَ عنه ولا التقدُّم عليه عمّا ضُرِب له، إذ يكون في التقدُّم من غيره تعجيزُ إياه عن تبليغه الحدَّ الذي ضَرَب له، وذلك محالٌ في حقِّ الله تعالى، وفي التقديم والتأخير من قِبَلِه لحوقُ البداء (٢) والجهل، ويتعالى الله عن ذلك.

ومن الدليل السمعي قولُه تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلُّ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسَّتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وهذا نصُّ محكمٌ صريحٌ.

ولأنَّ التقادير (٣) في الأشياء ظاهرةٌ، والآجال في الخلق معلومةٌ، ومحالٌ إضافتُها إلى غير الله تعالى، لأنَّ التقديرَ وضربَ الآجال من أفعال الربوبيَّة، فيعلمُ قطعاً أنَّ الأقدارَ والآجالَ بتقدير الله تعالى.

<sup>(</sup>١) كنز العمال وجامع الأحاديث للسيوطي، التاريخ الكبير للبخاري.

<sup>(</sup>٢) في الأصل: البدا.

<sup>(</sup>٣) في الأصل: التقدير.

وأما قولهم: (لم يخفَ عليه شيءٌ من أفعالهم قبل أنْ يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم).

قال أبو منصور: وإنها أوجبوا الاعتقادَ بِسَبْق علم الله تعالى بكلِّ كائنٍ من خلقه قبل كونهم، لأنه تعالى هو القديم الكامل، وما سواه محدَث، وثبوتُ العلمِ من صفات الكهال، فيستحيل عليه الجهلُ لما فيه من التعرِّي عن الكهال. وإنها قرنوا التخليق بالعلم، لأنَّ العلم بالمخلوق من شَرَّط التخليق، قال الله تعالى: ﴿ أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُو اللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك: بالمخلوق من شَرَّط التخليق، قال الله تعالى: ﴿ أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُو اللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٤]، وقال تعالى: ﴿ قُلْ يُحِينِهَا الَّذِي آنشا هَا أَوَلَ مَرَّةً وَهُو بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمُ ﴾ [يس: ٧٩].

وأما قولهم: (وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته).

قال أبو حفص: وإنها ذكروا أمره ونهيه بعد ذكر علمه وتخليقه للعالم؛ ليُعلم أنه تعالى خلقهم للاستعباد بالأوامر والنواهي، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلِجُنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ولأهل الحقِّ في تأويله وجوه:

أحدها: وما خلقتُ الجنَّ والإنسَ إلا وعليهم عبادتي.

والثاني: وما خلقت الجنَّ والإنسَ إلا لآمرهم وأنهاهم.

والثالث: وما خلقت الجنَّ والإنسَ إلا لآمرهم بعبادتي.

والكُلُّ يرجع إلى معنيَّ واحد.

وأما قولهم: (وكلُّ شيءٍ يجري بقدرته ومشيئته)، فإنها قالوا ذلك لما أنَّ كلَّ حادث

يحدث فهو بإرادة الله تعالى وتخليقه وتكوينه؛ خيراً كان أو شرّاً، حسناً كان أو قبيحاً، جوهراً كان أو عرضاً، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

#### [معنى الإرادة عند المعتزلة والردُّ عليهم]

وزعمت المعتزلة أنَّ الله تعالى يريد من أفعالنا ما هو حكمةٌ أو طاعةٌ، ولا يريد ما هو معصيةٌ وقبيحٌ، وفي المباحات قال بعضهم: هو مريدٌ لها، ومنهم من زعم أنه غير مريد لها. قال سيفُ الحقّ: ويكون على هذا قولُ معتزلة بغداد، فإنهم يزعمون أنَّ الله تعالى لا يوصف بالإرادة في الحقيقة، وإنها يوصف بها مجازاً، فها كان من أفعاله تعالى يقال بأنه أراده، فمعناه أنه يفعله أو فعله، وما كان من أفعال غيره فقيل إنه أراده، فمعناه أنه أمرَ به، والمباح ليس بمأمور، فلا يكون مراداً، قالوا: لأنَّ الإرادة هي الشَّهوة، فلو كان تعالى مريداً لكان مشتهياً، وذلك لا يجوز.

وقولهم(١): إنَّ الإرادة شهوةٌ، فذلك منهم تلبيسٌ اعتمدوه لنفي الصِّفة عن الله

<sup>(</sup>١) وقولهم، أي المعتزلة. وهذا من المواضع اللطيفة، فإنَّ ما يعترض به الشّارح وأهلُ السنّة على المعتزلة يعترض به المشبّهة على أهل السنّة، واللطيف في المسألة أنَّ اعتراض أهل السنة صحيح، لأنهم أرادوا إثبات الصفة الواجبة في نفس الأمر خلافاً للمعتزلة، واعتراضُ المشبّهة غير صحيح لأنهم أرادوا إثبات النقص المستحيل في نفس الأمر، وهو ما يوهمه ظاهر اللفظ من الشّهوة وغيرها. فصار أهل السنة وسطاً، أي عدولاً. وسيأتي هذا الموقف السنيّ بين التعطيل والتشبيه في كلام الشّارح عند شرحه قولَ فقهاء الملة: (وَرَدَّ علمَ ما اشتبه عليه... الخ).

تعالى، لأنَّ الشهوة إرادةٌ مخصوصةٌ، وهي إرادةُ ما فيه نفعٌ للمريد، والله تعالى لا ينتفع بشيء فلا تكون إرادته اشتهاءً، بل إرادته صفةُ ربوبيَّةٍ.

ولا يجب (١) أنَّ يُفهم من إرادة الله ما يُفهم من إرادة خَلَقِه، كما لا يفهم من علمه وفعله وسائر صفاته ما يُفهم من صفات خلقه، فإنَّ العلم في الشاهد يكون باعتبار القلب، وكذا الفعل في الشّاهد بالعلاج وبالآلة، ويتعالى الله عزَّ وجل عن معاني خلقه، فإنَّ الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، وصف نفسه بالمشيئة والإرادة؛ فتُثبتان على الحقيقة، وثبوت الصفة له على المجاز محالٌ، لأنه نقصٌ، ومن شرط القديم الكمالُ.

## [ مشيئةُ الله المعبودِ وكَسْبُ العبادِ ]

وأمّا قولهم: (ومشيئته تنفذ)، فإنّا قالوا ذلك لما أنّ مشيئته تعالى صفةٌ ذاتيّةٌ، فكانتُ نافذةً في الأشياء، إذ هو الواحد القهّار؛ قَهَر الأشياء على مقتضى إرادته، وهو الملك القدّوس الجبّار؛ جَبَر الأشياء على الدخول تحت مشيئته، فظهَر آثارُ نفاذ مشيئته وإرادته بتخصيص مفعولاته ومصنوعاته المتجانسة على هيئاتٍ مختلفة، وأوصافٍ متباينة، في المكنةِ مخصوصة، وأزمنةٍ مخصوصة، وظهَر آثارُ قهره في كلّ شيء بالتسخير والتذلّل ولزوم التغيّرُ والزوال، وظهَر آثارُ كهال قدرته الذاتية بقيام السّاء في الهواء (۱) بلا علاقة من فوق، ولا عمد من تحت.

<sup>(</sup>١) ولا يجب، أي لا يجوز.

<sup>(</sup>٢) في الأصل: الهوى.

وأمّا قولهم: (لا مشيئة للعباد إلا ما شاء لهم)، فلأنّهم عبادٌ، والعبدُ اسّمٌ لمن هو موسومٌ بسمة التذلّل، يقالُ: طريقٌ معبّدٌ، أيُ مذلّلٌ، لكنّهم مع كونهم عبيداً مملوكين ملك إيجادٍ وتخليقٍ ليسوا في أفعالهم مجبورينَ، بل لهم قدرةُ اكتسابٍ، لا قدرةُ تخليقٍ، لقيام الأدلة القاطعة على استحالة ثبوت قدرة التّخليق بغير القديم تعالى، ولهم اختيارٌ فيها يأتون ويَذرون لما يُركّب فيهم الاختيارُ والعقلُ، فكانوا مختارين فيها يفعلون، لا اختيارَ ربوبيّةٍ، بل اختيارَ محنةٍ وكلفةٍ، متردّدين بين فضل الربّ تعالى وعدله، ولذلك يثابون ويعاقبون، كذا ذكره أبو حفص الغزنويّ، وأبو المعين النسفيّ، وغيرهما، وهو مذهب أهل السنة والجهاعة.

#### وأمّا قولهم: (فها شاءَ لهم كانَ، وما لم يشأْ لم يكنْ).

فإنها قالوا ذلك لأنَّ نفوذَ مشيئة الغير في شيءٍ من الأشياء بدون إرادته تعالى ومشيئته دلالةُ القهر، وذلك محالٌ في حقّه تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا نَشَآءُونَ إِلَّا أَن يَشَآءَ اللهُ رَبُّ الْعَلَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٩]، ولأنَّ استبدادَ العبُدِ بشيء لم يُرِدِ الله كونَه، ولم يشأ وجودَه، خروجٌ عن محلِّ كونه عبداً، وذلك محالٌ، لأنَّ سهاتِ الحَدَث ورِقَ العبودية لا يرتفع عنه، وإنَّ جَلَّتُ قدرتُه وعَظُمت رتبتُه، لاستحالة ارتفاع التأليفِ والتركيبِ عن ذاته، لما فيه من بطلان الحدثيَّة والمصنوعيَّة، وذلك محالٌ.

قال أبو منصور الماتريديّ رضي الله عنه: الإرادةُ والمشيئةُ لفظانِ ينبآن عن معنيّ واحدٍ.

# [ اللُّطفُ والصَّلاحُ والأَصْلحُ ليستْ واجبةً على الله تعالى ] وأمّا قولهم: (يهدي من يشاءُ، ويعصمُ ويعافي من يشاءُ فضلاً).

قال القاضي أبو حفص الغزنوي: بينوا بهذا أنَّ العباد لا يستحقّون على الله تعالى وجوبَ مراعاة الأصلح، ولا مراعاة الصلاح في حقِّهم، والأصلُ في ذلك أنَّ في مقدور الله تعالى لطفاً لو فعل ذلك بالكفار لآمنوا اختياراً، ولم يفعل بهم ذلك، فلم يكنُ بأنُ لم يعطهم ذلك بُخُلاً ولا سَفَها، ولا جائراً ظالماً، ولو فعل بهم ذلك لكانَ متفضِّلاً مُنْعاً، لا مؤدِّياً حقّاً واجباً عليه، وإنْ ترك لم يتركُ واجباً، وكان ذلك عَدلاً منه لا جَوْراً، ويجوز أنْ يفعل بالعبدِ ما ليس بمصلحةٍ له.

#### [ معنى الهداية وإبطالُ مذهب المعتزلة ]

ثمَّ معنى قول أصحابنا: يهدي من يشاء، ومعنى قولهم: يضلُّ من يشاء، أيُّ يخلق فعل الاهتداء ممن يشاء، وكذلك يخلقُ فعلَ الضلال ممن يشاء، وهذا هو قولُ أهلِ الحقِّ في تأويل الهداية المضافة إلى الله تعالى والإضلال المضاف إليه.

وخالفتِ المعتزلة في إضافة خلقِ فعلِ الاهتداء وخلقِ فعلِ الضلال، وقالوا: المراد من الهداية المضافة إلى الله تعالى بيانُ طريق الدِّين، لا تخليقُ فعل الاهتداء، وقالوا في الإضلال: هو تسميَّة الله تعالى إيّاهم ضُلّالاً، يقال: أضلَّه أيُّ سيَّاه ضالاً.

وحُجَّة أهل الحقِّ، قالوا: لما قامت لنا الدَّلائل على أنَّ الله تعالى خالق أفعال العباد كان هادياً بتخليقه فعل الاهتداء، مُضلاً بتخليقه فعل الضَّلال.

ثمَّ الذي يبطل مذهب المعتزلة قولُه تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبُ وَلَاكِنَ اللّهَ يَهْدِى مَن يَشَاءُ وَهُو أَعْلَمُ وَالْمُهُ وَالدَعاءُ لا غير، فيكون تقديرُ على مذهب المعتزلة وتأويلهم أنَّ الهدى هو البيانُ والأمرُ والدعاءُ لا غير، فيكونُ تقديرُ الآية: إنَّك لا تبيِّن الحقَّ ولا تأمر ولا تدعو إلى الحقِّ من أحببت، ومتى حملوه على هذا افتروا على الله وعلى رسوله، ولا يمكنهم حمل النصِّ على هذا، بل معنى الآية من كل بدِّ تخليقُ الاهتداء والتوفيق، أيْ: إنَّك لا تخلق فعل الاهتداء، أو لا تملك التوفيق، إنها ذلك إلى الله تعالى، فدلَّ أنَّ وراء البيان هدايةً أخرى، وليس ذلك إلا ما قلنا، يدلُّ عليه أنَّ الله تعالى قال: ﴿ فَمَن يُرِدِ اللّهُ أَن يَهْدِيهُ يَشْرَحُ صَدْرَهُ الْإِسْلَاثِ وَمَن يُرِدِ أَللّهُ أَن يَهْدِيهُ يَهْ يَكُونُ عَكْدَرُهُ الْإِسْلَاثِ وَمَن يُرِدِ الله أن المورى ينبغي أنَّ مَن يُودِ الله أن الله الله الإيهان وبيَّن له طريق الدِّين فهو مشروحُ الصدر، فيصير يقال: كلُّ من دعاه الله تعالى إلى الإيهان وبيَّن له طريق الدِّين فهو مشروحُ الصدر، فيصير قوله: يجعلُ صدرَه ضيَّقاً حرجاً، كذباً باطلاً، وهو كفرٌ.

ويدلُّ أيضاً على ضلالتهم قِسمةُ الله الخلق قسمين:

أحدهما: قولُه: فمن يردِ اللهُ أنَّ يهديه يشرحُ صدره للإسلام

والقِسَمُ الآخرُ: ومن يُرِدُ أَنَّ يضلَّه يجعلُ صدره ضيَّقاً حرجاً، فيصيرُ هذا التقسيم على تأويلهم باطلاً، وذلك لأنَّ الله تعالى بيَّن الطريق لكلِّ كافر، فقدُ شرح صدره ووجده ضالاً وسيّاه ضالاً، على تأويلهم بقوله يضلُّه أو يسمّيه ضالاً ويجده ضالاً، فإذاً: كلُّ كافرٍ

شَرَحَ صدره لأنه هداه في قولهم، وضيَّق صدره لأنه أضلَّه، وفيه وصف الله تعالى بفعل هو محالٌ، وفيه إبطالُ تقسيم الله تعالى الخلق على ما سبق بيانه، وهذا كله كفرٌ، نعوذ بالله من الخذلان(١).

# وأمّا قولهم: (ويضلُّ من يشاءُ، ويخذلُ ويبتلي من يشاءُ، عدلاً).

قال أبو حفص: وهذا منهم بيانُ أنَّ الله تعالى بالخذلان والإضلال لا يكون ظالمًا، لما أنَّ الظُّلم وضِّعُ الشيءِ في غير موضعه، والله تعالى وَضَع التصرُّفَ في ملكه بها سبق علمه فيهم بها يكون منهم من الكُفِّرِ والعصيان عن اختيارٍ لا عن جَبِّرٍ واضْطرارٍ، فلا يكون ظالمًا، لأنه لم يعاقبُ على فعل ما أَمَر، وعلى الانتهاء عمّا نهى عنه.

وأمّا قولهم: (وهمْ يتقلُّبون في مشيئته بين فضلِهِ وعدلِهِ).

قال القاضي أبو حفص الغزنويّ وسيفُ الحقّ وغيرهما: هذا منهم بيانُ أنَّ خلقَ فعل الاهتداء فيهم لم يكنُ واجباً عليه، إذْ لا موجبَ في الحقيقة غيرُ الله تعالى، فمن هداه

<sup>(</sup>۱) قد يقال: كيف يستعاذ بالله تعالى من الخذلان، وهو فعله سبحانه وتعالى، وسيأتي في الفقرة الآتية أنَّ الخذلان والإضلال من الله تعالى، وهل ذلك إلا تناقضٌ في مذهب من يصحِّحُه؟ فالجوابُ على ذلك أنَّ العبد بالكليَّة بين يدي الله تعالى، وحقُّ العبدِ أن يستعيذ بالله من سخطه وخذلانه، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «اللَّهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك». رواه مسلم في كتاب (الصلاة)، في باب (ما يقال في الركوع والسجود).

فبفضله، ومن أخزاه فبعدله، وذلك كلَّه على ما سبق في علمه في الأزل، وعلى هذا إجماعُ الأمَّة الهادية، فلا يقال: لـمَ كان ذلك؟ لأنَّ ذلك معارضةٌ في الربوبيَّة، وذلك باطلٌ من العبد مع الرَّب تعالى، على ما قال تعالى: ﴿ لاَ يُسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فأولياؤه يستحقُّون الكرامة لوجودِ الهدايةِ والاعتقادِ الصحيح مع العصمةِ عند الابتلاءِ المظهرِ لصدقِ عقيدتهم، والأعداء يستحقُّون الهوانَ لعدم الهداية لتركِهم التَّديُّنَ بالحقِّ عند الابتلاء المظهر لحبث عقيدتهم وخلافهم للحقِّ على ما سبق في علمه في الأزل بالحقِّ عند الابتلاء المظهر لحبث عقيدتهم وخلافهم للحقِّ على ما سبق في علمه في الأزل بالحق عند اختيارِ منهم.

#### (وأما قولهم: لا رادَّ لقضائه ولا معقِّب لحكمه).

قال أبو حفص الغزنويُّ: أرادوا بهذا قضاءَ التكوين الذي لا يقدر العبدُ على ردِّه.

وقال سيف الحق أبو المعين في فصل القضاء: وإذا ثبت أنَّ الله تعالى هو الذي خلق الأفعال ثبت أنه تعالى قضى بكونها، وقدَّرها على ما هي من حُسن وقبِّح، ثمَّ القضاء يذكرُ؛ ويراد به الحكم، يقال: قضى القاضي على فلان، أيَّ: حكمَ عليه، ويراد به الأمرُ، كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعَبُدُوا إِلَّا إِيّاهُ وَوَالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا إِمَّا يَبْلُغَنَ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُما تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَا تَعَبُدُوا إِلَّا إِيّاهُ وَوَالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا إِمَّا يَبْلُغَنَ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُما وَقُل لَهُما قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ [الإسراء: ٣٣]، أي: أو كِلاهُما فَلا تقل لَهُما قَوْلًا كريمًا ﴾ [الإسراء: ٣٣]، أي: أمرَ ربُّك، ويُذكَر؛ ويراد به الفراغُ، يقال: قضيتُ كذا، أي: فرغت منه، ويُذكَر؛ ويراد به الفعل، وهو المراد به في المسألة.

قال أبو [ ](١): قضيُ الشيء إحكامُه وإمضاؤه والفراغ منه، ويذكر أيضاً؛ ويراد به الإعلام، كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي ٓ إِسْرَةِ مِلَ فِي ٱلْكِنَابِ ﴾ [الإسراء: ٤]، أي: أعلمناهم.

ثمَّ قال أبو المعين: والمراد من قولنا: الطاعاتُ والمعاصي كلُّها بقضاء الله تعالى، أيُ: بخلقه وتكوينه.

وأما قولهم: (ولا غالبَ لأمره).

قال القاضي أبو حفص الغزنوي: يحتمل أنهم أرادوا به أمرَ التكوين، وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا آمُرُهُۥ إِذَا أَرَادَ شَيْعًا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيكُونُ ﴾ [يس: ٨٦]، وهو منهم إثباتُ الوحدانيَّة والألوهيَّة لله تعالى، ونفيُ الألوهيَّة والربوبيَّة عما سواه، وهو تأويل قوله تعالى: ﴿ لاّ إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩].

ويحتمل أنهم أرادوا بذلك أي: لا يقضي عليه غيرُه غلبةً وقهراً، وإنها يقضي سبحانه وتعالى بمشيئته وإرادته، فيكون هذا تأويل قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلْوَحِدُ ٱلْقَهَارُ ﴾ [الرعد:١٦].

[ الإيمانُ والإيقانُ ]

وأمّا قولهم: (آمنا بذلك كلِّه، وأيقنا أنَّ كلاًّ من عنده).

<sup>(</sup>١) كلمة لرأتبيَّنها.

قال القاضي أبو حفص: ذكروا الإيهان وأتبعوه بالإيقان؛ ليُعلم أنَّ الإيهان بجميع ما سبق ذكره واجبٌ، وأنَّ الإيقان بجميع ذلك على التأبيد لازمٌ، إذَ كلُّ ذلك من حقِّ الربوبيَّة ثابتٌ لله تعالى من الأزل إلى الأبد.

وإمامُ الهدى أبو منصورِ رضي الله عنه يقول في تفاصيل كلامه في تأويل الجمع بين الإيهان والإيقان: هو أنَّ ما أقرّوا به واعتقدوه ثابتٌ بالحُجج السَّمعية والبراهين العقلية، والسمعيّاتُ أخبارٌ صادرةٌ عن الصِّدُق، وهي متأيّدةٌ بالمعجزات القاهرات، فتستوجب التَّصديق، وهو الإيهان بحقيّة موجبها، والعقلياتُ توجب النظرَ والتأمُّل والاستدلال، والعلمُ الثابتُ بالاستدلال يسمّى موقناً، قال الله والعلمُ الثابتُ بالاستدلال يسمّى يقيناً، والعالمُ عن الاستدلال يسمّى موقناً، قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِى إِبْرَهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَتِ وَاللَّرَضِ وَلِيكُونَ مِنَ المُوقِنِينَ ﴾ [الأنعام: عالى:

#### [ العقيدةُ في الرِّسالة ]

ثمَّ ذكر أبو جعفر الطحاويُّ في كتابه عقيبَ ذكره عقيدة فقهاءِ المَّلَة في التَّوحيد والصَّفات عقيدَتهم في الرِّسالة.

وأمّا قولهم: (وإنَّ محمَّداً)، فقد شهدوا برسالته ونبوَّته عقيب شهادتهم بوحدانيَّة ربِّ العالمين؛ لما أنَّ الله تعالى أرسله إلى الشَّقلين رسولاً، ليكون نذيراً للعالمين، داعياً إلى توحيد خالقهم، وقَرَنَ شهادة رسالته بشهادة وحدانيَّته وألوهيَّته، فقال جلَّ ذكره: ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَذِى لَهُ، مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ لَا

إِلَهُ إِلَّا هُوَ يُحْقِى وَيُمِيثُ فَعَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلْذِى يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَنْتِهِ وَكَلِمَنْتِهِ وَكَلِمَنْتِهِ وَكَلِمَنْتِهِ وَكَلِمَنْتِهِ وَكَلِمَنْتِهِ وَكَلِمَنْتِهِ وَكَلَمْتُولُ اللَّهِ فَالَّمْ وَالْ تَعَالَى: ﴿ تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ وَالنَّا عَالَى: ﴿ تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [الاعراف: ١٥٨]، وقال تعالى: ﴿ تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [الفتح: ٢٩].

وأمّا قولهم: (عبدُه المصطفى).

قال القاضي أبو حفص وغيرُه من العلماء: وصفوه بالعبودية، إذ هو عبد بخِلقته ودعوته.

أمّا الحِلْقَةُ؛ فلأنَّ خِلقته قد شهدت بالتأليف والتركيب على كونه عبداً ومملوكاً لله تعالى.

وأمَّا الدَّعوة؛ فلأنه دعا الخلقَ إلى توحيد ربِّ العالمين وعبادته.

### [ المعجزةُ دليلُ الصِّدْقِ وإثباتِ الرِّسالة ]

وإنّا قدَّموا وَصُفه بالعبوديّة على وَصُفه بالنبوّة والرّسالة لدَفْع الشّبهة العارضة للنّاس عند ظهور المعجزات الناقضة للعادات، والأمور الألوهيّة التي يعجز عنها البشر، حتى لا يعترض لأحد منهم شُبهة من شبهات النّصارى، حيث اعتقدوا في عيسى الألوهيّة بسبب ما وجدوا منه فعلاً إلهيّاً آيةً لرسالته، من نحو إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص، وكان أوّل آياته تكلّمه في المهد صبياً بأنّ قال: ﴿ إِنّي عَبْدُ ٱللّهِ التَّنِي ٱلْكِئبَ وَجَعَلَني وَالأبرص، فافتتن بعضهم من

بعده، فأخرجوه بها من العبوديَّة.

وأمَّا قولهم: (ونبيُّه المجتبى).

وصفوه بالاجتباء والأمانة ليُعلم أنَّ الله تعالى لا يُظهر الإعجازَ إلا على يدي الأمين الذي يخبر بالممكن والواجب، كثبوت الصَّانع ووحدانيته وقدمه ودوامه وثبوت حَدَثِ ما سواه، ولا يقيم المعجزة على يدي الكاذب الذي يخبر بها تكذبه العقول، كفِعُل مسيلمة الكذّاب وسائر المتقوِّلة على الله تعالى، لما في إقامة الآية على يدي الكذّاب من التلبيس على الحُذّاب بين النبيّ والمتنبّي، وذلك يفضي إلى السَّفَه، والعجز عن التمييز بين المحقِّ ليُتَبع، وبين المبطل لِيجتنبَ.

أمّا بيانُ وَجُه السَّفه؛ فلأنَّ إقامةَ الآية على يدي من يثبت الوحدانية والكمال، وعلى من ينفي الوحدانية ويبقي التثنية والنقص، سفةٌ وجهلٌ، لما في ذلك من ثبوت المناقضة في الحجج.

وأمّا وجهُ العجز عن التفرقة بين المحقِّ والمبطل؛ فلأنه لو أقامَ المعجزة للنبيِّ على إثباتِ الرِّسالة، وجاز مثلها على يدي المتنبِّي، ولا يمكن الفصل بينهما إلا بالآية الخارقة، إذ جوهرُهما على السَّواء، والخبرُ بأنه رسولٌ لفظٌ يتأتّى تكلُّمه من كلِّ أحدٍ؛ أفضى ذلك إلى العجز عن تمييز المحقِّ من المبطل، إذ كلَّما قامت معجزة للنبيِّ جاز ظهورُ مثلها للمتنبِّي، فينسدُّ على الخلق طريقُ معرفةِ الصادق من الكاذب، والحقِّ من الباطل، فيفضي إلى العجز عن تمييز المحقِّ من المبطل، فيتعالى اللهُ الحكيمُ القديرُ عن العجز والسَّفه، فيمتنعُ قيامُ عن تمييز المحقِّ من المبطل، فيتعالى اللهُ الحكيمُ القديرُ عن العجز والسَّفه، فيمتنعُ قيامُ

المعجزة على يدي المتنبِّي لذلك، ولا يمتنع قيامُ الخارق للعادة، ولا يمتنع على يدي المتألِّم كفرعون وجَرِّي النهر تحته، ويكون ذلك فتنةً واستدراجاً لمن ادّعى ذلك، ولمن اتبعه على ذلك مع ظهور آيات كذبه، وإنها لا يمتنع وجود ذلك على يدي المتألِّم، لأنَّ أمارات كذبه في دعوى الربوبيَّة ظاهرةٌ، فإنه تكذِّبه خلقتُه بشهادةِ التأليفِ والتركيبِ وسائر دلالة كونه محدثاً مصوَّراً مصنوعاً، فلا يقع في كونه كاذباً التباسُّ على الخلق، بخلاف المتنبِّي، لأنه ليس في خلقته أمارةٌ تكذبه في دعوته الرِّسالة، فلا فَرَق بينه وبين الصّادق إلا ظهورُ المعجزة، فلذلك امتنع ظهورُها على يدي الكاذب، فهذه هي الدَّلالة على أنَّ رسول الله المعجزة، فلذلك امتنع ظهورُها على يدي يكون معصوماً عن الكذب.

وأمّا قولهم: (ورسولُه المرتضى)، فإنّا قالوا ذلكَ إقراراً بالكتاب الذي هو من أعظم المعجزات، واتّباعاً له، وإيهاناً وتصديقاً، حيث قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللّهِ إِلَيْكُمُ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال: ﴿ وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٢]، وقال: ﴿ وَإِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥٢]، وقال: ﴿ وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء: ٢٩]، ولم يرسله إلا بعد ارتضاء الرّسالة، لأنه تعالى لا يرسلُ غيرَ المرضيّ، وهو الذي يخبر بالمحالات.

### [ محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم آخرُ الأنبياءِ والمرسلينَ ]

وأمّا قولهم: (وخاتِم الأنبياء)، فإنها قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدُ أَبّاً أَحَدِ مِّن رِّجَالِكُمُ وَلَكِكِن رَّسُولَ اللّهِ وَخَاتَمَ النّبِيِّانَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ولما تواتر الخبرُ عمَّن قامت المعجزاتُ الظاهراتُ على رسالته وعصمته صلوات الله عليه أنه قال: لا نبيّ بعدي (1)، وقال: أنا الحاشر الذي يحشر الناس على عقبه (٢)، فصَرَّح فقهاءُ المَلَّة بكونه خاتِمًا؛ حسماً (٣) لدعوى المتنبِّن والدجّالين، ولهذا المعنى قال مشايخنا: إذا ادّعى أحدٌ بعد نبينا محمَّد صلى الله عليه وسلم النبوة لا يقال له: ما آيتُك على ما تدَّعي؟ بل يقابل بالتَّكذيب والردِّلقيام الدَّلالة القاطعة على أنه لا نبيَّ بعده صلى الله عليه وسلَّم.

# [ من خصائصِ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّمَ وفضائِله ]

وأمّا قولهم: (وإمامُ الأتقياءِ)، فإنها قالوا ذلك لأنه بُعِثَ بالتقوى عن الشَّرُك والمعاصي، وهو أكثر الأنبياءِ أتباعاً بالتصديق والتقوى، فأمَّته الحَمَّادون، وهو نبيُّ الحمَّادين، وأمَّته المتقون، وهو إمامُ المتقين، وهو يوم القيامة قائدُ الغرِّ المحجَّلين من آثار

<sup>(</sup>۱) هذا اللفظ جزءٌ من أحاديثَ شريفة متعددة، منها: «عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلَّما هَلَكَ نبيّ خلفه نبيّ، وإنه لا نبيّ بعدي، وسيكون خلفاءُ فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فُوا ببيعة الأوَّل فالأوَّل، أعطوهم حقَّهم، فإنَّ الله سائِلهم عمّا استرعاهم». أخرجه البخاريّ رحمه الله في صحيحه من كتاب (بدء الوحي)، ومسلم رحمه الله في صحيحه من باب (الوفاء ببيعة الخلفاء الأوّل فالأوّل)، واللَّفظ للبخاريّ.

<sup>(</sup>٢) تمامُ الحديث الشريف: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لي خسةُ أسهاء، أنا محمَّد، وأحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يُحمَّر الناس على قدمي، وأنا العاقب». أخرجه المبخاريّ رحمه الله في صحيحه من كتاب (بدء الوحي)، ومسلم رحمه الله في صحيحه من باب (في أسهائه صلى الله عليه وسلم)، واللفظ للبخاريّ.

<sup>(</sup>٣) في الأصل: حتماً.

الوضوء، وصحَّ بذلك الخبر المنقول.

وأمّا قولهم: (وسيِّد المرْسلين)، فإنها قالوا ذلك لدلائل:

منها قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّكَ مَيشَقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُوجٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمٌ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِيثَنَقًا غَلِيظًا ﴾ [الأحزاب: ٧]، فذكر النبيّين، وقدمه عليهم، فدلَّ تقديمه في الذكر عليهم مع كونه آخرَهم مبعوثاً على تعظيمه وإجلاله وتفضيله عليهم.

ومنها: أنَّ الله تعالى خاطبَ الأنبياء بأسهاء الأشخاص كقوله تعالى: يا نوح، وقوله: يا إبراهيم، وقوله: يا موسى، وقوله: يا عيسى، وقوله: يا هود، ونحو ذلك، وخاطب نبيّنا صلى الله عليه وسلم بأسهاء الشَّرف والإجلال والتَّفخيم، فقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِغَ مَا أُنزِلَ الله عليه وسلم بأسهاء الشَّرف والإجلال والتَّفخيم، فقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّيِيُ جَهِدِ الْحَصُفَارَ وَالْمُنْفِقِينَ ﴾ إليّلك مِن زَيِّك ﴾ [المائدة: ٢٧]، وقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا النّبِيُ جَهِدِ الْحَصُفَارَ وَالْمُنْفِقِينَ ﴾ [التحريم: ٩]، وقال: ﴿ يَتَأَيُّهَا النّبِي قُلُ لِأَزْوَجِكَ وَبَنَائِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْوِينَ عَلَيْهِنَ مِن جَلِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْفَحَ أَن يُعْرَفُنَ فَلا يُؤَذِّنَ وَكَانَ اللهُ عَقُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٩٥]، ولما ذكر اسمَ عَلَمه قَرْنه باسم الرِّسالة والاختصاصِ، فقال: ﴿ يُحَمَّدُ رَسُولُ اللهِ وَخَاتَمُ النّبِيتِينَ ﴾ [الفتح: ٤٧]، وقال: ﴿ مُّا كَانَ مُحَمَّدُ أَبَا أَحَدِ مِن رِّجَالِكُمُ وَلَكِكن رَّسُولَ اللهِ وَخَاتَمُ النّبِيتِينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

ومنها: أنه ناسخٌ لشرائع من تقدَّمه، وليس بعده من ينسخ شريعته، وهذا يدلُّ على

تفضيله عليهم.

ومنها: ما رُوِيَ أنه قال: أنا أوّل من يَقْرع بابَ الجنّة، فيقول رضوان: مَنْ؟ فأقول: محمّد، فيفتح، ويقول: بكَ أُمرتُ ولا أفتح لأحدِ قبلك(١).

ومنها: ما روي عنه عليه السلام أنه قال: أنا سيِّد ولد آدمَ ولا فخر، وأنا أوَّل من تنشقُّ عنه الأرض ولا فخر، أنا أوَّل شافعٍ وأوَّل مشفَّع (١)، أيِّ: مقبول الشفاعة، وهذا دليلٌ على كونه سيَّدَهم.

وأمّا قولهم: (وحبيبُ ربِّ العالمين)، فإنها قالوا ذلك لأنَّ هذا الاسمَ من الأسهاء المحبوبة، كما اختصَّ إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه بأنه خليلُ الله، وموسى بأنه كليمُ الله، وعيسى صلوات الله عليه وسلامه بأنه روحُ الله وكلمتُه، وقد وردت الأخبار بأنَّ عمداً حبيبُ الله، وعلى ذلك إجماع الأمَّة.

<sup>(</sup>١) لفظ: «أنا أوّل من يقرع باب الجنة»، أخرجه مسلم في باب (قول النبيّ صلى الله عليه وسلم: أنا أوّل الناس يشفع في الجنة، وأنا أكثر الأنبياء تبعاً). وتتمته في المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم الأصبهاني، وفيه اختلاف في اللفظ.

<sup>(</sup>٢) أخرج الإمام مسلم رحمه الله تعالى في الصحيح من باب (تفضيل نبيّنا صلى الله عليه وسلم على جميع الخلائق) بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أنا سيّد ولد آدم يوم القيامة، وأوَّل مَن ينشقُ عنه القبر، وأوَّل شافع وأوَّل مشقَّع». وأخرجه الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في جامعه من باب (في فضل النبيِّ صلى الله عليه وسلم)، وقال: وفي الحديث قصَّة، وهذا حديث حسن صحيح.

# [ مُدَّعي النبوَّة بعدَ الرَّسولِ صلى الله عليه وسلَّمَ كذّابُ ] وأمّا قولهم: (وكلُّ دعوةِ نبوَّة بعد نبوَّته فغيُّ وهوىً).

هذا إثباتٌ منهم أنَّ كلَّ من ادّعنى النبوَّة بعده صلوات الله عليه وسلامه فدعواه كاذبةٌ باطلةٌ، والغَّيُ عبارةٌ عن الباطل والضلال، وقولهم: فغيٌّ، أيُّ: باطلٌ وضلالٌ، وقولهم: وهوئ أيُّ: تلك الدّعوى صدرت عن هوى النَّفس ليست بهدى من الله تعالى، وإنها قالوا ذلك لما سبق بيانُه من الأدلَّة القاطعة على كون نبينًا محمَّد صلى الله عليه وسلم خاتِم النبيِّين، ولا نبيَّ بعد الخاتِم، فمن ادّعى النبوَّة بعد ذلك فهو يريد تكذيبَ الله تعالى في خبره بأنَّ محمَّداً خاتِم النبيِّين، ويتعالى الله عن ذلك.

# [ الدَّعوةُ عامَّةٌ والإنسُ والجنُّ مكلَّفون ]

وأمَّا قولهم: (وهو المبعوثُ إلى عامَّة الجنِّ وكافَّة الورى).

فهذا إخبارٌ منهم أنَّ رسالتَه عمَّت الجنَّ والإنسَ، وإنها قالوا ذلك لدلالاتِ موجباتِ للعلم قطعاً:

منها قوله تعالى: ﴿ قُلُ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّ رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. ومنها قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا كَآفَةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَكِذِيرًا ﴾ [سبأ: ٢٨]، فتعميمُ رسالته جميعَ الناسِ دليلٌ على تعميمها جميعَ الجنِّ، إذ الجنُّ كالتَّبع

للناس في تسخير الله تعالى العالر للبشر، فيكونون (١) تبعاً في بابِ لزوم الدِّيانة والمحنة (٢) لما ركب فيهم العقُل والتمييز.

ومنها قوله تعالى في غير موضع خطاباً للإنس والجنّ : ﴿ فَهِائِيّ ءَالآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن: ١٣]، وعلى هذا رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أتاه وَفَد الجنّ ليلة الجنّ يسألونه أنْ يأتيهم ويعلِّمهم معالر الدِّين، فمضى إليهم، وقرأ عليهم سورة الرَّحمن، فلمّا أتى إلى قوله: ﴿ فَهِأَيّ ءَالآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ إلا كانوا أحسن جواباً من الإنس، وقال تعالى: ﴿ قُلُ أُوحِى إِلَى آلَهُ السّمَعَ نَفَرُ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنّا سَمِعْنَا قُرْءَ انّا عَبّا ( ) يَهْدِى إِلَى الرَّشْدِ فَتَامَنَا بِهِ وَلَى الله المعوا القرآن أنشرِكَ بِرَبّنا أَحَدًا ﴾ [الجن: ١-٢]، وذُكِر في القصّة أنهم لما سمعوا القرآن أنصتوا كونه معجزة، فثبَتَ أنَّ دعوته عامّةٌ لكافّة الثّقلين " .

وأمّا قولهم: (بالحقّ والهدى)، يحتمل قولهم: بالحقّ، أيّ: بعثه الله تعالى بالحقّ الذي لأجله خُلقت السموات والأرض، وهو الدَّلالة على وحدانيَّة صانِعها، والاستعباد بالأوامر والنواهي، وأنَّ البعث بعد الموتِ والفناءِ للجزاء في دار البقاء، ويحتمل بالحقّ أيُّ بالحقّ الذي لله تعالى عليهم، وما لبعضهم على بعض، والكلُّ يرجع إلى معنى واحدٍ.

<sup>(</sup>١) في الأصل: فيكونوا.

<sup>(</sup>٢) في الأصل: والمحبَّة، وهو تصحيفٌ، صوابه ما أثبتناه، والله أعلم.

<sup>(</sup>٣) حديث وفد الجنِّ، رواه أحمد في المسند، وأبو داود في سننه، والبيهقيّ في السُّنن الكبرى، وتمام القصَّة مذكور في المعجم الكبير ومسند الشاميّين، كلاهما للطبرانيّ.

وقولهم: بالهدئ، أيّ: بالبيان، ليبيِّن للخلق طريق الدِّين الحقّ بوفاق الكتب السهاويَّة، وبالرُّسل والأنبياء، وبها تعرفه العقول السَّليمة المستقيمة، فإنَّ كلَّ من تأمَّل فيها دعا إليه محمَّد صلوات الله عليه وسلامه من حَدَثِ العالم، وتوحيدِ الصّانع، وإثباتِ البعث والجزاءِ، وتصديقِ الكتبِ المنزلة من السَّهاء، والرُّسلِ والأنبياء، وبها تعرفه العقولُ تحقق كونُه مبعوثاً بالحقِّ والهدئ، قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَنَهْدِي ٓ إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢].

#### [ القرآنُ كلامُ الله تعالى ]

وأمّا قولهم: (وإنَّ القرآنَ كلامُ الله تعالى)، بدليل السَّمع والعقلِ والإجماعِ.

أمّا دليل السمع قولُه تعالى: ﴿ حَقَىٰ يَسْمَعَ كَانَمَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦]، ولأنَّ الكفرة كانوا يطعنون فيه بأنّه كلام محمّد تقوَّله من تلقاء نفسه، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهم إنه كلام الله تعالى، وعلى ذلك أجمعت الأمّة، وذلك دليلٌ موجبٌ للعلم.

وأمَّا دليل العقَّل، فلأنَّ الكلام من صفات المدح والكمال في الشاهد، وضدُّه نقصٌ وذمُّ، والله تعالى حيُّ قديمٌ، ومن شرط القديم ثبوتُ الكمال وانتفاءُ الذمِّ والنقائص، فوجب وَصَفه بالكلام.

وأمّا قولهم: (منه بدأ(١) بلا كيفيَّةٍ قولاً)، فلمّ يريدوا بقولهم: منه بدأ بلا كيفيَّة،

<sup>(</sup>١) في الأصل: بدا، أي ظهر منه لنا، كما في شرح الميداني.

حدوثَه، إذ ما كان مخلوقاً محدثاً لا يخلو عن الكيفيَّة، لكنَّهم أرادوا بذلك أنه تعالى أظهرَه للسامع قولاً بلا كيفيَّة، فأرادوا بنفي الكيفيَّة عن كلامه تعالى إثبات أزليَّة كلامه وقلمِه، ولا يعنون به حدوث معنى في ذات الله تعالى، ولكن يعنون به أنه يُطلِع الملك أو من شاء من الأنبياء على قوله الذي هو صفةٌ أزليَّةٌ قائمةٌ بذاته، وليس من ضرورة الاطلاع حدوث ما يُطلع عليه، فإنَّا اطلعنا على آثار قدرته في خلق العالم وإيجاده عند تأمُّلنا فيها، ولم يلزمُ من ذلك حدوث قدرته.

وأمّا قولهم: (وأنزله على نبيّه وحيّاً)، فإنها قالوا ذلك للنُصوص المصرِّحة بالتَّنزيل والوحِي، كقوله تعالى: ﴿ وَأُوحِى إِنَّ هَنَا اَلْقُرْءَانُ لِأَنذِرَكُم بِدِ، وَمَنْ بَلَغٌ ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِينَ اَزَلَ عَلَيْكَ الْكِنَابِ مِنْهُ ءَايَنتُ تُحْكَمَنتُ هُنَ أُمُّ الْكِنَابِ وَأُخُرُ مُتَسَابِهِ اللَّهُ وَالدَينَ فَالمَا الَّذِينَ فَالْمَا الَّذِينَ فَي اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الْمُعَلَّمَ مِنْهُ الْبِعَامَ الْفِينَةِ وَالبَّخِاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَصُلُمُ تَأْوِيلُهُ وَإِلَّا اللهُ وَالرَّسِحُونَ فِي الْمِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنّا بِهِ عَلَى مَا تَشَابِهُ مَنْهُ الله تعالى ووحيه و تنزيلُه على ما نصّ الله تعالى عليه.

وأمّا قولهم: (وصدَّقه المؤمنون على ذلك حقّاً)، فهذا منهم بيان أنَّ الصحابة الذين شهدوا نزوله على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتحقَّقوا إعجازَه، وصدَّقوا كونه كلامَ الله تعالى وكتابَه وتنزيلَه، (1) نقلوه إلى مَنَّ بعدهم على ما تلقَّوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودعوا الحلقُ إلى إقامةِ حُكمِه اعتقاداً وعملاً، وجاهدوا من امتنع عن الانقياد

<sup>(</sup>١) جاء في الأصل لفظ: ثم، لكنه بغير خط الناسخ، ولذلك لر نثبته، وبإثباته يضيع خبر أنَّ.

وأمّا قولهم: (وأيقنوا أنه كلامُ الله تعالى جلَّ وعلا بالحقيقة)، أيُ تحقّقوا بالسَّمع والعقل بأنَّ كلامَ الله صفة له كالعِلْم والحياة، فيستحيلُ أنَّ يكون مخلوقاً ككلام البريَّـة.

وأمّا قولهم: (فمَنْ سَمعَه وزعمَ أنه كلامُ البشر فقدْ كَفَر)، وهذا ظاهرٌ، لأنَّ فيه تكذيبَ الرَّسول صلى الله عليه وسلم، فإنه قالَ: إنَّ القرآنَ كلامُ الله عنَّ وجل، فمَنْ زعم أنه كلام البشر فقد كذَّب رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبرِه، فيكون كافراً بالرِّدة والتَّكذيب.

وأمّا قولهم: (وقد ذمّه اللهُ تعالى وأوعده بسَقَر)، أيّ عابَه اللهُ، وأوعده عذابه، حيث قال فيمن قال: ﴿ إِنْ هَذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿ اللَّهُ مَا صَلَّمَ لَهِ [المدثر: ٢٥ – ٢٦]، أيّ: ما هذا القرآنُ إلا قولُ البشر، فصارَ ذلك القائلُ بذلك كافراً مستحقًا دخولَ سَقَر، وهو أشدُ العذاب.

وأمّا قولهم: (فلمّا أوعد بسقر لمن قال: ﴿ إِنْ هَٰذَاۤ إِلّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴾؛ عَلِمْنا أنه قولُ خالقِ البشر، ولا يُشْبِهُه قولُ البشر)، فإنّما قالوا ذلك لأنّ الكلامَ صفةُ المتكلّم، والقولُ صِفةُ القائلِ، فكانَ القول بخَلْقِ القرآن وحدوثه وصفاً لله تعالى بمعنى من معاني البشر، فيكون كُفُراً، لما فيه من تشبيه الرّبّ بالخلقِ، إذْ البشرُ لما كان مخلوقاً محدثاً كان كلامه الذي هو صِفتَه مخلوقاً، ويتعالى اللهُ عزّ وجلّ عن معاني خلّقِه.

وأمّا قوهُم: (فمنْ أبصرَ هذا اعتَبَرَ)، معناه: فَمَنْ تأمَّلَ في هذه المعاني وبحث

عنها، حتَّىٰ فَهِمَ؛ وقع له الاعتبار، وهو الوقوف على معاني الأصول والفروع.

وأمّا قولهم: (وعن مِثْل قولِ الكفّار انْزَجَرَ)، معناه: يجبُ عليه أنَّ ينْزجِرَ عن مثل قول الكفّار.

وأمّا قولهم: (وعَلِمَ أنَّ الله تعالى بصفاتِه ليسَ كالبَشَرِ)، أيَّ: يجبُ عليه أنُ [يعلمَ أنَّ] (١) الله تعالى بصفاته ليس كالبَشَر، لأنَّ الله تعالى قديمٌ بأسهائِه وصفاتِه لم يَجُزُ تعرِّيه عنها في الأَزَل، لأنَّ في تعرِّيه عن شيءٍ من صفاتِ الكهال نقصاً، والقديمُ يتعالى عن ذلك، لأنه واجبُ الوجود لذاته، فكان أزليّاً بصفات المدّح والكهال، وقد تمدَّح اللهُ تعالى بقوله: ﴿ هُو اللّهُ اللّهِ يَكُو اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عن صفات المدح والكهال إشراكاً إيّاه مع غيره في حدوث فكانَ وصفه بحدوث شيءٍ من صفات المدح والكهال إشراكاً إيّاه مع غيره في حدوث الصّفات، ووصفاً له بتعرِّيه عن صفاتِ المدّح في الأزل، وذلك في حقّ الله تعالى محالٌ.

# [ رؤيةُ الله تعالى حقٌّ وتأويلِ المعتزلة ساقطٌ ]

ثمَّ ذكرَ الطحاويُّ رضيَ الله عنه عقيدَتهم في الرؤية أنهم قالوا:

(والرؤيةُ حقٌّ لأهل الجنَّة بغيرِ إحاطةٍ ولا كيفيَّةٍ)، هذا إثباتٌ بأنَّ رؤيةَ الله تعالى حتُّ لأهلِ الجنَّة، وقد اعتقدوا ثبوتَها وحقيقتَها بالكتابِ والأحاديثِ الصّحيحة، والعقلُ الصحيحُ يثبتُها ولا ينفيها.

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل.

وأمّا قولهم: (بغير إحاطةٍ ولا كيفيّةٍ)، فإنها قالوا ذلك لما قامت الدَّلالةُ القاطعةُ على استحالةِ الإحاطةِ به سبحانه وتعالى، لأنه لا نهايةَ له، ونفَوُ الكيفيَّةَ عن الرُّؤية الموعودة بها؛ لاستحالة الكيفيَّة في ذاتِ الله تعالى وصفاته، لما فيها من أماراتِ الحَدَث.

وأمَّا قولهم: (كما نَطَقَ به كتابُ ربِّنا جلَّ وعلا: ﴿ وُجُوٌّ يَوْمَهِذِ نَاضِرَةُ ۚ ۚ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾).

هذا منهم احتجاجٌ بهذه الآية على إثباتِ الرُّؤية، وهذا يدلُّ على أنَّ هذه الآية موجِبةٌ لنَظَرِ العَيْنِ، وتأويلُ المعتزلةِ إيّاها على انتظارِ الثوابِ والكرامةِ تأويلٌ فاسدٌ، إذ أبو حنيفة وأصحابُه هم المتبحِّرون في علمِ الأصول والفروعِ، وهم أعْرَفُ بالتَّأُويلِ والتَّذيل، وقد صرَّحوا بإثباتِ الرُّؤية، فيسَّقُطُ تأويلُ المعتزلةِ.

وأمّا قولهم: (وكلُّ ما جاءَ في ذلك من الحديثِ الصَّحيح عن رسولِ الله صلّى الله عليه وسلَّم، فهو كها قالَ، ومعناهُ على ما أرادَ)، فهذا منهم إثباتٌ لصِّحَةِ الأحاديثِ المرويَّة في إثباتِ الرُّؤية، وشهادةٌ منهم بحقيَّة موجَبِها، إذْ ما ثَبَتَ في الشَّريعةِ يجبُ الاعتقادُ به، لكونهِ شريعةَ الله تعالى تَثبُتُ بالمعجزاتِ القاهراتِ والدَّلائلِ الواضحاتِ، فها ثَبَتَ كونُه منها يقابَلُ بالسَّمْعِ والطَّاعَةِ، ولا يُضُرَبُ الأمثالُ، والمقاييسُ لا تُبتنى إلا على دليلٍ موجِبٍ للعلم، وذلك: كتابٌ ناطِقٌ، أو خبرٌ متواتِرٌ، أو مشهورٌ تلقّاه السلفُ بالقبول، أو إجماعُ الأمَّة.

وأمّا قولهم: (ومعناهُ على ما أرادَ)، فإنّما أرادوا بذلك النَّظرَ المذكورَ في الكتابِ إلى الربِّ تعالى، وما صَحَّ في ذلك من الخبر فإنّه يجبُ قبولُه باعتقادِ الحَقِّيَّةِ والتَّسليمِ لما أرادَ

اللهُ تعالى ورسولُه صلى الله عليه وسلم من غيرِ بَحْثِ ولا تأويلٍ، لأنَّ اللهَ تعالى لا يعرفُ بالقياسِ، ولا يقاسُ بالنّاسِ، وإنّها يُعْرَفُ بهدايتِه ودلائلِه وآياتِه، والدَّلائِلُ والآياتُ دَلَّت على وحدانيَّته وقِدَمِه بصفاتِه، وعلى تعاليه عن معاني خلائِقِه.

وأما قولهم: (لا ندْخلُ في ذلكَ متأوِّلينَ بآرائِنا، ولا متوهِّمينَ بأهوائِنا)، فإنّا قالوا ذلكَ لأنَّ الرُّويةَ معنىً يضافُ إلى الربوبيَّة، ولا يُقاسُ ذاتُه بالذَّواتِ لوحدانيَّتِهِ وقِدَمِه، ولا يُقَهَمُ من صفاته ما يُفهَم من صفات غيرِه، لأنَّ صفاتِ غيرِه دلالاتُ على أنَّ صانعاً قديماً صَنعَها ودبَّرَها، وذلكَ يستحيل في حقِّ صفاتِ القديمِ تعالى، فمَنُ دَخل في ذلك متأوِّلا برأَيه؛ فإمّا أنْ يؤدِّيه رأيه إلى النَّفي على ظنِّ أنَّ ذلك تنزيهُ، فيصيرُ ردّاً لما ثبت بالدليل القطعيِّ، وذلك ضلالٌ وباطلٌ، وإما أنْ يؤدِّيه رأيه إلى التشبيه والتجسيم على ظنِّ أنه يثبته، فيصيرُ غلوًا، وذلك باطلٌ، فوجَبَ اعتقادُ حَقيَّة ما ثبت بالدليل الموجِب من غير تشبيهِ ولا تعطيل، وهو سبيلُ أهل الحقِّ.

وأمّا قولهم: (فإنّه ما سَلِمَ في دينه إلا من سَلَّمَ لله عزّ وجلّ ولرسولِه صلّى الله عليه وسلّم، ورَدَّ عِلْمَ ما اشْتَبَه عليه علمه (') إلى عالِمه)، فإنّا قالوا ذلك في كلّ ما يَثُبُتُ كونُه من الله تعالى ومن رسوله صلى الله عليه وسلم بالدليل الموجِب للعلم من: كتابٍ ناطقٍ، أو خير متواترٍ، أوَّ إجماعٍ، فإنه يجبُ تسليمه لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم، سواءً عُلِمَ الحكمةُ فيه أو لريعًلم، إذْ هو من شريعة علّامِ الغيوبِ، وعقولُ البشرِ تَقُصُر عن عُلِمَ الخيوبِ، وعقولُ البشرِ تَقُصُر عن

<sup>(</sup>١) لفظ (علمه) ساقط من الأصل.

الوقوفِ على الحِكم البشريَّة، إذ العقلُ جزءٌ من أجزاءِ العالَم (١)، فكيف يحيط بالحِكم الربوبيَّة ما هو جزءٌ من أجزاءِ عالَمه؟

## [ مَن اشْتبه عليه شيءٌ يرجعُ إلى الله تعالى ولا يخالفُ المحكمات ]

وأمّا قولهم: (ورَدَّ عِلْمَ ما اشْتَبَه عليه علمُه إلى عالِمه)، فإنّا قالوا ذلكَ لوجوبِ الإيهانِ بالآيات المتشابهاتِ، والأحاديثِ المتشابهةِ الثابتةِ بالنَّقلِ المتواترِ، من غيرِ مَل إيّاها على مخالفةِ النّصوص المُحُكَمة الموجِبة للعلم، ومن غير إيقاع المناقضةِ بَيْن حُجَبِ الحكيم القديم، فإنَّ قوماً تأوّلوا بآرائِهم فعطّلوا، وقوماً حملوها على ظواهِرها فوقعوا في التشبيهِ والتّجسيم، فصاروا معطّلةً من حيث المعنى، لأنَّ صانعَ العالم ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا عَرَضٍ، ولأنه لا مشابهة بينه وبين شيءٍ من العالم.

وخاصيَّة الأجسام التركُّب، والتركُّب محقَّقٌ من الأجزاءِ والأبعاضِ، فكانَ الجسمُ مبعَّضاً متجزِّئاً، ولا يجوز أنَّ يكونَ الباري كذلك، إذ التَّركيبُ لا بدَّ له من مركِّب، فمنَ قال: إنه جسمٌ، فقد أبطلَ ألوهيَّته وجعله مصنوعاً.

وأمّا الجوهرُ فعبارةٌ عن الأصلِ القابلِ للتركُّب، فلو كان الباري جوهراً لكان محلَّا للحوادث، وذلك محالٌ، لأنَّ قبولَ الحوادث من أمارات الحدَث، بدليل أنَّ الجوهر لا ينفكُ عن الأكوان، والأكوانُ إمّا أنْ تكون متحرِّكاً أوْ ساكناً، فلا تنفكُ عن التَّغيُر،

<sup>(</sup>١) في الأصل: العلم.

والقديم لا يجوز عليه التَّغيُّر.

وأمّا العرضُ فخاصِّيَّته أنَّ لا يقومَ بنفسه، ويستحيلَ بقاؤُه، ويتعالى صانعُ العالر أنَّ يكون كذلك، إذَّ هو قائمٌ بذاته، وبتكوينه قامت الجواهرُ، والأجسامُ حاملةٌ للأعراض.

وأمّا قولهم: (ولا يَشْتُ قَدَمُ الإسلامِ إلا على ظَهْرِ التَّسليمِ والاسْتسلام)، فلأنَّ الإسلام هو دينُ الله عزّ وجلّ الذي يعبده عباده، وبعث لأجله الأنبياء والمرسلين، وأنزل الكتب الساويَّة، وهو في الحقيقة جَعُلُ كُليَّة الأشياء لله تعالى، سالمة لا شريك له فيها في مُلِّكِ ولا إنشاءٍ ولا تقديرٍ.

ثمّ الإسلامُ والإيهانُ واحدٌ عندَهم، أعني أبا حنيفة وأبا يوسفَ ومحمّداً وسائر المحقّقين، لأنّ الإيهان هو التّصديق لله تعالى بالربوبيّة، بشهادة كليّة الأشياء لله تعالى، بأنه خالقُها وربُّها، على ما هي عليه من آثارِ المحَدَثيّةِ، فالمسلمُ هو الذي جعلَ الأشياء كلّها سالمة لله تعالى، والدّليل على أنه واحدٌ قولُه تعالى: ﴿ قُولُوّا ءَامَنَا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلْنَالِهِ وَمَا أُوقِيَ النّبِيُونَ مِن اللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلْمَالُمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، قاموا لله تعالى بالإسلام في جميع ما أَمَرَ بالإيهان به، وقوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنَكَانَ فِيهَا مِنَ المُوفِينِينَ ﴿ فَا وَمَدَنَا فِيهَا مِنَ المُوفِينَ عَلَى اللهِ على الإيهان في التحقيق عَيْرَبَيْتِ مِنَ المُسْلِمُ عَمَّن عبَر عنهم بالإيهان، والذين سيّاهم مسلمين هُمُ الذين سيّاهم مؤمنين، فكان الإسلامُ عمَّن عبَر عنهم بالإيهان واحداً.

ثمَّ الأعمالُ من نحو العبادات وسائر الطاعات من موجباتِ الإيمان وشرائعِ الإسلام.

وأمّا قولهم: (فمَنْ رامَ عِلْمَ ما حُظِرَ عنه عِلمُه، ولم يقنعْ بالتّسليمِ فهمُه؛ حَجَبَه مَرامُه عن خالِصِ التّوحيدِ وصافي المعرفةِ وصحيح الإيهان)، فمعناه أنَّ كلَّ مَنْ لم يستقبلُ ما يثبت بدليلٍ يوجب العلمَ قطعاً من كتاب ناطقٍ أو خبرِ متواترٍ أو إجماع بالتسليم لله ولرسوله، ولم يقنعُ بالتسليم فهمُه، وطلب الوقوفَ على الحكمة فيها حُظِر عن الخلق علمُه، كان مَرامه ذلك منه تحكُّماً، وعدولاً عن موجب الإيهان، فيصيرُ برأيه وتحكُّمه محجوباً عن خالِص التوحيد وصافي المعرفة وصحيح الإيهان، فيبقى متردِّداً بين نقيضين، بين الكفرِ والإيهان، وبين التصديقِ والتّكذيب، ولا إيهانَ مع التردُّد، ولا إسلامَ مع التَّحكُم.

# [ التَّمسُّكُ بالدَّلائلِ الموجبةِ للعلم قطعاً ]

قال الإمام النّاصريُّ(١): فمَنْ أرادَ أنْ يعرف الحقَّ فعليه التَّمسك بالأدلَّة الموجبة

<sup>(</sup>١) الإمام الناصريُّ (ت ٢٥٢ هـ): بَكُبرُس بن يَلَنْقِلِج، أبو الفضائل، وأبو شجاع، الفقيه، الأصوليّ، الملقَّب نجم الدّين، التركيّ، الناصريّ، مولى الإمام الناصر لدين الله أمير المؤمنين.

له: مختصر في الفقه على مذهب أبي حنيفة، رأيته، نحواً من (القدوريّ)، اسمه: (الحاوي). وله: شرح العقيدة للطحاويّ، في مجلد كبير ضخم، فيه فوائد، رأيته أيضاً، سيّاه بالنور اللامع والبرهان السّاطع.=

للعلم قطعاً، وهي الكتابُ بلا شكِّ، والخبرُ المرُّويُّ بلا إفْكِ، وهو المتواتر، وإجماعُ الأمَّة.

وما اشتبه عليه من متشابهات الكتاب والخبر المتواتر، فيؤمنُ بمراد الله تعالى ومراد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينفي عن الله تعالى مشابهة الخلق عملاً بالنصّ السَمْحَكَم، وهو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مِنْ مَنْ أَهُو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: السَّمْحَكَم، وهو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مِنْ مَنْ اللهَ تعالى اللهُ تعالى مورة التّوحيد والإخلاص، ويعتقدُ أنَّ الله تعالى الله تعا

= سمع منه الحافظ الدمياطيّ عبد المؤمن ببغداد. وتوفي بها بعد الخمسين وست مئة. وذكره الصاحب ابن العديم في (تاريخ حلب)، وقال: فقيه حسن عارف بالفقه والأصول، وكان يَلبِسُ لُبُسَ الأجناد؛ القِباءَ والشَّربوش، عرض عليه الإمام المستنصر قضاء القضاة ببغداد، وأن يلبس العامة، فامتنع عن ذلك.

قال ابن العديم: وبلغني أن اسمه أولاً منكوبرس، فسُمِّيَ بكبرس، وكان خيراً، ورعاً، فقيهاً، فاضلاً، حسن الطريقة، ولريتفق لي به اجتماع حين قدمَ حلب، ولا حين قدمتُ بغداد.

وأُخبرتُ أنه كان على الرِّق ولم يعتقه مواليه، وكذا عادة الخلفاء ببغداد، وأنه تزوج بامرأة حرة لها ثروةٌ، وولد له منها بنتٌ، وماتت المرأةُ، وورثت ابنته منها مالاً وافراً، وماتت البنت، فجمع جميع ما كان لابنته، وسيَّره للإمام المستنصر، وقال: أنا عبد لا أرث من ابنتي شيئاً وهي حرَّةٌ، فردَّه عليه، وأذن له في التصرُّف فيه على حسب اختياره.

قال: وتوفي ببغداد في أوائل ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين وستهائة، ودفن إلى جانب قبر أبي حنيفة في القبة بالرُّصافة. كتب عنه الحافظ الدمياطي، وذكره في معجم شيوخه.

انتهى من الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفية للقرشي رحمه الله ، تحقيق البحّاثة محمد عبدالفتاح الحلو، (ترجمة رقم ٣٧٨، ج١: ص ٤٦٢، ٣٦٤). قديمٌ حكيمٌ لم يُنزل كتابه متناقضاً، ولا بعث رسوله صلى الله عليه وسلم بدينٍ متناقِضٍ، بل يعلمُ أنَّ الله تعالى أنزل الكتاب؛ وفيه المحكمات ليتَّبعوها بالعملِ والاعتقادِ، وفيه المتشابهات، وأخبر أنَّ اتِّباعَ ما تشابَه منه زيغٌ، فقال: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْعٌ فَيكَيِّعُونَ مَا مَشْبَهُ مِنهُ ابْتِعَاتَ الْفِتْنَةِ وَٱبْتِعَاتَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [آل عمران: ٧]، وثبت أنَّ هناك معاني موافقة للمُحكمات، ولكنَّ الله تعالى امتحن عباده باتِّباعِ المُحكمات، والإيمانِ (١) بحقيَّة مراده في المنشابهات، ليُظهِر ما عَلِمَ في الأزل مَنْ يحتَّى مَنْ يزيغُ، كما امتحن العباد بالأوامر والنواهي ليُظهِر للخلق المطيعَ من العاصي.

وأمّا قولهم: (ولا يصحُّ الإيهان بالرؤية لأهلِ دار السَّلام لمن اعْتَبَرها بوَهُم أو تأوَّها بِفَهُمٍ)، فهذا منهم إثباتُ لرؤية الله تعالى في الجنَّة، إذْ دار السَّلام هي الجنَّة، قال الله تعالى: ﴿ وَاللّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ﴾ [يونس: ٢٥]، أي: يدعو إلى الجنَّة، وفي تسميتها دارَ السَّلام وجهانِ:

أحدُهما: أنَّ السَّلام اسمٌ من أسماءِ الله تعالى، فيكونُ معناها: دارَ الله، إذ هي دار أولياء الله.

والثاني: شُمَّيت الجنَّة دارَ السَّلام، لأنَّ من دخلها سَلِمَ من الآفاتِ والعيوبِ والنَّوال، فيكونُ معناها: دار السَّلامة.

<sup>(</sup>١) في الأصل: الأياب، وقد جاءت هذه الكلمة بحرف الأصل غير واضحة.

وإنها قالوا: لا يصحُّ الإيهانُ بالرؤيةِ لأهلِ الجنَّة لمنِ اعتبرَها بوَهُمٍ، لأنَّ الوَهُمَ إنّها يقعُ على الموهوم، وهو ما يَنْطبع في الحواسِّ، وهو ما يوصف بالجنس والكيفيَّة، وذلك محالٌ في حقِّ الله تعالى.

وإنها قالوا: أو تأوَّلها بفَهُم، لأنَّ الفهم يكون بالتأمُّل بالعقل، وذلك يكون لمعرفة الدلائلِ المنصوبةِ في العالم وثبوت الصَّانع ووحدانيَّته وقدمه وعلى براءته عن سِمات الحدَث وأماراتِ النَّقُص، وأمَّا فَهُمُ المعنى الذي يضاف إلى الربوبيَّة فلا سبيل إلى ذلك، وهذا هو معنى قولهم:

(إذْ كان تأويل الرُّؤية وتأويلُ كلِّ معنىً يضاف إلى الربوبيَّة)، أرادوا بأنَّ الرُّبوبيَّة منزَّهُ عن الماهيَّة والكيفيَّة، فلذلك قالوا: لا يصحُّ الإيهانُ بالرؤية إلا بترُك التأويل، ولزومِ التَّسليم، كما في العِلْمِ بالذّات والصّفات، تُعلَم ذاته بأنه: واحدٌ، حيُّ، قديمٌ، موصوفٌ بصفات المدح والكمال، بلا إحاطةٍ ولا كيفيَّةٍ.

وأمّا قولهم: ((') بِتَرْكِ التأويلِ ولُزومِ التَّسليمِ، وعليه دِيْنُ المُرْسلينَ)، فهذا منهم بيان أنَّ الرُّسل عليهم السلام سلكوا طريقة واحدة في الهدى والتَّوحيد، فبَنَوا دينهم على ما أقامَ الله تعالى لهم من آياتِ الوحدانيَّة والألوهيَّة، وآيات الرِّسالة، فأسلموا لربِّ

<sup>(</sup>١) في الأصل: (إلّا)، وأسقطناها من المتن، كما في بعض نسخ العقيدة، لأنَّ وجودها يضيِّع معنى قولهم: (إذَّ كان تأويل الرُّوية وتأويلُ كلِّ معنى يضاف إلى الرُّبوبيَّة...)، والمعنى على حذفها أنَّ تأويلَ الرُّوية هو ترك تأويلها، وتأويلُ أيِّ معنى يضاف إلى الربوبيَّة هو ترك تأويله. والله أعلم.

العالمين، على ما قال تعالى لنبيه صلواتُ الله عليه وسلامُه: ﴿ قُلْ إِنَ هُدَى اللهِ هُو اللهُدَىُ اللهِ هُو اللهُدَىُ وَاللهُ اللهِ وَاللهُ اللهِ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ خَلَيْلَهُ إِبِرَاهِيمَ صلواتُ الله عليه وسلامُه: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ وَ أَسْلِمُ قَالَ أَسَلَمْتُ لِرَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ [البقرة: ١٣١].

#### قالَ أهلُ الأصول:

أُمروا في الأسهاء والصفات وما يجبُ اعتقادُه أنَّ يكونوا على دِين ونهجِ واحدِ على ما قال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِدِ وَهُمَّا وَالَّذِي آوَحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَيْنَا بِدِ مَا قَالَ تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِدِ نُوحًا وَالَّذِي آوَحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَيْنَا بِدِ إِبَرَهِمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَوَةٌ أَنَّ أَقِمُوا الدِّينَ وَلَا نَنَفَرَقُوا فِيهُ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدَّعُوهُمْ إِلَيْهُ اللهُ يَجْتَبِي وَالْمُورِي : ١٣]، والأنبياءُ كلُّهم على دِين واحدٍ، وهو الإسلام لربِّ العالمين.

وأمّا في الشّرائع؛ فلكلِّ واحدٍ منهم شريعةٌ على حِدَةٍ، على ما قال تعالى: ﴿ لِكُلِّ كَالَمُ مِنْدُكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجُما ﴾ [المائدة: ٤٨].

وذكرَ القاضي أبو العلا رحمه الله في كتاب الاعتقاد(١) فقال: روى جماعةٌ من

<sup>(</sup>١) صاعد بن محمد بن أحمد بن عبيد الله، أبو العلاء، عماد الإسلام (ت ٤٣٢ هـ): قاضي نيسابور وفقيهها، ودام القضاء بها في أولاده، وتوفي بها سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة، وقيل: سنة إحدى. =

الصحابة قالوا: خرج علينا رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم، فقال: إنَّ بني إسرائيلَ افترقوا على إحدى وسبعين فرقة، كلُّها على الضَّلالة، إلا السَّوادَ الأعظم، قالوا: يا رسولَ الله، وما السَّواد الأعظم؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي، وهو من خَبَر المشاهير الموجبةِ للعلم، وأجمعَ العلماء على قبوله، وهو من أخبار أعلام النُّبوَّة ودلائل الرِّسالة، إذ أخبر عمّا سيكون في المستقبل، فتحقَّق على ما أخبر.

وأمّا قولهم: (ومَنْ لم يتوقَّ النَّـفْي والتَّشبيْـه؛ زلَّ ولم يصبِ التَّنزيْـه).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: وهذا أيضاً قالوه في الرؤية، لأنَّ الرؤية لما ثبتت

= كان عالماً صدوقا، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بخراسان، ويعرف بالأُستُوائِيّ، وفي هذا الباب ذكره السمعانيّ، وكذا نسبه أبو إسحاق الشيرازيّ، وهي بضم الألف وسكون السين وفتح التاء أو بضمها وبعدها الواو والألف ثم الياء آخر الحروف، نسبة إلى أُستُوا، قرية من ناحية نيسابور، وبها ولد في ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وثلاثهائة، اختلف إلى بكر محمد العباسي الخوارزمي في الأدب، ودرس الفقه على شيخ الإسلام أبي نصر بن سهل القاضي جدّه، ثمّ جاء إلى القاضي أبي الهيثم النيسابوري ولازمه.

له كتاب سمّاه: (الاعتقاد)، ذكر فيه عن عبد الملك ابن أبي الشوارب، أنه أشار إلى قصرهم العتيق بالبصرة، وقال: قد خرج من هذه الدار سبعون قاضياً على مذهب أبي حنيفة، كلهم كانوا يرون إثبات القدر وأنَّ الله خالقُ الخير والشرِّ، ويرُّ وُون ذلك عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمّد، وزفر، وأصحابهم. قال الخطيب: بلغنا أنه مات في سنة اثنتين وثلاثين وأربعائة وقيل توفي في سنة إحدى وثلاثين وأربعائة. راجع ترجمته في الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفية للقرشيّ رحمه الله، تحقيق البحّاثة محمد عبدالفتاح الحلو، (ترجمة رقم ٢٥٨، ج٢: ص ٢٦٥).

بالنقل كان نفيُها نفياً لما أثبته الشَّرْع، ونفيُ ما أثبته الشَّرْع ضلالٌ، والتَّشبيَّهُ باطلٌ بالنَّقل والعقل، فمَنْ لر يجتنب النَّفيَ الذي هو خلاف الشَّرْع، والتشبيهَ الذي هو خلاف الشَّرْع والعقل، فمَنْ لر يجتنب النَّفيَ الذي هو خلاف الشَّرْع، والتشبيهَ الذي أوجبه الشَّرْع والعقل.

وأمّا قولهم: (فإنَّ ربَّنا جلَّ وعلا موصوفٌ بصفاتِ الوحدانيَّة، منعوتٌ بنعوت الفردانيَّة).

وأمّا قولهم: (ليسَ في معناهُ أحدٌ من البريّة)، فإنّما قالوا ذلك كيلا يتوهّم أحدٌ في إثّبات الرُّؤية الموعودة في الآخرة معانيَ الرُّؤية المعهودة في الشاهد من البريّة، وإنها يراه أهلُ الجنّة في الجنّة بغير إحاطةٍ ولا كيفيّةٍ، كما عرفوه في دارِ المحِنة والعبادة بلا إحاطةٍ ولا كيفيّةٍ.

والبريَّةُ جميع الخليقة، يستحيل كونُ المحدث المخلوق في معنى القديم الخالق.

<sup>(</sup>١) في الأصل: حتماً.

#### [تنزيهُ الله تعالى عن الحدِّ والغايبةِ والأعضاءِ والأدواتِ والجهاتِ ]

وأمّا قولهم: (تعالى عن الحدودِ والغاياتِ والأركانِ والأعضاءِ والأدواتِ)، فإنّما قالوا ذلك لما سبق بيانه من الحجج القاطعة على تعاليه عن جميع معاني خليقته.

إذ الحدُّ وصف المحدود، وهو المحصورُ. والغايةُ عبارةٌ عن النهاية. والأركانُ والأعضاءُ صفاتُ الأجسام. والأدوات آلاتُ الأجسام. والقديمُ سبحانَه يتعالى عن هذه الأوصاف كلِّها، لما هي دلالاتٌ على صانعٍ قديمٍ صَنَعها ودبَّرها، فيستحيل أنَّ يكونَ الصانعُ القديمُ متَّصفاً بأوصافِ المصنوعيَّة.

وأمّا قولهم: (لا تحويه الجهاتُ السّبتُ كسائرِ المبتدعات)، فإنَّما قالوا ذلك بالنُّصوص المحكمة.

منها قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى اللَّهِ وَهُو اَلسَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١]، نفى عن نفسه مشابهة العالمِ إيّاه، ففي التحيُّز بجهةٍ من الجهاتِ مشابهة الأجسام والجواهر، وفي التمكُّن في مكان مماثلةٌ للجواهر المتمكّنة، وفي وصفه بالجهات قولٌ بالانحصار (۱) فيها، وفي كلّ ذلك إيجابُ حدوثِه وإزالةُ قدمِه، وذلك كلّه محالٌ في حقّ القديم.

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُ حَتُمُوا أَحَدُا ﴾ [الإخلاص: ٤]، والكُفَّء

<sup>(</sup>١) في الأصل: الانحصار.

المساوي والماثل، منفيٌّ عن نفسه الماثلة والمساواة.

ومنها قوله تعالى: ﴿ شُبِّحُنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩١].

ومنها قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَـرَآهُ ﴾ [محمد: ٣٨]، فوجبَ إثباتُ تعاليه عن كلِّ ما يفتقر إليه الخلقُ من الاتصاف بالجهة والمكان.

ومنها قولُه تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فأثبتَ لنفسه الاستغناءَ عن جميع العالمين والجهاتِ والأمكنة من جِهات العالم، فوجبَ إثباتُ تعاليه واستغنائه عن العالمين وعن كلِّ وَصَّفٍ من صِفات الـمُحَدَثين.

ومن حيث المعقول؛ أنَّ الجهات السِّت محدَثةٌ، وهي أوصافٌ للعالر المحدَث، والله تعالى قديمٌ لريزل، كانَ؛ ولا مكان، ولا حين، ولا زمان، ولا فوق، ولا تحت، ولا خلف، ولا قدام، ولا يمين، ولا يسار، فلمّا أحدَث العالم وأخرَجه من العدم إلى الوجود صارَ العالم محصوراً بجهات ستّ، وصانعُ العالم قديمٌ لم يزل، دائمٌ لا يزال، وهو بكلِّ شيء محيطٌ، لا كإحاطة الحُقَة باللؤلؤة، بل بالعلم والقدرة والقهر، لا يعزب عن علمه مثقالُ ذرَّة في السّموات ولا في الأرض، وكلُّ شيءٍ تحت حُكمهِ وقهرِه، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مِ شَقَ اللهُ وَهُو السّمِيعُ ٱلْبَصِيمُ ﴾.

وقوله تعالى مخاطباً لرسوله ولكلّ عاقلٍ من خلقه: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَكَدُ ﴾ نفى به عن ذاته العددَ والتجزّي، وبقوله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلصَّكَمُدُ ﴾ نفى عن ذاته معاني الخلق، وبقوله:

﴿ لَمْ يَكِذَ ﴾ نفى عن ذاته مشابهة الأجسام، إذْ من يلدُ يكون جسها، وبقوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُ عَن نفسه مشاكلة الحلق، إذ الولَد يكون على شكل الوالد، وبقوله: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَهُ رَكُمُ فُوا أَكُدُ ﴾ نفى عن نفسه مساواة شيءٍ من الأشياء إيّاه وهو كُفٌّ و وَلَمْ يَكُن لَهُ رُكُمُ فُوا أَكُدُ ﴾ نفى عن نفسه مساواة شيءٍ من الأشياء إيّاه وهو كُفٌّ له، ليس كمثله شيءٌ، فثبت قطعاً أنَّ إرادة الجوارح والأعضاء والتّناهي والجسميّة مستحيلةٌ.

أمّا قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِى فِي السّمَآءِ إِلَهُ ﴾ [الزخرف: ٨٤]، أرادَ به ثبوت ألوهيّته في السياء، لا ثبوت ذاته، وكذا هذا في قوله: ﴿ وَهُو اللّهُ فِي السّمَوَتِ وَفِي اللّاَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣]، أي ألوهيّته فيها، لا ذاته، وقوله: ﴿ مَا يَكُوثُ مِن خَعَوى ثَلَاتَةٍ إِلّا هُو رَايِعُهُم ﴾ [المجادلة: ٧]، أي يعلمُ ذلك، ولا يخفى عليه شيءٌ، وقوله تعالى: ﴿ وَمَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ جَلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق: ٢١]، أي بالسلطان والقدرة، وكذا في قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصَعَدُ الْكَامُ الطّيّبُ وَالْعَمَلُ الصّدلِحُ يَرِفَعُهُم ﴾ [فاطر: ١٠]، أنَّ الله تعالى جعل ديوانَ أعمال العباد في السّماء، والحفظة من الملائكة فيها، فيكون ما رُفِع هناك رفعاً إليه، والمجسّمة لا يمكنهم أن يقولوا إنه بالذّات في السّماء لما يلزمهم القولُ بجعلِه تحت العرش، وبحسب (١) عدد من في السموات، فوقعوا بهواهم في مثل هذه بجعلِه تحت العرش، وبحسب (١) عدد من في السموات، فوقعوا بهواهم في مثل هذه

<sup>(</sup>١) في الأصل: ويجب.

المناقضات الفاحشة، فيكون معنى (') قوله: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكُلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّالِحُ يَرْفَعُهُ، ﴾ [فاطر: ١٠]، كما في قوله تعالى خبراً عن إبراهيم عليه السلام: ﴿ إِنِّى ذَاهِبُ إِلَى رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾ [الصافات: ٩٩]، أي إلى الموضع الذي أمرني ربِّي أن أذهب إليه، وقالوا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكُمْرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَيِّحُونَهُ ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكُمْرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَيِّحُونَهُ ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] يعني الملائكة، أنَّ المراد منه قُرُب المنزلة، لا قُرُب المكان، فيا فهموا من تلك المتشابهات إلا إثباتَ الجسمِ والجورَحِ والصوتِ إلا لخبثِ عقيدتهم، وسوء سريرتهم، وبالله العصمة من الحذلان (').

### [ الإسراءُ والمعراجُ بشخص النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم ]

<sup>(</sup>١) في الأصل: بمعنى

<sup>(</sup>٢) استدلَّ الشّارح بتفسيرهم هذا على خُبث عقيدتهم وسوء سريرتهم، وإنها صحَّ هذا الاستدلال لأنَّ عِلْمَ الإنسان واعتقادَه من وراء عمله، فهو استدلالٌ بالمعلول على علَّته. ويؤيد حكمَ الشّارح عليهم أنَّ الطريق في فهم المتشابهات واسعُ الاحتمال في التَّاويل، ومحكمٌ في جملة التَّنزيل، ولا يفضي إلى إثبات المحالات، أو الوقوع في فاحش المناقضات.

ذلك ظهور آية رسالته، فإنه قاطع مسافة ما كانت القوافلُ تقطعها شهرين في ليلة واحدة.

وأمّا قولهم: (وعُرِج بشَخْصه في اليقظة إلى السهاء، ثمّ إلى حيث شاء الله تعالى من العُلى، وأكرمه الله بها شاء، وأوحى إليه ما أوحى)، فإنها أثبتوا المعراج بشخصه في اليقظة إلى السّهاء لما تواترت الأخبار بذلك عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في تفسير سورة النّجم، ولتجويز العقلِ بثبوت ذلك وكونه، فإنّ قيام السهاء في الهواء مع عظمها وسعتها وثقلها بلا علاقة من فوق ولا عمد من تحت بقدرة الله تعالى أمرٌ مشاهدٌ موجبٌ للعلم قطعاً بأنّ ذلك بقدرة ذاتيّة وقوة أزليّة لا تقدر بقوى الخلائق، وأنه لا يعجزه شيءٌ، وكذلك قيامُ السّحاب الثقال وعليه يجوز الماء، والسّحاب شيءٌ غليظٌ كثيفٌ؛ وهو على متن الهوا؛ وهو شيءٌ لطيفٌ لا يحتمل أن يكون مقرّاً لشيءٍ كثيفٍ وعليه يجوز الماء؛ وهو بهيءٌ ثقيل من شأنه وطبعه النزول، وهذا أمرٌ ظاهرٌ مشاهدٌ محسوسٌ دليلٌ على أنّ ذلك بقدرة ذاتيّة وقوة أزليّة لا يعجزها شيءٌ.

فعروجُ محمَّد صلّى الله عليه وسلم بشَخْصِه في اليقظة إلى السموات العلى مما يُثبته العقل، ويجوز إذاً تأييده بالنقل المتواتر عمَّن لا يجوز عليه الكذب، وجب الإيمانُ بثبوته، والاعتقادُ بحقيقته، وإنكارُه إلحادٌ وضلالٌ.

# [ الحوضُ يومَ القيامةِ حـثُّ وغوثٌ ]

وأمّا قولهم: (والحوضُ الذي أكرمه الله تعالى به غياثاً لأمّته حتُّ).

قال أبو حفص الغزنويُّ: وهذا أيضاً مما يستجيزه العقلُ، إذ إغاثةُ الله تعالى لكافَّة

خليقته ببحار الماء محمولاً على متن الهواء في السُّحب الثقال في هذه الدنيا أمرٌ معتادٌ مشاهدٌ، وكذا إغاثتُه تعالى بإنزال الغيث عند سؤال أنبيائه صلوات الله عليهم عند مساس الحاجة معهودٌ معروفٌ، فكذا إغاثتُه في كُربات الموقف يوم القيامة لأهل معرفته عند شِدَّة عَطَشِهم وعظيم كربهم بحوض يردون عليه رحمةً بهم، وإظهاراً لعظيم حِباء رسولهم، مما يجوِّزه العقل الصحيح، وقد ورد النَّقل الصحيح عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: إنَّ قَدُر حوضي كما بين صنعاءَ إلى أيلة، وإنَّ آنيته كعدد نجوم السَّاء (١)، وقد وردتُ في إثبات الحوض أخبارٌ مشهورةٌ يطول ذِكْرها، فوجب الإيمانُ به، والاعتقاد بصحته وثبوته.

### [ الشفاعةُ بإذنِ الله تعالى حقٌّ ]

وأمّا قولهم: (والشَّفاعة التي ادَّخرها لهم حقُّ)، فإنها قالوا ذلك بثبوتها وحقِّبَتها لنصوصِ دلَّت على ثبوتها من الكتاب والسنة الواضحة.

أمَّا الكتابُ؛ فنحو قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وهذا أمرٌ بالشَّفاعة، وقال تعالى: ﴿ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمِن ٱرْتَضَىٰ ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وصاحبُ

<sup>(</sup>۱) أخرج البخاريّ في صحيحه في كتاب (الرّقاق) من باب (في الحوض) أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنَّ قَدُر حوضي كما بين أيلة وصنعاء من اليمن، وإنَّ فيه من الأباريق كعَدَدِ نجوم السماء». وأخرج مسلم أحاديث في كتاب (الفضائل) من باب (إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته).

الكبيرة داخلٌ تحت الارتضاء له بالشَّفاعة لما معه من الإيهان والتوحيد الذي هو أعظم الطاعات المؤهّلة للارتضاء، ورُوِيَ أنه لو وُضعتِ السَّهاوات السَّبْعُ في كفَّة، ووضعت كلمة: لا إله إلا الله ، في كفَّة لرَجَحَتُ كلمة لا إله إلا الله عليهن، وقال تعالى: ﴿ مَن ذَا اللهِ عَلَيهن وقال تعالى: ﴿ مَن ذَا اللهِ عَلَيهن عَلَى اللهِ عَلَيهن وقال تعالى: ﴿ مَن ذَا اللهِ عَلَيهن عَلَى اللهِ عَلَيهن وبه الله عليهن وبه الله عليهن وبه نقولُ.

وقد تواترت الأخبار في إثبات الشَّفاعة، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمَّتي (١)، ولا وجه إلى إنكارِها مع هذه الدَّلائِل، فوجبَ الاعتقادُ بحقِّيَّتها».

#### [ يوم الميثاق ]

وأمّا قولهم: (والميثاقُ الذي أخذه الله تعالى من آدمَ عليه السلام وذريّته).

قال القاضي أبو حفص الغزنوي: أثبتوا ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيَ الْمَا وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى الْفُسِمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى الْفُسِمِ اللَّهُ الللَّلْمُ الللللَّا اللّهُ الللللّهُ الللللللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّه

-

<sup>(</sup>١) رواه الترمذيُّ وأبو داود والبيهقيُّ وغيرهم.

ذَكَرَ الشّيخُ الإمامُ أبو منصور الماتريديُّ رضي الله عنه في تأويل آيةِ أُخَذِ الميثاقِ عن بعض أهل التأويل أنهم قالوا: إنَّ الله تعالى إنها قال: ألسّتُ بربكم، عندما خلق آدمَ عليه السلام، أُخْرَجَ مَنْ يكون مِنْ ذرِّيته إلى يوم القيامة مثلَ الذَّرِّ، فعرض عليهم قوله: ألسّتُ بربّكم؟ قالوا: بلى.

قال الشّيخ أبو منصور: ثمَّ اختلفَ هؤلاء فيها بينهم، فمنهم من قال: إنه جعلهم بالمبلغ الذي يجري على مثلهم القلمُ، بأنْ جَعَلَ فيهم الحياة والعقلَ والتمييزَ، ثمَّ قال لهم: السّتُ بربكم؟ قالوا: بلى، وهو قولُ الحسن البصريّ.

ومنهم من قال: عَرَضَ ذلك على الأرواح دون الأبدان.

وقالَ بعضُهم: إنه خَلَقَهم على صِنْفين، فقال: هؤلاء إلى الجنّة، وهؤلاء إلى النّار، ولا أبالي، وما عَرَضَ عليهم قوله ألسّتُ بربكم.

وقال بعضهم: عَرَضَ على الكلِّ التوحيدَ، فقال: ألستُ بربِّ كم؟ وأعلمهم بما عليه أحوالهُم وآجالهُم في الدنيا من الفقر والغناء والأجل، ونحو ذلك.

وأمّا قولهم: (وقد عَلِمَ الله فيها لم يزلُ عددَ من يدخلُ الجنَّةَ ويدخل النارَ جملةً واحدةً، فلا يزادُ في ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهُم فيها علم منهم أنْ يفعلوه)، فإنّها قالوا ذلك تأكيداً لما قالوا من أزليَّة صفاتِ الله تعالى الذاتيَّة والفعليَّة بقولهم: ما زال بصفاته قديهاً قبل خلقه، بياناً لسعة علم الله تعالى، وأنَّ علمه لا يُقدّر بمعلوم الخلائق، وحَسْهاً لتلبيس أوهام القدريَّة على العوام، حيثُ زعمتُ: كيف يعذّبُ الله تعالى على ما

قضاه وقدَّره؟ فبيَّن فقهاءُ المَلَّة بقولهم: وقدُ عَلِمَ الله تعالى فيها لمريزل عدد من يدخل الجنة ويدخل النار جملة واحدةً، أيُّ: علم عدد من يدخل الجنة أنهم يؤمنون ويطيعون عن اختيار، وعلم عدد من يدخل النَّار أنهم يكفرون ويخالفون أوامره عند الوجود والبلوغ والعقل عن اختيار منهم، لا عن جَبَّر واضطرار، فيستوجبون النَّار.

ويستحيلُ أنَّ لا يعلمَ ما يكونُ من مخلوقاته قبل وجودهم، إذَّ ذلك جهلُ، والجهل في حقِّ القديم محالٌ، فثبت سَبَّقُ علمه في الأزل بها يكون من مخلوقاته، ومن صفاته القضاءُ والقدر والحكم، ومحالٌ أنَّ يقضيَ بخلاف ما علم، إذَّ في ذلك تجهيلُ علمه، وذلك محالٌ في حقِّه لما فيه من بطلان العلم ولزوم الجهل، فثبت أنه يقضي بها سَبقَ علمه في الأزل بهم أنهم يفعلون ما يفعلون عن اختيارٍ لا عن جَبِّر واضْطرار، فكان ذلك عدلاً منه، فبطلَ ما توهمت القَدريَّة.

وأمّا قولهُم: (على نَسَقِ ما ذكروا، وكلُّ مُيسَّر لما خُلِق له)، فإنها قالوا ذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: اعملوا وقاربوا وسدِّدوا، فكلُّ مُيسَّر لما خُلِقَ له (۱)، معناهُ: جدّوا في العمل واجتهدوا، ولا تدعوا أعمالكم محتجِّين بالقضاء، فإنَّ الله تعالى دعاكم إلى طاعته، وأمرَكم بالمجاهدة.

<sup>(</sup>١) لفظ: (اعُملوا فكلٌّ ميسَّر لما خُلق له)، رواه البخاريُّ ومسلمٌ، وفيه: أنَّ يتوكَّل المكلَّف على الله تعالى، ويفوِّض الأمور إليه سبحانه، وأنَّ وجوبَ العمل لا يكون لما يعقبه من دخول الجنَّة، بلَّ لإيجاب الله تعالى إيّاه، كما أنَّ دخول الجنة يكون بفضل الله تعالى وعطائه.

وأمّا قولهم: (والأعمالُ بالخواتيم)، فإنّما قالوا ذلك لورود الأخبار كذلك، قال أبو حفص الغزنويُّ: وقد وَرَدَ في معنى ذلك أنَّ الرَّجل قد تدركه النَّدامة في آخر عمره، فيتوب إلى ربِّه، فيختم له بالخير، وقد يدركه العُجب أو ما يحبط عمله، فيختم له بالشرِّ.

وورد أيضاً: إنَّ الرَّجلَ ليعمل بعمل أهل الجنَّة، حتى يبقى بينه وبينها باعٌ أو ذراعٌ، فتدركُه الشّقاوة، فيعملُ بعمل أهل النار، فيدخلُ النار، وإنَّ الرَّجلَ ليعمل بعمل أهل النار حتى يبقى بينه وبينها باعٌ أو ذراعٌ، فتدركُه السعادة، فيعملُ بعمل أهل الجنة، فيدخلُ الجنة (¹).

#### [ السَّعادةُ والشَّقاوَةُ ]

وأمَّا قولهم: (والسَّعيدُ مَنْ سَعِدَ بقضاء الله، والشَّقيُّ من شَقِيَ بقضاء الله).

قال الغزنويّ: إنها قالوا ذلكَ لأنَّ الله تعالى لا يقضي بسعادةِ أحدٍ إلا بعد علمه أنه يخرج من الكفر إلى الإيهان، ولا يقضي بشقاوة أحد إلا بعد علمه أنه يخرج من الإيهان إلى الكفر، فعلمُه بالحادِثات سابقٌ، ليقضيَ عليهم ولهم بها سَبقَ علمُه بهم قبل وجودهم، وهو مطَّلعٌ على السَّرائر بعد وجودهم.

وأمّا قولهم: (وأَصْلُ القَدَرِ سُرُّ الله تعالى في خلقه، لم يَطَّلِعْ على ذلك مَلَكٌ مقرَّبٌ، ولا نبئٌ مرسلٌ).

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى، مع اختلاف في اللَّفظ.

فإنّما قالوا ذلك لما ثَبَتَ في النّقُلِ عمّن يُخبر عن الوحي أنه قال كذلك، فنطقوا به كما وَرَدَ مبالغة في الإخبار عن كون عِلْمِ القَدَر مكتوماً عن الخلائق أجمع، فإنّ الله تعالى قال في كتابه: ﴿ قُل لا يَعْلَمُ مَن فِي السّمَوَاتِ وَٱلأَرْضِ الْغَيْبَ إِلّا اللهُ وَمَايشُعُونَ أَيّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النمل: عن كتابه: ﴿ قُل لا يعْلَمُ مَن فِي السّمَوَاتِ وَٱلأَرْضِ الْغَيْبَ إِلّا اللهُ وَمَايشُعُونَ أَيّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النمل: ١٥]، ثمّ أخبر عمن يمنحه بالإظهار على ما يشاء من غيبه، لقوله تعالى: ﴿ إِلّا مَن ارْتَضَى مِن رَسُولِ ﴾ [الجن: ٢٧]، فأخبر أنّ الرّسول هو الممنوح بالإظهار على ما يشاء من غيبه ليكون معجزة له، وحُجّة على مَن أُرسل إليهم، والقَدَرُ من الغيب الذي استأثر الله بعلمه، وجَعَلَه سِرّاً مكتوماً عن خلقه أجمع، كعلم السّاعة، على ما قال تعالى: ﴿ لا يُجَلِّمُ الوَقِهِ اللهُ إِلاَ عَراف: ١٨٧].

وأمّا قولهم: (والتّعمُّقُ والتّظرُ في ذلك ذريعةُ الخذلان، وسُلّمُ الحرمان، ودرجةُ الطّغيان)، فإنها قالوا ذلك لأنّ التّعمّق في طلب الوقوف على المكتوم بعد المعرفة بكونه مكتوماً ينشأ عن الإنكار والارتياب، وهما من صفات أهل النّفاق والإلحاد، ثمّ المناظرة في ذلك يفضي إلى المنازعة في أحكام الربوبيّة، فيكونُ مبدأ التّعمّق وذريعةَ الخذلان، والمخذولُ هو الذي مُنِع بسبب خلافه عن شمول النصرة والعناية، ثمّ يرتقي سُلّم الحرمان باستمراره على الخلاف، ثمّ ينتهي إلى درجة الطغيان، وهو المجاوزة عن الحدِّ المجعول للعبد إلى المنازعة في أحكام الربوبيّة، فلذلك رتبوا هذه الأحرف على هذا النّسق.

وأمّا قولهم: (فالحذرَ كلَّ الحذرِ من ذلك، نظراً وفِكراً ووسوسةً)، فهذا منهم مبالغةٌ

في التحذير عن طَلَبِ ما حظر عن العباد علمُه، ثمَّ أخبروا عن نصِّ النَّهي ورَدِّ حكمه بقولهم:

فإنَّ الله تعالى طوى علمَ القَدَرِ عن أنامه، ونهاهم عن مَرامه، كما قال تعالى: ﴿ لَا يُشْئُلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، فمن قال: لِم فعل؟ فقد رَدَّ حكم الكتاب، ومن رَدَّ خُكْمَ الكتاب كان من الكافرين، وإنها قالوا ذلك لأنَّ رَدَّ ما ثبت بدليلٍ مقطوع به يكون كفراً، ثمَّ ذَكَرَ الطّحاويّ قولهم على نَسَقِ ما تقدَّم.

وأمَّا قولهم: (فهذا جملةُ ما يحتاجُ إليه من هو مُنوَّرٌ قلبُه من أولياءِ الله تعالى).

<sup>(</sup>١) في الأصل: محتاجٌ.

<sup>(</sup>٢) في الأصل: لا.

ءَاذَانِهِمْ وَقُرُّ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمَّى ﴾ [فصلت: ٤٤].

وأمّا قولهم: (العِلمُ عِلْهان: عِلْمٌ في الخلق موجودٌ، وعِلْمٌ في الخلق مفقودٌ، وإنكارُ العلم الموجود، العلم المفقود كفرٌ، ولا يثبت الإيمانُ إلا بقبول العلم الموجود، وتَرْكِ طلب العلم المفقود).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: فالعلمُ الموجودُ في الخلق ما يوقَفُ عليه بدلالة ظاهرة، كالعلم بالصّانع بها نصب في العالم من دلائل وحدانيته، وقدمه، وكهال علمه وقدرته، وحكمته، وبراءته من سهات النَّقص وأمارات الحدث، وهو العِلْمُ بنبوَّة الأنبياء وبمعجزاتهم، ونحو علم البعث بعد الموت بدلالة ذهاب اللَّيل والنَّهار بعد وجودهما، وعَوْدِهما بعد ذهابها وتلاشيهها، وبدلالة تعاقُبِ النَّومِ واليقظةِ، فإنَّ في ذلك دلالةً على أنهم كها ينامون يموتون، وكها يستيقظون يبعثون، وكها في تكرّر النبات والأزهار في كلِّ سَنَةٍ وجوداً وانعداماً، ثُمَّ عوداً على ما كان بعد الانعدام، دلالةً على البعث، ونحو علم الأوامر والنواهي والأحكام الثابتة بالكتب السَّاويَّة والأخبار النبويَّة بنقل الجهاعة، فهذا كلُّه موجودٌ في الحلق، فإنكارُ هذا العلم كفرُّ.

والعلمُ المفقودُ نحو ما أخفى الله تعالى من علم الأشياء التي أخفاها عن خلقه، فادّعاء علم هذا النوع كفرٌ، لأنه دعوى المشاركة مع الله تعالى فيها استأثر به.

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ باللَّوحِ والقلمِ)، فإنها أثبتوا اللَّوح بقوله تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ فُرُّ اللَّهِ يَجِيدُ اللَّهِ فِي لَوْجِ تَحْفُوظٍ ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]. وأمّا القلمُ فلِما ثبت بالنقل الصحيح قولُ صاحبِ الوحي: -جفَّ القلم بما أنت لاقٍ ('')، وكذا ثبت القولُ: جّفَّ القلمُ بما هو كائن إلى يوم القيامة، وعلى هذا إجماعُ أهلِ الحقِّ.

وأمّا قولهم: وجميع ما فيه قد رُقِمَ، [فلو اجتمعَ الخلقُ كلَّهم على شيءٍ كتبه الله تعالى فيه أنه كائنٌ ليجعلوه غيرَ كائنٍ لم يقدروا عليه، ولو اجتمعوا كلَّهم على شيءٍ لم يكتبه الله تعالى فيه ليجعلوه كائناً لم يقدروا عليه، جَفَّ القلمُ بها هو كائنٍ إلى يوم القيامة، وما أخطأ العبدَ لم يكن ليخطئه.

وعلى العبدِ أَنْ يعلمَ أَنَّ الله قد سبق علمُه في كُلِّ كائن من خلقه، فقدَّرَ ذلك تقديراً عكماً مبرماً، ليس قيه ناقضٌ، ولا معقِّبٌ، ولا مزيلٌ، ولا مغيِّرٌ، ولا ناقصٌ، ولا زائدٌ، من خلقه، في سهاواته وأرضه.

وذلك من عقد الإيهان وأصول المعرفة والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كها قال تعالى: ﴿ وَكَانَ قَالَ تعالى: ﴿ وَكَانَ عَالَى: ﴿ وَكَانَ عَالَى: ﴿ وَكَانَ عَالَى: ﴿ وَكَانَ مَا لَكُ عَالِهِ وَهَا لَهُ عَالَى فِي كتابه: ﴿ وَخَلَقَ كُلُ مَنْ وَيَلٌ لَمْ صَارَ لله تعالى في القدر خصيها، وأحضرَ للنظر فيه قلباً سقيها؛ لقد التمس بوهمه في فَحْصِ الغيب سِرَّا كتيها، وعاد بها قال فيه إفكا أثيهاً.

والعرشُ والكرسيُّ حَتُّ، وهو مُسْتَغْنِ عن العرش وما دونه، محيطٌ بكلِّ شيءٍ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاريُّ في صحيحه في كتاب (القَدَر) من باب (جَفَّ القلم على علم الله).

وفوقَه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه.

ونقول: إنَّ الله اتَّخذ إبراهيمَ خليلاً، وكلَّم الله موسى تكليهاً؛ إيهاناً وتصديقاً وتسليهاً. ونقون بالملائكة، والنبيِّين، والكتب المنزلة على المرسلين، ونشهد أنهم كانوا على الحقِّ المبين.

ونُسمِّي أهلَ قبلتنا مسلمينَ مؤمنينَ، ما داموا بها جاءً به النبيُّ صلى الله عليه وسلم معترفين، وله بكلِّ ما قال وأخبر مصدِّقين. ولا نخوض في الله، ولا نهاري في دين الله [ (١).

ومعناه: ونؤمن بجميع ما قد [...](٢) اقبلوا البشرى يا بني تميم، قالوا: بشَّرُتنا، فأعطِنا، ثُمَّ أتاه أهلُ اليمن، فقال: اقبلوا البشرى يا أهلَ اليمن، إذ لريقبلها بنو تميم، فقالوا: قبلنا يا رسولَ الله، جئناك لنتفقَّه في الدِّين، ولنسألك عن أوَّل هذا الأمر ما كان؟

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين هو من متن العقيدة الطحاويّة.

<sup>(</sup>٢) وقع في هذا الموضع من المخطوطة اختلالٌ في الكلام، وهو نقصٌ في الأصل غفل عنه المفهرس، والله أعلم، إذ إنه جاء على رأس ورقةٍ، ومع ذلك استمرَّ ترقيم الأوراق، فكأنَّ ما بين العبارتين ضاع.

فقال عليه السلام: كانَ الله ولريكنَّ شيءٌ غيره (١).

وهو إخبار عن قِدَم الله وأزليَّته وحَدَثِ ما سواه؛ من: الجهاتِ السِّتِّ، والعرش،

(۱) أخرجه البخاريُّ في صحيحه في كتاب (بدء الخلق) من باب (ما جاء في قول الله تعالى: وهو الذي يبدأُ الخلقَ ثمَّ يعيدُه)، وأخرجه في كتاب (المغازي) من باب (قدوم الأشعريِّنَ وأهل اليمن)، وليس اللفظ مطابقاً لعدم وجوب ذلك، وجوازُ رواية الحديث بالمعنى مشهور، ولكنَّ الواجب والمشروط في الراوية والنَّقل أن لا يحرف الكلم عن مواضعه. وأيضاً أخرج البخاري الحديث في كتاب (التوحيد) من باب (وكان عرشه على الماء - وهو ربُّ العرش العظيم)، وهذا الموضع علَّق عليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري، فليراجع.

وهنا ما ينبغي أنْ بقال دفاعاً عن عقائد أهل السنة، ودفعاً للتشابه الذي قد يقع فيه مطالعُ تخريج أحد محقّقي كتاب (بيان تلبيس الجهمية)، نقول:

الحديث في الصَّحبح من كتاب بدء الخلق عن عمران بن الحصين، بلفظ: (ولم يكنْ شيءٌ غيرُه). وقد خرَّجه محقِّق الجزِّءِ الأول من (التلبيس): ص٣٢، من موضعين في الصحيح، ومن مسند أحمد بلفظ ابن تيمية: (كانَ الله قبلَ كلِّ شيءٍ). وهذا الصنيع عندي مستوجب للتعليق مرَّة أخرى، فأقول:

فرقٌ عظيمٌ بين اللَّفظين، فإنَّ لفظ الصَّحيح يعني أنَّ ما سوى الله تعالى (وهو ما يعبِّر عنه أهلُ السنة بـ: العالر) حادثٌ، وأمّا لفظُ ابن تيميَّة فيرى ابن تيميَّة أنه يحتمل ما يسمّى القدمَ النوعيَّ للعالر، وهو عند من يعرف شيئاً عن النوع يعنى القدمَ الشخصيَّ، وهو مذهب الفلاسفة وغيرهم.

وأنا على علم بأنَّ لفظ ابن تيمية رواية من روايات الحديث، ولكنِّي على علم بكلام الحافظ ابن حجر في فتح الباري، حيث قال عن رواية الصحيح: (ولم يكنْ شيءٌ غيرُه) إنها هي (رواية الباب)، وذكر أنَّ القولَ بحوادث لا أوَّل لها من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيميَّة. وإنّها نسبنا اللَّفظ الآخر لابن تيمية مع أنه رواية، لأنه قدَّمه حيث وَجَبَ أنْ يُؤخّر، كها ذكر أمير المؤمنين ابن حجر.

وسائر أقسام العالم، ولرينهَهم عن ذلك، لكنّ أجابهم بها هو الفرض المتعيّن على كلّ مكلّفٍ عقلاً وشرعاً، والتَّفقُهُ في الدين يكون بالطّلبِ والسُّؤال.

واحتج إمامُ الهدى أبو منصورِ الماتريديُّ بجوازِ المناظرةِ لإظهارِ الحقِّ، ودَحْضِ الباطل، ودَفَعِ شبهات المتطلِّب بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَآجٌ إِبَرَهِمَ فِي رَبِهِ أَنَ الباطل، ودَفَعِ شبهات المتطلِّب بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَآجٌ إِبَرَهِمَ فِي رَبِهِ أَنَ اللهُ اللهُ المُلكَ إِذَ قَالَ إِبْرَهِمُ رَبِي اللَّذِى يُحْيِ وَيُعِيتُ قَالَ أَنَا أُخِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَهِمُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّالِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّالَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُلَّا الللَّهُ الللللَّالِ الللللَّالَا الللللَّالَ الللللللَّالَا

وما سبق ذِكْرُه من النّهي المرويِّ عن الماراة فهو على نحو ما تقدُّم بيانه.

وأمّا قولهم: (ولا نجادلُ في القرآن).

قال أبو حفص الغزنويُّ: قيلَ: أرادوا بهذا أيُّ: لا نشتغل في القرآن بتأويل أهل الزَّيغ ابتغاءَ الفتنة حملاً على التَّشبيه، والتَّمثيل، والقول بالجارحة.

وأمّا قولهم: (ونعلم أنه كلامُ ربِّ العالمينَ، نَزَلَ به الرُّوحُ الأمينُ).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: إنّما قالوا هذا حَسَماً لفسادِ قول القرامطة أنَّ القرآنَ وُجِدَ بإلهامٍ غريزيٌّ طبيعيٌّ، والدليلُ على بطلان ذلك قول الله تعالى: ﴿ وَلِنَّهُ لَنَنزِيلُ رَبِّ الْقَالَمِينَ ﴿ وَلِنَّهُ لَنَنزِيلُ رَبِّ الْمَاكِمِينَ ﴿ وَلِلَّا مَالُ عَلَى اللهِ عَالَى: ﴿ وَلَا تَعْجَلُ رَبِّ الْمَاكِمِينَ ﴿ وَلَا تَعْبَلُ اللهِ عَالَى: ﴿ وَلَا تَعْبَلُ اللهِ عَالَى اللهُ عَالَى اللهِ عَالَى اللهِ عَلَى اللهِ عَالَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَا عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّ

بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ، ﴾ [طه: ١١٤]، هذا أيضاً يُبْطِلُ قولَ الملحدة أنَّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم كان يصوِّره في نفسه، فينظمه قرآناً.

وقد تواترت الأخبار أنَّ جبريلَ صلوات الله عليه كان يتمثَّلُ في صورة إنسان، في كلّمه بالقرآن ويتلوه عليه ويبلِّغه إليه، ثمَّ هو صلى الله عليه وسلم يقرأه على الناس.

وأمّا قولهم: (فعلّمه محمداً سيِّدَ المرسلين)، صرَّحوا بتعليم جبريلَ إيّاهُ إبطالاً لتوهُّمِ القرامطة أنَّ يصوِّر في نفسه إلهاماً، إذ التّعليم والتّلقين من الملك يكون إسهاعاً ظاهراً، ولا سبيل لهم على جعله غريزيّاً طبعيّاً.

وأمّا قولهم: (وكلامُ الله تعالى لا يساويه شيءٌ من كلام المخلوقين)، فإنها قالوا ذلك لم سبق بيانُ كونِ كلام الله أزليّاً قائهاً بذات الله تعالى، إذ هو تعالى حيٌّ متكلِّمٌ، فكان الكلامُ صفةً، كالحباة والعلم، فلا يساويه شيءٌ من كلام المخلوقين، إذ كلامُهم محدَث، ولا مساواة بين الأزليِّ والمحدَث.

وأمّا قولهم: (ولا نقولُ بخَلْقِه)، فإنّا قالوا ذلك لما قامَ من البراهين القاطعة على كونه أزليّاً قائماً بذاته تعالى.

وأمّا قولهم: (ولا نخالفُ جماعةَ المسلمينَ)، لأنهم أجمعوا على أنَّ كلامَ الله غيرُ مخلوق، وخلافُ إجماع المسلمين باطلٌ وضلالٌ، وهذا تصريحٌ من فقهاء اللَّه أنَّ من خالف المسلمين فيها يجب اعتقاده لا يكون في الحقيقةِ منهم، إذ الإسلامُ هو الانقيادُ

والتسليم لله عزَّ وجل في كلِّ ما قام الدليلُ الموجبُ، وهذا كها ذكر القاضي أبو زيد (١) رحمه الله في كتاب (تحديدِ أدِلَّة الشَّرع) (١) أنَّ صاحبَ الهوى لا يُعتبر خلافُه فيها نُسِبَ به إلى الهوى، لخلافه دليلاً يوجبُ العلمَ، وإجماعُ المسلمين حُجَّةٌ موجبةٌ.

### [ العصاة من المؤمنين مؤمنون خلافاً للخوارج ]

وأمّا قولهم: (ولا نكفّر أحداً من أهل القِبلةِ بذنبٍ ما لم يستحلّه)، فإنها أرادوا بأهلِ القبلةِ بلام التعريف ما قدَّموا لبيان نعتهم بقولهم: ونُسمّي أهل قبلتنا مُسلمين مُؤمنين، ما داموا بها جاء به النبيُّ صلى الله عليه وسلم معترفين، إذ أهلُ القبلة في التّحقيق هم الذين جمعوا بين استقبال القبلة والتّصديق بها جاء به النبيُّ صلى الله عليه وسلم، فيكون معنى قولهم ذلك، أيّ: لا نكفّر أحداً من أهل الإيهان والإسلام بذنبٍ ما لم يستحلّه، وإنّها شرطوا استحلالَ الذّنبِ دون ارتكابِه من غير استحلال، لأنه إذا استحلّ صار راداً لحكم الله تعالى، لأن التّحليل والتحريم في الأصل من صفات الله تعالى، إذ ليس لأحدِ دونه تحليلُ شيءٍ ولا تحريمُه على الحقيقة، فإذا استحلّ ما حرّم الله تعالى يكون منازعاً فيها تفرّد

<sup>(</sup>۱) أبو زيد الدبوسيّ (ت ٤٣٠ هـ): عبيد الله بن عمر بن عيسى القاضي، صاحب كتاب الأسرار، والتقويم للأدلة. قال السمعاني: كان من كبار فقهاء الحنفية، بمن يضرب به المثل، توفي ببخارى سنة ثلاثين وأربعائة، وهو أحد القضاة السبعة.

<sup>(</sup>٢) هو (تقويم الأدلَّة) أو (تقويم أصول الفقه)، أو (التقويم للأدلَّة)، أو كما سمّاه الشّارح. والعبارة التي استحضرها الشّارح موجودةٌ فيه تحت عنوان: القول في تحديد الإجماع، ص: ٣٠، تحقيق الميس، دار الكتب العلمية.

الله تعالى به، فيكون مُنازِعَه في الربوبيَّة، فيكفر بذلك، وامتناعُهم عن تكفيره إذا لر يستحلَّ، فلأنه مُتمسِّك بالإيمان، ومحلَّه القلب، وباشر المعصية بجوارحِه، والمعصية ضدُّ الطاعة لا ضدُّ الإيمان، وإنّما ضدُّ الإيمان هو الكفر، ومحلُّهما القلب، فإذا وُجِدَ أحدهما بَطَلَ الآخرُ، لاستحالة اجتماع الضِّدَّين في محلِّ واحد في وقت واحد، وأمّا المعصية والطاعة فمحلُّهما الجوارح، فلا تتعدّى المعصية عن المحلِّ المباشر لها إلى محلِّ الإيمان بدون اعتقاد الحلِّ.

### [ الردُّ على المرْجِئة ]

وأمّا قولهم: (ولا نقولُ لا يضرُّ مع الإيهانِ ذنبٌ لمن عَمِلَه)، فإنها قالوا ذلك ردّاً على المرجئة الخبيثة، حيث زعموا: لا يضرُّ المؤمنَ ذَنَبٌ لمن عمله، وهو خلاف النّصوص السمعية، فقد ورد الكتابُ بوعيد أصحاب الكبائر، ووردت الأخبارُ المستفيضة في تعذيب أصحاب الكبائر وشفاعتهم، وعلى ذلك إجماعُ أهل السُّنة والجهاعة.

وأمّا قولهم: (ونرجو للمحسنين من المؤمنين)، فإنها قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ هَلَ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَنُ ﴾ [الرحمن: ٦٠]، ولقوله تعالى: ﴿ جَزَآءُ وِفَاقًا ﴾ [النبأ: ٢٦]، والجزاءُ الوفاقُ هو المجازاةُ على الإحسان بالإحسان، وعلى الإساءة بالإساءة.

فإنَّ قيلَ: إنَّ النَّص يدلُّ على يقين الإحسان، إذَّ حرف الاستفهام من الله تعالى على التقرير والإيهان، لأنه يستحيلُ أنَّ يستفهم، لأنه لريزلَ عالمًا، فلمَ قالوا: نرجو عيلَ: المجازاة بالإحسان على التقرير والإيجاب كها ذكرتَ، لكنَّ بشرط الإتيانِ به إلى دارِ الجزاء،

وهو قوله تعالى: ﴿ مَن جَاءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُ, خَيْرٌ مِنْهَا وَهُم مِن فَزَع يَوْمَيِدٍ عَامِنُونَ ﴾ [النمل: ٨٩]، ولا يُتيَقَّنُ (١) من كلِّ مُحْسِن الإتيانُ بإحسانه، فاستعملوا الرَّجاءَ بظاهر إحسانهم في الحال، لا على تحقيق الإتيانُ في المآل.

#### وأمّا قولهم: (ولا نأمنُ عليهم).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ رضي الله عنه: لر يريدوا به: لا نأمَنُ على زوال الإيهان بكبيرة تُوجَد منهم، وإنَّها أرادوا أنْ: لا نأمنُ عليهم أنْ يبدرَ من واحدٍ منهم ما يحبطُ عَمَلَهُ من كُفِّرٍ أو نفاقٍ، أو ما يحبطُ ثوابَه من عُجْبِ أو منِّ أو كبيرةٍ، فيعاقب عليها.

وأمّا قولهم: (ونستغفرُ لمسيئِهم)، فإنها قالوا ذلك لما أُمِرَ المسلمون بالاستغفار، بعضُهم لبعض، ولما أُمِرَتُ الملائكةُ والأنبياءُ عليهمُ السلام بالاستغفار للمؤمنين، فوجبَ الاقتداءُ بهم.

وأمّا قولهم: (ونخافُ عليهم)، كما نخاف على أنفسنا، ونستغفرُ لهم كما نستغفرُ للأنفسنا، إذَّ المؤمنون كالحِسَد الواحد بحُكِم الإيمان والتوحيد، وعلى ذلك ورد الخبر: المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكى بعضُه تداعى باقِيه بالسَّهر(٢).

<sup>(</sup>١) في الأصل: ينتقض، تحريف.

<sup>(</sup>٢) قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم: «مَثلُ المؤمنين في توادِّهم وتراحُمِهم وتعاطُفِهم مثلُ الجسد، إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائرُ الجسد بالسّهر والحمّى». رواه البخاري ومسلم، واللّفظ لمسلم.

وأمّا قولهم: (ولا نقنطهم)، فإنها قالوا ذلك فإنهم على التوحيد والهدى، والقنوطُ من أوصاف الضّالَين لقوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ ۗ إِلَّا ٱلضَّالُونَ ﴾ [الحجر: ٥٦].

وأمّا قولهم: (والأمْنُ والإياسُ ينقلانِ عن الملَّة)، لأنَّ الله تعالى وَعَدَ وأَوْعَدَ، وهو قادرٌ عليهما، ففي الأمنِ عمّا أوعدَ ظَنُّ العجزِ عن العقوبة، وفي الإياسِ عن الرَّحمة ظَنُّ العجزِ عن العَفْو والمغفرة، وكلُّ واحدٍ منهما ناقلٌ عن الملَّة.

## [ العبوديَّةُ هي السَّبيلُ ]

وأمّا قولهم: (وسبيلُ الحقّ بينهما لأهلِ القِبْلَةِ)، يعنون بالسَّبيلِ بينهما الوقوفَ بين الحنوفِ والرَّجاءِ، إذْ هو حقيقةُ العبوديَّة، قال الله تعالى: ﴿ نَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَلِمَعَا وَمِمّا رَزَقَنَهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [السجدة: ١٦]، وكذلك رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا(١)، وقال تعالى: ﴿ أُولَيْهِكُ ٱلّذِينَ يَدْعُونَ يَبْنغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتُهُ،

<sup>(</sup>١) هذا مرويٌّ في شعب الإيهان للحافظ البيهقيِّ بإسناده عن مطرِّفٍ وشعبةَ. وبإسناده عن شيخه أبي عبدالرَّحن السُّلميِّ إلى أبي على الرُّوذباريِّ رحمه الله تعالى أنه قال: الخوفُ والرجاءُ هما كجناحي الطَّير، إذا استويا استوى الطيرُ وتمَّ طيرانُه، وإذا نقصَ واحدٌ منها وقع منه النَّقص، وإذا ذهبا جميعاً صارَ الطَّائر في حدِّ الموت.

وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ وَإِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَعْدُورًا ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وأمّا قولهم: (ولا يخرجُ العبدُ من الإيهانِ إلا بجحودِ ما أدخله فيه)، فمعناهُ أنهم بالتّصديق والقبول دخلوا في الإيهان، فالحروج منه -نعوذ بالله تعالى- يكون بالرّدّة والتكذيب.

والأصلُ في هذا أنَّ الدُّخولَ في الإسلام يكون بإيهانِ الجُمَّلة، وهو التَّصديق بوحدانيَّة الله عليه، وبها جاء به محمَّد صلّى الله عليه وسلَّم من عند الله، وجميعُ ما يجبُ اعتقادُه فقد دخل تحتَ هذه الجملة، فالعبدُ: مؤمنٌ بإيهان الجملة، لا يخرجُ منه إلا بجحود كلِّه، أو بجحود شيءٍ منه عند التَّفصيل؛ إذ رَدُّ بعضه كرَدِّ كلِّه.

### [ الإيهانُ هو التَّصديقُ وأهلُه في أَصْلِه سواءٌ ]

ثُمَّ ذكر الطّحاويُّ قولَهم في إيمان الجملة، فقالوا:

(الإيمانُ هو: الإقرارُ باللِّسان، والتَّصديقُ بالجنان).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ رحمهُ الله: أرادوا بهذا ظاهرَ الإيهان الذي يُوقَف عليه، وتُعَلَّق به أحكامُ الإيهان، يدلُّ عليه قولهم: والتصديق بالجنان، إذَ مجرَّدُ الإقرار لا يكون إيهاناً بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ اللّاخِرِ وَمَاهُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ يكون إيهاناً بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ اللّاخِرِ وَمَاهُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨]، وقد كانوا يقولون آمنًا بالسنتهم، فلم يكن ذلك إيهاناً، حيث نفي الله تعالى عنهم الإيهان، وأخبر أنَّ محلَّ الإيهان هو القلوب، فقال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا الرَّسُولُ لَا يَحَزُنكَ

الذيرَ يُسَكِرِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُواْ ءَامَنَا بِأَفْوَهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ [المائدة: ٤١]، وكانوا يعترفون بالسنتهم دون التصديق بقلوبهم، فلم يكن مجرَّدُ إقرارهم إيهاناً، وقال تعالى: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَا قُلُ لَمْ تُؤْمِنُواْ وَلَكِن قُولُواْ أَسَلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي وَيُواْ أَسَلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قَلُولِهُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤]، فثبت أنَّ الإيهانَ هو التَّصديق بالقلب، وأنَّ الإقرارَ باللِّسان لتعليقِ الأحكام، ولا اطّلاعَ على ما في القلوب إلا لربِّ العالمين.

وأمّا قولهم: (وأنَّ جميعَ ما أنزلَ الله تعالى في القرآنِ، وجميعَ ما صحَّ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم من الشَّرْعِ والبيانِ كلَّه حتُّ).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: إنَّها ذكروا هذا الفصَّلَ تأكيداً ومبالغةً على المواظبةِ على الإيهان بطريق الإجمال، ليكونَ إيهانُه محتوياً على كلِّ ما يجبُ أنْ يؤمنَ به مُملةً.

وأمّا قولهم: (والإيهانُ واحدٌ)، فإنها قالوا ذلك؛ لأنَّ الأصلَ في الإيهان هو الإيهانُ بالله تعالى وجميعِ ما يجبُ أنَّ يؤمن به من الملائكة والكتب والرّسل وباليوم الآخر، وغيرِ ذلك، فهو كلَّه داخلٌ تحت الإيهان بالله تعالى، إذَّ هو ربُّ العالمين، وما سواه فهو مُحدَثُ مملوكٌ له ملكَ إيجادٍ وتخليقٍ، فهذا معنى قولهم: الإيهانُ واحدٌ.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَكُفُرُ بِالطَّاعَوْتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ فَقَدِ اللهِ فَقَدِ اللهِ فَقَدَ اللهِ مَا اللهُ اللهُ عَلَيْمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والوثقى هي الوكادة التامَّة، فصار الإيمانُ بالله جامعاً لكلِّ ما يجب أنْ يؤمن به، إذْ كلُّ ذلك له ومنه، فلا

تزول<sup>(۱)</sup> الوكادةُ التامَّةُ الثَّابِتةُ بشهادةِ هذا النصَّ إلا بجحودِ شيءٍ مما تضمَّنه إيمانُ الجملة.

### وأمَّا قولهم: (وأهلُه في أصْلِه سواءٌ).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: أرادوا أنَّ أهلَ السَّماء والأرضِ في أصلِ الإيمانِ على السَّواء، إذَّ إيمانُ أهلِ السَّماء وأهلِ الأرضِ واحدٌّ، وكذا إيمانُ الأوَّلينَ والآخرينَ واحدٌّ، وهو النَّصديقُ بوحدانيَّةِ الله تعالى، وبكلِّ ما يجب الإيمانُ به جملةً لقوله تعالى: ﴿ فَمَن يَكُفُرُ إِلطَاغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللّهِ فَقَدِ اَسْتَمْسَكَ بِالْعُهُوَ الْوُثْقَى لَا انفِصامَ لَما واللّهُ سَمِيعً عَلِيمً ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وأهلُ الإيمان في هذا الأصل سواءٌ من حيث التبرِّي من الكفر، والمدخولُ في الإيمان، ومن حيث أداءُ الإيمان، فلا يكونُ إيمانُ الأوَّلينَ غيرَ إيمانِ الآخرين، وألد كلُهم آمنوا بألوهيَّة الله تعالى، ووحدانيَّة، وقدمة، وقدرته، وما جاءَ من عنده.

وأمّا قولهم: (والتَّفاضلُ بينهم بالحقيقةِ والتَّقوى، ومخالفةِ الهوى، وملازمةِ الأوْلى).

قال القاضي أبو حَفُصِ الغزنويُّ: عَنُوا بالتفاضل التفاوتَ في أوصاف الإيهان من الثقل والاستنارة والإضاءة. كما رُوي في الخبر: لو وُزِنَ إيهانُ أبي بكرٍ وإيهانُ أمَّتي لرَجَحَ عليهم (٢).

<sup>(</sup>١) في الأصل: يرون، وهو تحريفٌ، والله أعلم.

 <sup>(</sup>٢) روئ الحافظُ البيهقيُّ رحمه الله في شعب الإيهان بإسناده إلى عمرَ بن الخطّابِ رضي الله عنه أنه قال: لو
 وُزِنَ إيهانُ أبي بكُرِ بإيهانِ أهملِ الأرضِ لرَجَح بهم.

وكما ورد في الخبر: يخرج من النَّار مَن كان في قلبه وَزُنُ كذا من إيمانٍ (١). وهذا كلَّه بيانٌ لثبوتُ التفاوت في ثواب الإيمانِ.

وأمّا قولهم: (والمؤمنون كلُّهم أولياءُ الرَّحمن، وأكرمُهم عند الله أطوعُهم له وأتبعُهم للقرآن).

وإنَّمَا قالوا: هم أولياءُ الرَّحمنِ لقوله تعالى: ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَنتِ إِلَى النَّوْرِ ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، وقوله تعالى: ﴿ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [محمد: ١١].

وأمَّا قولهم: (وأكرمُهم عند الله أطوعُهم وأتبعُهم للقرآن)، فإنها قالوا ذلك لقوله

<sup>(</sup>١) روى البخاريُّ في صحيحه أنَّ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلّم قالَ: «يدخلُ أهلُ الجنَّةِ الجنَّة، وأهلُ النَّارِ النَّارَ، ثمَّ يقول الله تعالى: أخرجوا من كان في قلبه مثقالُ حبَّةً من خَرَّدَل من إيهان، فيخرجون منها قد اسودوا، فيلقون في نهر الحيا، أو الحياة -شكَّ مالكٌّ- فينبتون كها تنبت الحبَّة في جانب السَّيل، ألرُّتَرَ أنها نخرج صفراء ملتويةً».

وروى البخاريُّ في صحيحه أيضاً من حديث أنس رضي الله عنه أنه قال: «سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلّم يقول إذا كان يومُ القيامة شفعتُ، فقلتُ: يا ربِّ، أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة، فيدخلون، ثمَّ أقوى: أدخل الجنة من كان في قلبه أدنى شيءٍ، فقال أنس: كأني أنظر إلى أصابع رسول فيدخلون، ثمَّ أقوى: أدخل الجنة من كان في قلبه أدنى شيءٍ، فقال أنس: كأني أنظر إلى أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم». وهذا الحديث الصحيح يبطلُ ما زعمه ابنُ خزيمة في كتابه (التَّوحيد) من أنَّ: جميع الأخبار التي وردت في شفاعة النبيِّ صلى الله عليه وسلم في إخراج أهل التَّوحيد من النّار إنها هي ألفاظ عامنة مرادها خاصٌّ، كما قاله بنصّه، لورود الشَّفاعة الشَّريفة على هذا النّحو العامِّ. والتَّوفيق بين الأخبار لا يكونُ بردِّ شفاعة النبيِّ صلى الله عليه وسلّم.

تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَنْقَنكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣]، ولما رُوِيَ عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أنه قال: لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ، ولا لأبيضَ على أسودَ؛ إلا بالتقوى (١٠).

وهذا منهم إخبارٌ بأنَّ التفاضُلَ والتفاوتَ بين المؤمنين في الدرجات إنّما يكون في الطواعيَّة لله عزَّ وجلَّ واتِّباع القرآن.

وأمّا قولهم: (وإنَّ الإيهان هو الإيهان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر؛ خيره وشرِّه، وحلوه ومرِّه، من الله تعالى، ونحن مؤمنون بذلك كلِّه، لا نفرِّق بين أحدٍ من رسله، ونصدِّقهم كلَّهم على ما جاؤوا به).

قال أبو حفص الغزنويُّ وغيرُه: وإنَّما قالوا هذا الفَصْل تفصيلاً لإيهان الجملة، لقولِه تعالى: ﴿ عَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أَنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ وَالمُؤْمِنُونَّ كُلُّ ءَامَنَ بِاللّهِ وَمَلَتَهِكِيهِ وَكُنْهِ وَرُسُلِهِ وَكُنْهِ وَكُنْهِ وَكُنْهِ وَرُسُلِهِ وَكُنْهِ وَكُنْهِ وَكُنْهِ وَكُنْهِ وَكُنْهِ وَكُنْهِ وَكُنْهِ وَكُنْهُ وَكُنْهُ وَكُنْ اللّهِ وَمَا أَنزِلَ إِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ وقولِه تعالى: ﴿ فُولُواْ ءَامَنَ بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ اللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَهِ عَمْ وَإِنْهَ مَا لَيْ وَيَعْفُونَ وَأَلْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِي مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِي اللّهِ وَمَا أُوتِي فَالْبَيْوُنَ مِن زَيِهِ مِن لَا نُولِ إِلَى إِنْهُمْ وَنَعَنْ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ولما رُوي في النّبِيوُن مِن زَيِهِ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَعَنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ولما رُوي في

<sup>(</sup>١) رواه الإمام أحمد في المسند.

<sup>(</sup>٢) قوله: (وهذا). إشارة إلى قول المؤمنين في الآية الكريمة: وإليك المصير، فإنَّه إيهاءة إلى اليوم الآخر.

الخبر المشهور، وهو سؤالُ جبريلَ عليه السلام، فقال: يا رسول الله، ما الإيهان؟ فقال: شهادةُ أنَّ لا إله إلا الله وأنَّ محمداً عبده ورسوله، وتؤمن بملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والفدرِ خيرِه وشرِّه من الله تعالى، ثمَّ قال: يا رسول الله، ما شرائع الإسلام؟ فقال: إقامةُ الصلاة، وإيتاءُ الزكاة، وصومُ شهر رمضان، وحجُّ البيت، والاغتسال من الجنابة، وفيه دليلٌ أنَّ الإيهانَ هو الإقرارُ والتصديقُ، وأنَّ العملَ شهرائِعُه().

# [ القولُ في أهلِ الكبائرِ والردُّ على الخوارج ومَن تَبِعَهُم ]

ثمَّ ذَكَرَ الطَّحاويُّ قولَهم في أصحاب الكبائر.

وأمّا قولهم: (وأهلُ الكبائرِ في النّار لا يخلّدون إذا ماتوا وهم موحّدون)، فقد احتجّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُثْمَرُكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآهُ ﴾ [النساء: ١١٦].

قال الشيخُ أبو منصورٍ وجميعُ علماءِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ:

هذه الآيةُ حُجَّةٌ لنا على الخوارج، فإنَّ بعضَهم يقولون: إنَّ الدُّنوبَ كلَّها إشراكُ بالله تعالى، فمن ارتكبَ ذنباً صغيراً أو كبيراً فإنه يكفر، وبعضهم يقولون: إنَّ الكبائرَ منها شِرُكٌ دون الصَّغائِر.

<sup>(</sup>١) هذا الخبر رواه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرهما.

أمّا الحجَّة على الفريق الأوّل من الخوارج؛ فلأنّ الله تعالى فَصَلَ بين الشِّرك وبين ما دونه، وأخبرَ أنَّ الشركَ غيرُ معفوِّ، وأطمع (') في مغفرة ما دونه، حيثَ علَّق غفرانها بالمشيئة، وجائزُ الوجود يعلَّق بالمشيئة دون الممتنع وجوداً، ولو كان الكلُّ إشراكاً لكان خُلُفاً في خبر الله، تعالى عن ذلك.

وأمّا الحجّة على الفريق الثاني؛ فكذلك، لأنهم جعلوا الكبيرة شركاً بمعنيً، وذلك المعنى موجودٌ في الصغيرة، وهو قولهم أنه ينقضُ ما عاهدَ الله أنَّ لا يعصيه، ولا يخالفَ أمرَه، والذَّنبُ سواءٌ قلَّ أو كَثُرَ فهو عصيان، فإمّا أنَّ نلزمهم بالإشراك بسبب الصغيرة بهذا المعنى، فتكونُ الآية حجَّة عليهم، أو نلزمهم أنَّ يمتنعوا عن إطلاق اسم الشرك على الكبيرة بهذا المعنى كما في الصغيرة، فتدخلُ الكبيرةُ تحت قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ لاَيغْفِرُ أَن الكبيرة بهذا المعنى كما في الصغيرة، فتدخلُ الكبيرةُ تحت قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ لاَيغْفِرُ أَن اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عليهم.

وأمّا قولهم: (وإنْ لم يكونوا تائبينَ، بعد أنْ لقوا الله تعالى عارفينَ، وهم في مشيئته وحُكْمِه إنْ شاءَ غفرَ لهم، وإنْ شاءَ عذبهم)، وهو مذهبُ أهل السُّنَّة والجهاعة؛ أنَّ الكبائرَ والصغائرَ كُلَّها في مشيئة الله تعالى، إنْ شاء عذَّب عليها بعدله، وإن شاءَ عفا عنهم بها معهم من الإيهان.

وأمَّا قولهم: (وإنْ شاءَ عذبهم في النَّار بقدْرِ جنايتُهم بعدْلِه)، فإنَّما قالوا ذلك ردًّا

<sup>(</sup>١) في الأصل: والجمع، وصحَّحنا اللفظَ من شرح الغزنويِّ على الطحاويَّة، تحقيق الشيخ حازم الكيلاني ود. محمد نصار.

على المرجئة الخبيثة، حيثُ يزعمون أنَّ المؤمنَ لا يدخل النَّارَ، وقد دلَّتُ نصوصُ الوعيد من الكتاب والسُّنَّة على جواز تعذيبِ صاحبِ الكبيرةِ بقدرِ ذنبه، وبهِ قال أهلُ الحقِّ.

وأمّا قولهم: (ثمَّ يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشّافعين من أهْلِ طاعته)، فإنّا قالوا ذلك بدلالةِ نصوصِ الشَّفاعة من الكتاب والسُّنَّة المشهورة، وفيها خروجُ صاحب الكبيرة من النّار، فيكون ردّاً على المعتزلة.

وأمّا قولهم: (ذلك بأنَّ الله تعالى مولى أهْل معرفته، ولم يجعلهم في الدّارَين كأهْل نكرته)، فإنها قالوا ذلك لما دلّت الدّلائلُ العقليَّةُ والسمعيَّةُ على انتفاءِ التَّسوية بين المؤمنِ والكافرِ، منها قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡرَحُوا ٱلسَّيِّعَاتِ أَن بَخَعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا والكافرِ، منها قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْرَحُوا ٱلسَّيِّعَاتِ أَن بَعَعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَوْلُوا ٱلصَّلِحَتِ سَوَآءُ عَياهُمْ وَمَعَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَعَكُمُونَ ﴾ [الجاثية: ٢١]، أخبر أنه لا يُسَوِّي بين الفريقين، ثُمَّ صرَّح أنَّ أحدَهما هُمُ الذين آمنوا، فكان الفريقُ الآخرُ هُمُ الذين كفروا، وقد نفى التَّسوية بينهما في المحيى والمهات، وصاحبُ الكبيرة بمن آمنَ وعمل الصالحات.

ولقول النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم حين نادى منادي المشركين يومَ أحدٍ فقال: لنا هبل ولا هبل لكم. ألا تجيبونه؟ فقالوا: ما نقول؟ فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: قولوا: الله مولانا ولا مولى للكافرين (١)، معناه: الله معيننا وناصرُنا ومتولِّبي أمورِنا.

<sup>(</sup>١) رواه البخاري.

ولأنَّ الحكمةَ توجبُ تفضيلَ أهْلِ المعرفةِ على أهل النَّكِرة، فلو خلَّدهما جميعاً في النَّار بَطَلَت التَّفرقةُ وثَبَتَت التَّسويةُ، فثبَتَت التَّفرقة بين أهل المعرفة والنَّكِرة.

وبدلالة السَّمْع والحكمةِ.

### [ الدعاءُ بالموافاةِ على الإسلام ]

وأمّا قوطم: (اللَّهم يا وليَّ الإسلام وأهلِه، مَسِّكْنا بالإسلام حتى نلقاكَ به)، فإنّا طلبوا الثَّباتَ على الإسلام إلى الموتِ، لأنَّ السعادة الأبدية تحصُل به، وخُلِقَتُ هذه الدَّارُ مطيَّةً إليها، ولَزِمَت التّكاليف لأجلها، فَوَجَبَ طلبُ الثَّباتِ على ما به يُتوصَّل إليها، وهو لقاءُ الله تعالى بالإسلام، ولذلك طَلَبَ ذلك خيارُ الخليقة، قال يوسف صلوات الله عليه حين استقرَّ في الملك: ﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثُ فَاطِرَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيّ في ٱلدُّنيًا وَٱلْآخِرَةِ قَوَفَنِي مُسْلِمًا وَٱلْحِقْنِي بِٱلصَّلِحِينَ ﴾ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيّ في ٱلدُّنيًا وَٱلْآخِرَةِ قَوَفَنِي مُسْلِمًا وَٱلْحِقْنِي بِٱلصَّلِحِينَ ﴾ السَمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيّ في ٱلدُّنيًا وَٱلْآخِرَةِ قَوَفَنِي مُسْلِمًا وَٱلْحِقْنِي بِٱلصَّلِحِينَ ﴾ السَمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيّ وَلَا غيرُه.

ولأنَّ المؤمنَ بين الخوفِ والرجاءِ إلى الموت على مِلَّـة الإسلام، فَوَجَب الاهتهامُ بسؤال الموافاة بالإسلام.

ثُمَّ ذَكَرَ الطحاويُّ رضي الله عنه قولهم في معاملة أهْلِ القبلة في حياتهم ومماتهم.

وأمّا قولهم: (ونرى الصَّلاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرِّ وفاجرٍ من أَهْلِ القِبْلة)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ الامتناع من الصَّلاةِ خَلَف أهل القبلة يورث نِقْمَةَ البِدُعَةِ، والقولَ بإنكار أهلِ الكبائر، وقد قامَ الدَّليلُ على فسادِ ذلك.

ولأنَّ أَصْحَابَ رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يُصلُّون خلف الجبابرة من بني أميَّة، وعن ابن عمرَ رضي الله عنه قال: إذا دَعوْنا إلى الرَّحن أجبناهم، وإذا دعونا إلى الشَّيطان تركناهم.

وأمّا قولهم: (وعلى مَنْ ماتَ مِنْهُم)، فإنّا قالوا ذلك لأنّا نُدِبُنا إلى الاستغفار لأهلِ القبلة، والصّلاة على الله على الله عليه وسلم القبلة، والصّلاة على الله عنه، وأمّا قطاعُ الطّريق وأهلُ البَغي إذا قُتلوا في حال المحاربة بالصّلاة على ماعز رضي الله عنه، وأمّا قطاعُ الطّريق وأهلُ البَغي إذا قُتلوا في حال المحاربة لريصلً عليهم، لأنّهم من أهل اللّعن، والصّلاة ضِدُّ اللّعن، ولأنهم باينوا المسلمين بالحرب والدّار، فألحقوا بترك الصلاة عليهم عقوبة، وأمّا من يقتل الناس خُفية لأخّذِ أموالهم فهو ساع في الأرض بالفساد، كقطّاع الطّريق، فألحق بهم بترك الصّلاة عليه.

وأمّا قوهُم: (ولا ننزلُ أحداً مِنهم جنّة ولا ناراً)، فلأنّ ذلك إخبارٌ على الغيب، وذلك لا يكون إلا بطريق الوَحي، ولا وَحيَ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأنّ تبديلَ الأحوال في حَقِّ غيرِ الأنبياءِ في آحادِ المحسنينَ والمسيئينَ جائزٌ على ما يكون سَبَقَ في علم الله تعالى، وذلك غَيّبٌ عنا، فيكونُ إنزالُ المحسنِ بظاهر حاله الجنّة قولاً بها لا علم له، وذلك لا يجوز، وكذا إنزالُ المسيءِ بظاهر حاله النّارَ يكون تألّياً على الله عزّ وجل، وذلك باطلٌ محظورٌ.

وأمّا قولهم: (ولا نشهدُ عليهم بكفرٍ ولا بشركٍ ولا نفاقٍ)، فإنها قالوا ذلك لأنَّ الظنَّ بذلك من غير ظهور ذلك يكون ظنّاً، واتّباعُ الظنِّ محظورٌ، قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا

الَّذِينَ ءَامَنُواْ اَجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِنَ ٱلظَّنِ إِنَ بَعْضَ الظَّنِ إِنَّهُ ﴾ [الحجرات: ١٢]، ولأنه تبعٌ لما خفي علمه، وذلك حرامٌ، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ، عِلْمُ ﴾ [الإسراء: ٣٦].

قال بعضُ أهل التَّحقيقِ: إذا سُئِلَ عن المؤمن المحسن بعينه: أينَ هو؟ فالجوابُ أنَ يقالَ: إنَّ من ماتَ على الإيهانِ وأداءِ الفرائضِ والواجباتِ، تائباً من الكبائر، مُستغفراً من الصغائر فهو في الجنَّة، وإذا سُئِلَ عن جماعة المسلمين: أينَ هم؟ فالجوابُ أنَّ يقال: هم في الجنَّة، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَيلُوا الصَّلِحَتِ كَانَتُ لَمُمْ جَنَّتُ الفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ [الكهف: الجنَّة، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَيلُوا الصَّلِحَتِ كَانَتُ لَمُمْ جَنَّتُ الفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴾ [الكهف: ١٠٧]، وإذا سُئِلَ عن كافرٍ بعينه يقول: إنَّ ماتَ على كُفُرِه فهو في النّار، وإذا سُئِلَ عن جميعٍ ﴾ جماعةِ الكافرين، فالجوابُ أنَّ يقالَ: هم في النّار، لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱلفُجَّادَ لَفِي جَعِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٤].

وأمّا قولهم: (ونَذَرُ سرائِرَهم إلى الله تعالى)، فلأنه هو المطَّلع عليها دون العباد، فوجب تفويض ذلك إلى الله تعالى.

### [ الامتناعُ عن قتالِ المُسْلِم ]

وأمّا قولهم: (ولا نرى السَّيفَ على أمَّة محمّد صلّى الله عليه وسلم، إلا من وَجَبَ عليه السَّيفُ)، فإنّا قالوا ذلك لقول الرَّسول صلى الله عليه وسلم أُمِرْتُ أنَّ أقاتلَ النّاس حتّى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا منّى دماءَهم وأموالهم إلا بحقِّها(١)،

<sup>(</sup>١) رواه البخاريّ ومسلم، بأكثر من لفظ.

ومعنى قوله: إلا بحقِّها، الرِّدَّةُ والقَصاص.

# [ عدمُ الخروجِ على الإمامِ وإنْ جـارَ ] [ والصَّبْرُ والدعاءُ له بالصلاح والمعافاةِ أَحْسَنُ ]

ثمَّ ذكر الطحاويُّ قولهم في طاعة أولي الأمر.

وأمّا قولهم: (ولا نرى الخروجَ على أَيْمَّتنا وولاةِ أمورنا وإنْ جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزعُ يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله تعالى فريضةً)، فإنّا أرادوا بذلك إذا دَعَوُا الرَّعية إلى طاعَةِ الله تعالى، وما فيه مصلّحةُ العامَّة، وأما إذا دَعَوُا إلى المعصيةِ فلا طاعةَ، لقول النبيِّ صلّى الله عليه وسلَّم: لا طاعةَ لمخلوق في معصية الخالق(١).

ثُمَّ ذكر الطحاويُّ قولهم كونَ الصَّبْر والدعاءِ للولاة بالصَّلاح أفضلَ.

وأمّا قولهم: (وندعو له بالصّلاح)، فهذا بيانٌ منهم أنَّ الدعاءَ لهم بالصَّلاحِ أصلحُ من الدُّعاء عليهم، فإنّا قالوا ذلك لما في الدُّعاء لهم بالصّلاح من المصالح المتنوِّعة من رجاءَ الإجابة، وفيها عمومُ الصَّلاح للوالي والرعيَّة والتألُّف لقلوبهم والتَّسكين لما بهم من الفساد.

<sup>(</sup>١) رواه أحمد في مسند،، وروئ الترمذيُّ في جامعه (باب ما جاءَ لا طاعةَ لمخلوقِ في معصيةِ الخالقِ) عن نافع بن عمر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «السَّمع والطَّاعة على المرُّء المسلم فيها أحبَّ وكره؛ ما لريؤمزُ بمعصيةٍ، فإنَّ أُمِرَ بمعصيةٍ فلا سمعَ عليه ولا طاعةَ».

وأمّا قولهم: (والمعافاة)، أيّ: وندعو لهم بالمعافاة، وهي شاملةٌ لمصالحِ الأديان والأبدان، ففي صلاحِ دينهم صلاحُ دين الرَّعيَّة، لأنهم إذا صلحوا في دينهم حملوا الرعيَّة على أوامر الشَّريعة، فحازوا جزيلَ الثوابِ وجميلَ الذِّكر، وإذا صلحوا في أبدانهم قدروا على القيام بها تحمَّلوا من أمانة الله عزَّ وجلَّ فيها استرعاهم، فقد صحَّ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: السلطان راع على الناس، وهو مسؤول عنهم (1).

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: اللَّهم من ولي من أمر أمّتي شيئاً فرَفَق بهم فارفقُ به، ومن شقَّ عليهم فاشققُ عليه (٢).

وأمّا قولهم: (ونتّبعُ السُّنَة والجماعة)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ السُّنَة طريقةُ الرَّسول صلى الله عليه وسلَّم، وهي المفضية إلى الجنَّة وحُسْنِ العاقبة، فمن سَلكَها أفضت به إلى النَّجاة من العقوبة والفوز بالجنَّة، إذْ هي طريقةُ من قامت الآياتُ والبراهينُ على كونِه رسولَ الله، وإنّما بُعث ليُقتدئ به، قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا الله وَأَطِيعُوا

<sup>(</sup>١) أخرج البخاريُّ رحمه الله تعالى في صحيحه في كتاب (العتق) من (باب كراهية التَّطاول على الرَّقيق) أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كلُّكم راعٍ فمسؤولٌ عن رعيته، فالأميرُ الذي على النّاس راعٍ وهو مسؤولٌ عنهم، والرَّاة راعيةٌ على بيت بعلها وولده وهي مسؤولٌ عنهم، والرَّاة راعيةٌ على بيت بعلها وولده وهي مسؤولٌ عنهم، والعبد راعٍ على مال سيِّده وهو مسؤولٌ عنه، ألا فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيته».

<sup>(</sup>٢) رواه مسلم بلفظ آخر في كتاب (الإمارة) باب (فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر والحتّ على الرّفق بالرعيّـة والنهي عن إدخال المشقّـة عليهم).

أَرْسُولَ ﴾ [النساء: ٥٩]، فيجبُ سلوكُ طريقته واتّباعُها، كذلك يجب اتّباع الجماعةِ الداعيةِ الذين إلى طريقة الرّسول صلى الله عليه وسلم، وهم الصحابةُ رضوان الله عليهم، ثمّ الذين اتّبعوهم بإحسان، فاتّباعُهم هُدئ، وخلافُهم بدعةٌ وضلالٌ.

#### [ اجتنابُ الفُرْقةِ والشُّذوذِ ]

وأمّا قولهم: (ونجتنبُ الشُّذوذَ والخلافَ والفُرْقَةَ)، فإنّا قالوا ذلك لما سبقَ بيانُه غيرَ مرَّة أنَّ إجماعَ الأُمَّة الهادية؛ وهم الصَّحابة والتّابعون ومن سَلَكَ سبيلهم، حُجَّةٌ من حجج الله تعالى موجبةٌ للعلم قطعاً، وسبيلُهم إجماعُهم، وقد توعّد بالنّار على ترك سبيل المؤمنين كما توعّد بها على ميثاقه الرَّسولُ، وقد تواتر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: لا تجتمع أمّتي على ضلال أبداً (1)، وقال صلى الله عليه وسلم، من فارقَ الجماعة شبراً فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه (٢)، فَثَبَتَ بالدليل القاطع أنَّ خلافَ السُّنَة

<sup>(</sup>١) قال الإمامُ البيضاويُّ في المنهاج الأصوليِّ: الإجماعُ حُجَّةَ خلافاً للنَّظام والشَّيعة والخوارج، لنا وجوه... الثالث: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «لا تجتمع أمّتي على خطأ» ونظائره، فإنها وإن لر تتواتر آحادها، لكن القدر المشترك بينها متواتر. اهـ

<sup>(</sup>٢) أخرج البخاريّ في صحيحه في كتاب (الفتن) من باب (قول النبيِّ صلى الله عليه وسلم: سترون بعدي أموراً تنكرونها)، من حديث ابن عباس رضي الله عنها، قال صلى الله عليه وسلم: «من رأى من أميره شيئاً يكرهُه فليصبر عليه، فإنه من فارق الجهاعة شبراً فهات إلا مات ميتة جاهليَّة». وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب (الإمارة) من باب (الأمر بلزوم الجهاعة عند ظهور الفتن وتحذير الدُّعاة إلى الكفر).

والجماعة بدعةٌ وضلالٌ، لأنَّ السُّنَّة إذا تواترت صارت كالمسموع من الرَّسول.

## [ أَهْلُ السُّنَّةِ أَهْلُ عَدْلٍ وأَمانةٍ ]

وأمّا قولهم: (ونحبُّ أهلَ العدْلِ والأمانةِ).

قال القاضي أبو حَفَّصِ الغزنويُّ: أرادوا بأهلِ العَدَّل والأمانةِ أهلَ السُّنَّة والصِّيانةِ من المسلمين، والمتمسِّكين بالعدل من ولاة الأمور.

وأمّا قولهم: (ونُبْغِضُ أهلَ الجور والخيانة)، أهلَ الخلاف والعصيان منهم، والجائرين من ولاتهم، وأرادوا بالحبِّ والبغضِ حبَّ أفعالهم وبغضَ أفعالهم لا ذواتهم، كما قال الله تعالى: ﴿ وَاللّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وقال: ﴿ إِنَّ اللهَ يُحِبُ التَّوْبِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، أي: يحبُّ التوابين لأجل التوبة، لأنه يحبُّ التوبة من عباده، وكذا قوله: ويحبُّ المتطهرين لأجل تطهيرهم، لأنه يحبُّ الطَّهارة.

وأمَّا قولهم: (ونقولُ: الله أعلمُ فيها اشْتَبَه علينا عِلْمُه).

وإنّما ذكروا ذلك تأكيداً لما سَبَقَ بيانُه، كي لا يتشكَّكَ العبدُ عندما يشْتَبِه عليه، لأنَّ حَلَّ جميع المشكلات غيرُ ممكِنِ، فيجب التّفويض إلى الله تعالى.

ونعتقدُ الحقيَّة في كلِّ ما ثَبَتَ عن الله تعالى وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونعرف يقيناً أنَّ عقولَ الحلق قاصرةٌ عن الحِكم البشريَّة، فكيف تُدْرِكُ جميعَ حِكم الربوبيَّة؟ وقال تعالى لنبيِّه صلى الله عليه وسلَّم: ﴿ قُل رَّتِيٓ أَعَلَمُ بِعِدَتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَا

قَلِيلٌ ﴾ [الكهف: ٢٢]، وأخبرَ عن أولئِكَ الخواصِّ بقوله تعالى: ﴿ قَالَ قَآبِلُ مِنْهُمْ صَحَمْ لَيِثْتُمْ فَالُواْ لَبِثْتُمْ قَالُواْ لَكِهُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ ﴾ [الكهف: ١٩]، قالوا ذلك حين اشتبه عليهم مُدَّة لَبَيْهم.

ثُمَّ ذكر الطحاويُّ قولهم في شِدَّة الاعتهاد على ما ثبت بالنقل إذا كان متواتراً أو مشهوراً، حتى ألحقوه بالعقائد.

#### [ الإجماعُ من الأصولِ ]

وأمّا قولهم: (ونرى المسْحَ على الحنَّينِ في السَّفَرِ والحضَرِ، كما جاءَ في الأثـرِ).

قال القاضي أبو حَفْصٍ الغزنويُّ: وإنّما ذكروا ذلك مع كونه من أحكام الفِقّه لِتواتر الأخبار بذلك، ولعمل الصَّحابة والتّابعين بها، حتّى رُوِيَ عن الحسن أنه قال: أخبرني سبعون رجلاً من البدريِّينَ أنّهم رَأُوا رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يَمْسَحُ على خُفّيه، ولأنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم داومَ على مَسْحِ خُفّيه حتّى قُبِضَ، وقد امتنع بعضُ المبتدعة عن ذلك، فخرَجَ الحكم بتواتر الأخبار وإجماع السَّلف عن خبر المجتهدات، والتَحَقق بالأصول، فلذلك ذكره فقهاءُ الملَّة أبو حنيفة وصاحباهُ رضيَ الله عنهم أجمعينَ في فصول العقائد.

ثُـمَّ ذكر الطحاويُّ قولهم في الحجِّ والجهادِ، إذَّ هما من شعائر الإسلام، وليس لهما وقتُّ معيَّن.

# [ الحجُّ والجهادُ ماضيانِ مع الإمام ]

وأمّا قولهم: (والحجُّ والجهادُ فرضانِ ماضيانِ مع أولي الأمرِ من أَئِمَّـة المسلمين بارِّهم وفاجِرِهم إلى قيام السَّاعة، لا يُـبطِلُهما شيءٌ ولا يَنْقُضُهما).

أمّا قولهم في الحبِّ والجهاد إنها ماضيان، فهذا منهم بيانٌ بأنَّ الحبَّ وإنْ كانَ فرضاً على كلِّ مُكلَّف في عمره مرَّة واحدةً، لكنّه سفرُ جهادٍ بالمال والبَدَنِ عند القُدرَةِ، وهو من شعائِرِ الإسلام، فكان كجهادِ العدوِّ، حتى قال بعضُ مشايخنا في تصنيف له: إنَّ الكافر إذا أَحْرَمَ مع المسلمين، وَوَقَفَ بعرفاتٍ، وقضى المناسك، فإنه يحكم بإسلامه لكون الحبِّ من شعائر الإسلام، فيستدلُّ بذلك على تبدُّل ما كان يعتقدُه من الكفر، لأنَّ الإسلام في الحقيقة اعتقادُ دِين الحقي، وكذا الكفرُ اعتقادُ دِين الباطِل، وإنها يُوقَف عليهما بالدَّلائل، إذ الإقرار بالتوحيد دَلَّ على وجوده في القلب.

وكذلك قالَ مشايخنا: إذا قال الحربيُّ والوثنيُّ: أنا مُسلِمٌ، يقبلُ منه، ويجعلُ ذلكَ إسلاماً منه، بخلاف الكافر الكتابيِّ، لأنَّ الأوَّل يعتقد مُطلَق الكفر، والثّاني كافرٌ برسالة بعض الرُّسل مستثنياً باليهوديَّة أو بالنصرانيَّة، فها لم يوجد منه الإيهان برسالة من كَفَر به مع التَّبرِّي من دينه الباطل لا يُحكم بإسلامه، فكانَ الحجُّ كالجهادِ.

وأمّا الجهادُ؛ فهو من خصائِص نبيّنا محمَّد صلى الله عليه وسلم، وهو دعاءٌ إلى دِين الله عزَّ وجلَّ وتوحيده، قال الله تعالى: ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِنْنَةٌ وَيَكُونَ الدِينُ لِلَهِ ﴾ [البقرة: الله عزَّ وجلَّ وتوحيده، قال الله تعالى: ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِنْنَةٌ وَيَكُونَ الدِينُ لِلّهِ عليه وسلم أنه الله عليه وسلم أنه

قال: الجهادُ فَرْضٌ منذ بعثني الله تعالى إلى يوم القيامة، حتّى يقاتلَ آخرُ أمّتي الدَّجّالَ(١).

وأمّا قولهم: (مع أَئِمَّةِ المسلمينَ)، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ الحجَّ والجهادَ فرضانِ يتعلَّقان بالسَّفر، فلا بدَّ من سائسِ ضابطٍ فيهما، يسوسُ النّاسَ ويقاوم العدوَّ.

وأمّا قولهم: (مع بارِّهِم وفاجِرِهِم)، فإنّا قالوا ذلك لأنَّ العصمة غيرُ شرُطٍ في الإمارَة، لأنه مكلَّف بالجرِّي على شريعةٍ معصومةٍ ثَبَتَتُ بالحُجَبَ، فلا يقعُ بفجوره التباسُ، وَرُوِيَ عن عليٍّ كَرَّمَ الله وجهه أنه قال: لا بُدَّ من الإمارة، بَرَّا كان أو فاجراً، فإن كان بَرَّا أقيمت به لحدود، ونفذت به الأحكام، وإنْ كان فاجراً تؤمَّن به السُّبُل، وتُحَسم به مادَّة السُّراق، وعلى ذلك إجماعُ أهل السُّنَة والجهاعة.

وأمّا قولهم: (ماضيانِ إلى قيام السّاعة، لا يُبطلُهما شيءٌ ولا ينقضُهما)، فهذا منهمُ بيانٌ أنَّ كثرةَ المؤنةِ، وبُعْدَ المشقَّةِ، والخوفَ الناشِئ من الأراجيف، لا يكونُ عُذُراً مُسْقِطاً فرضيَّتَهما، فيبطلُ ما ذُكِرَ عن بعض المتأخِّرينَ في الحجِّ أنه مُسْقَطٌ بالخوفِ من قُطّاع الطَّريق ونحوه، فلهذه الوجوه المذكورة في شأنهما ألحقوهما بفصول العقائدِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الطُّحاويُّ عقيدَتهم في الحفظة، وفي مَلَكِ الموت، وفي عذاب القبر، إلى

<sup>(</sup>١) روى أبو داود في سُننه من حديث أنس بن مالك أنَّ رسولَ الله صلّى الله عليه وسلم قال: «ثلاثةٌ من أصلِ الإيهان: الكنتُ عمَّن قال: لا إله إلا الله، ولا تكفره بذنب، ولا تخرجه من الإسلام بعملٍ، والجهادُ ماضٍ منذ بعثني الله إلى أنَّ يقاتل آخرُ أمتي الدَّجالَ، لا يبطله جَوَّرُ جائِرٍ ولا عَدَّلُ عادِل، والإيهانُ بالأقدار».

آخره.

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ بالكرامِ الكاتبينَ)، فإنَّ الله تعالى جعلهم علينا حافظينَ، فإنَّما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَنفِظِينَ ﴿ كَامًا كَنبِينَ ﴿ اللهِ يَعَلَمُونَ مَا تَقْعَلُونَ ﴾ [الانفطار: ١٠-١٢]، فهذا نصُّ صريحٌ في إثباتِ الحفظةِ وكتبةِ أعمال بنيِّ آدمَ.

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ بمَلَكِ الموتِ الموكّل بقَبْضِ أرواحِ العالميـنَ)، فإنّما قالوا ذلك لثبوته بالكتاب والخبر المتواتر.

أمّا الكتابُ؛ فقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَنُوفَىٰكُم مَلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ عَلَى قبض أرواحِ تُرْجَعُونَ ﴾ [السجدة: ١١]، فقد صرَّح تعالى بتوكيله مَلَكَ الموتِ على قبض أرواحِ الخلق، كمّا صرَّح بجعل الملائكة حافظين علينا، فَوَجَبَ الاعتقادُ بحقيًّ تِها.

وأمّا الأخبار في كَوْنِ مَلَكِ الموت موكَّلاً بقبض الأرواحِ ولهُ أعوانٌ؛ فقد وَرَدَت الأخبار متواترةً مستفيضةً.

## [ عذابُ القبر ونعيمُـه ثابتان بالتَّواتُـرِ ]

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ بعذابِ القبْرِ ونعيمِه لمنْ كان لذلك أهلاً)، فإنّما قالوا ذلك لأنه دَلَّ عليه قوله تعالى: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُواْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَ الْعَدَابِ ﴾ [غافر: ٤٦]. ومَنْ أنكر عذابَ القبر تعلَّق بقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَوْيَلُنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْنَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [يس: ٥٦]،

والجوابُ عن تعلُّقهم به: قال أهلُ التَّأُويل: هو رقودهم بين النَّفُخَتين.

وقد تواترت الأخبارُ عن النبيِّ صلّى الله عليه وسلم في ثبوتِ عذابِ القبرِ ونعيمِه لمنَّ كان لذلك أهلاً، وهو مذهبُ أهلِ السُّنَّة والجماعة، فيجبُ الاعتقادُ بثبوتِ ذلك.

وأمّا قولهم: (وبسؤالِ منكر ونكير للميّت في قبره عن ربّه ودينه ونبيّه، على ما جاءت به الأخبارُ عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم).

وأمّا قولهم: (والقبرُ رَوْضةٌ من رِياضِ الجنّة أو حُفْرةٌ من حُفَرِ النّيران)، فإنّا قالوا ذلك لما تواترت الأخبارُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك كُلّه، ولاتفاق الصّحابة رضي الله عنهم على ثبوته، وقد جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ يُثَيِّتُ اللّهُ الّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثّابِتِ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، أنَّ ذلك في سؤال منكر ونكير في القبر، فإذا تواتر الخبرُ عمَّن يخبر عن الوحي وَجَبَ قبوله والاعتقاد بثبوته، ولا يُتكلّم في كيفيَّتها، وليس للعقل وقوفٌ على كيفيَّة التَّعذيب والتَّنعيم في القبر، وكيفيَّةِ السؤال للميَّت.

#### [ ما يكونُ يومَ القيامَةِ ]

ثمَّ ذكر الطحاويُّ عقيدَتهم في الأمور الكائنةِ في العالم الثّاني.

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ بالبعثِ) بعد الموت، لما نَطَقَت الكتبُ السهاويِّةُ كلُّها بقيامِ السّاعة، وبَعْثِ أهلها بعد موتهم، وكذلك نطقت الرُّسل والأنبياءُ كلُّهم جميعاً بالبعث بعد

الموت، ودَلَّت الحَكمةُ على تحقُّقِ ذلك، وأنه لولا البعثُ لكان خلق السّموات والأرض للعبث، إذ كانَ يكونُ الإيجادُ للإعدامُ، والبناءُ للهدم؛ بلا عاقبة، وذلك سَفَةٌ، وتعالى الصانع الذي ملاً كلَّ شيءٍ دلالةً وحكمةً أنَّ يكونَ صُنْعُه سَفَهاً، قال الله تعالى: ﴿ أَفَكَسِبَتُهُ أَنَّما خَلَقْنَكُمْ عَبَثا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، صيَّر خَلْقَ الخلق إذا لريكن لهم رجوعٌ عبثاً، ثمَّ نزَّه عزَّ وجلَّ ذاته القديمة عن أنَّ يكون صنعه عبثاً بقوله تعالى: ﴿ فَتَعَلَى اللهُ الْمَلِكُ الْحَقَّ لَا إِلَهُ إِلَا هُو رَبُّ الْعَرَشِ الْكَرِيرِ ﴾ [المؤمنون: ١١٥].

وأمّا قولهم: (وجزاءِ الأعمالِ يومَ القيامةِ)، أنْ نؤمنَ بجزاءِ الأعمال، وإنّما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ اَصْلَوْهَا فَأَصْبِرُوا أَوْلا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ۖ إِنّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الطور: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿ جَزَآءٌ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الواقعة: ٢٤].

وأمّا قولهم: يومَ القيامة، فإنّما قالوا ذلك لأنَّ الدُّنيا لا تصلحُ أنْ تكونَ دارَ الجزاءِ، لأنّما جُعِلَتُ دارَ العمل، والآخرةُ جُعِلَتُ دارَ الجزاءِ.

وإنّما قلنا: إنَّ الدنيا لا تصلحُ دارَ الجزاءِ، لأنَّ الأصَّلَ في دارِ المحْنَةِ امتحانُ (١) أهلها بالأوامر والنواهي، وهو الإيمانُ بوحدانيَّة الصّانع بالبعث بشهادةِ الآياتِ والدَّلائلِ، والانتهاء عن الكفر والخلاف؛ عن اختيار في الإتيان والتّرك.

<sup>(</sup>١) لفظة (امتحان) غير موجودة في الأصل، وإنَّما احتجنا إلى تقديرها ليفهم المعنى.

وخَلَقَ الحِياةَ والموتَ ليبلوَهم أيّهم أحسنُ عملاً، لإظهار ما عَلِمَ في الأَزَل من وجودِ شاكرٍ وكافرٍ، كما قال تعالى: ﴿ هُوَ اللّذِي خَلَقَكُمْ فَيَنكُمْ صَافِرٌ وَمِنكُمْ مُؤْمِنُ ﴾ [التغابن: ٢]، وكما قال: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣].

وذلَّت الدّلائلُ أنْ يكونَ الإيهانُ واجباً على التّأبيد، وأنْ يكونَ الكفرُ حراماً على التّأبيد، وذلَّت الدّلائلُ أنْ يكونَ جزاؤُهما على التّأبيد، فجُعِلَت الحياة الدُّنيا للعملِ إلى الموت، وجُعِلَ الموت للنقل إلى الآخرة التي فيها يبعثون جميعاً للجزاء الوفاق، ولو كانَ ابتداءُ الجزاءِ المؤبّد في الدُّنيا بطلت المحنة عن اختيار، وكان الإيهانُ اضطراراً بمعاينة العذاب، وقد قامَ الدَّليلُ القطعيُّ أنَّ الإيهانَ لا ينفعُ عند معاينةِ النّاس، فجُعِلَ الجزاءُ في دارِ البقاءِ، ولذلكَ سُمِّي يومُ القيامة يومَ الجزاءِ، قال الله تعالى: ﴿ مَلِكِ يَوْمِ القِيادِ } دارِ البقاءِ، ولذلكَ سُمِّي يومُ القيامة يومَ الجزاءِ، قال الله تعالى: ﴿ مَلِكِ يَوْمِ القِيادِ ) والفاتحة: ٤]، قالوا: يوم الجزاء.

وأمّا قولهم: (والعَرْض)، أيْ نؤمنُ بالعرضِ على أَسْرَعِ الحاسبين، فإنّما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ وَعُرِضُواْ عَلَى رَبِّكَ صَفًا لَقَدْ حِثْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَكُمُ أُوّلَ مَرَّةٍ بَلَ زَعَمْتُمْ أَلَّن بَجْعَلَ لَكُمُ مَوْعِدًا ﴾ [الكهف: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ بِذِ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٨].

وأمَّا قولهم: (والحساب(١))، فلقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّتِ مِّنْ خَرْدَلٍ

<sup>(</sup>١) في الأصل: والحسنات.

أَنْيَنَا بِهِا مُركَفَى بِنَا حَسِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وأَمَّا إِيهَانُهُم بِقُراءَةِ الكتابِ؛ فلقولِه تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنْسَنِ ٱلْزَمَّنَهُ طَهَرٍهُ، فِي عُنُقِهِ - وَخُوْرَ اللهِ اللهِ عَنْقِهِ - وَكُلَّ إِنْسَنِ ٱلْزَمَّنَهُ طَهَرٍهُ، فِي عُنُقِهِ - وَخُوْرَ اللهِ اللهِ عَنْقُولًا ﴾ [الإسراء: ١٣].

وأمّا إيهائهم بالشَّوابِ والعقابِ؛ فقدَّ قدَّموا في قولهم: وجزاءُ الأعهال، وإنّها أعادوه تأكيداً ومبالغة، إذْ خَلَقُ السّموات والأرض وما فيهها كان للاستعبادِ من الأوامرِ والنّواهي لإثباتِ الثّوابِ والعقابِ، وقال تعالى: ﴿ جَزَآءُ وِفَاقًا ﴾ [النبأ: ٢٦]، فيكونُ جزاءُ التّوحيد ثواباً مؤبّداً، وجزاءُ الكفر عقاباً مؤبّداً، إذ الدّين يُعتَقد للأبد.

وأمّا إيهائهم بالصّراط، فلها ذكر أهل التّفسير في قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِنكُو إِلّا وَارِدُها كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًا ﴾ [مريم: ٧١]، فقالوا: يُضْرَبُ الصّراطُ على مَتْنِ جهنّم وله استواءٌ وصعودٌ، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ نُنجِى ٱلَّذِينَ ٱتّقَوا وَنذَرُ ٱلظّلِمِينَ فِيهَا جِثِيًا ﴾ [مريم: ٧٧]، وقد تواترتِ الأخبارُ في صِفَةِ الصّراطِ أنه جِسْرٌ ممدَّدٌ على مَتْنِ جهنّم أحدُّ من السّيف، وأدقُ من الشّعر، ومرورُ النّاس عليه بأعهاهم، فمنهم مَنْ يمرُّ كالبَرْقِ وكالرّيح، ومنهم مَنْ يمرُّ كأجاويد الخيل، ومنهم مَنْ يتهافت فيها، وليس في العقل إنكارُ شيءٍ من ذلك، إذْ مَن تأمَّل حقَّ التأمُّل فإنَّ العقل حُجَّةٌ من حُجَج الله تعالى، وحُجَجُه لا تتناقضُ.

وأمّا إيهائهم بالميزانِ والوَزْن؛ فلقوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلْمَوْذِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَكُمَةِ فَلَا نُظْلُمُ نَفْسٌ شَيْعًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ ٱلْيَنَا بِهَا ۚ وَكَفَىٰ بِنَا حَسِبِينَ ﴾

[الأنبياء: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَهِذِ ٱلْحَقُّ ۚ هَمَن ثَقُلَتَ مَوَزِيثُهُۥ فَأَوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلمُفَلِحُونَ ﴾ [الأعراف: ٨].

#### [ الجنَّةُ لا تفني أبداً والنَّارُ لا تفني أبداً ]

ثمَّ ذكر الطحاويُّ قولهم في الجنَّة والنَّار.

وأمّا قولهم: (والجنَّة والنّار مخلوقتانِ لا يفنيان أبداً، ولا يبيدان، فإنَّ الله تعالى خلق الجنَّة والنّار قبل الخلْق، وخَلَقَ لهما أهلاً، فمنْ شاءَ منهم للجنَّة فَضْلاً منه، ومن شاءَ للنّار عَدْلاً منه، وكلُّ يعملُ لما قد فُرغَ منه، وصائرٌ إلى ما خُلِقَ له).

وأمّا قولهم: بدوام الجنّة ونعيمها ودوام النّار وعذابها، فإنّها قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ أُولَيّكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيّةِ ﴿ جَزَآوُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنّتُ عَدْنِ مَعْ فَي الْبَيْنَ عَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ أُولَيّكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيّةِ ﴿ جَزَآوُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنّتُ عَدْنِ مَعْ فَي مِن تَعْلِمُ ٱلْأَنْهَرُ خَلِدِينَ فِيهَا آبُدًا ﴾ [البينة:٧-٨]، ولأنَّ الجنَّة أُعدَّت للمتقين لإيمانهم على التأبيد، والنار أُعدَّت للكافرين جزاءً لكفرهم على التأبيد، فَوجب القول ببقائِهما على الدَّوام، وعليه إجماعُ أهل الحقِّرِ (١).

ومن السُّنَّة الواضحةِ قولُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم: إنَّ أهلَ الجنَّة لا يموتون

<sup>(</sup>١) للإمام السبكيِّ كتاب (الاعتبارُ ببقاء الجنَّة والنَّار). ونُسب لابن تيميةَ القول بفناء النَّار، وصحَّحَ هذه النسبةَ عبدالكريم الحميد، وفاءً لابن تيمية ودفاعاً عنه، وزعم أنَّ الفناء المراد عند ابن تيمية ليس هو العدم، وأنا أقول: لا يبعد أن يكون ابنُ تيمية بني قوله في المسألة على أصول الفلسفة.

ولا يهرمون ولا تبلي ثيابهم ولا يفني شبابهم (١).

#### [ الشُّوابُ فَضْلٌ من الله على عبادِهِ ]

وأمّا قولهم: (وخَلَق لهما أهلاً، فمَنْ شاءَ منهم للجنَّة فضلاً منه، ومَنْ شاءَ للنّار عدلاً منه)، فإنّما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِن رَّبِكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعُرْضِ عدلاً منه)، فإنّما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِن رَبِيكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعُرْضِ السَّمَاةِ وَاللّهُ وَاللّهُ فَضَلُ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءً وَاللّهُ ذُو السَّمَاةِ وَاللّهُ فَضَلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءً وَاللّهُ وَلَسُلِهِ وَلَسُلّهِ وَلَكُ فَضَلُ اللهِ عَلَيه وسلم: لا الفضل الله عليه وسلم: لا يدخل أحدٌ الجنَّة إلا برحمة الله، قيل: ولا أنتَ يا رسولَ الله، قال: ولا أنا، إلا أنْ يتغمَّدنيَ يدخلُ أحدٌ الجنَّة إلا برحمة الله، قيل: ولا أنتَ يا رسولَ الله، قال: ولا أنا، إلا أنْ يتغمَّدنيَ

\_

<sup>(</sup>١) روى الترمذيّ في جامعه عن أبي هريرة حديثاً فيه طول، وفي جزء منه يقول رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «من دخلها يَنْعَم ولا يَبُأَس، ويَخُلُد ولا يموت، لا تبلى ثيابهم، ولا يفنى شبابهم». ورواه بسند آخرَ قال فيه: حديث حسن غريب.

الله برحمته (١)، وقال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ذُو فَضَّلِ عَظِيمٍ ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، وقال تعالى: ﴿ وَلَكَ إِنَّا لَهُ ذُو فَضَّلِ عَلَى ٱلْعَكَلَمِينَ ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وبَطَّل هذه النصوصُ الصريحةُ قولَ المعتزلة: إنه يجب على الله أنَّ يفعل بالعباد ما هو الأصَّلَحُ لهم في الدِّين، ولأنه لا موجبَ في الحقيقةِ إلا الله تعالى، إذ الإيجابُ صِفَةُ الإله على الحقيقة، ولا إله غيرُ الله تعالى، فيبطلُ قولهم بالإيجابِ على الله تعالى، ولأنَّا(١) عبادُه ومماليكُه وملكُه ملكُ تخليقِ وإيجادٍ، وفي الشّاهد لا يجب للعبد على سيِّده جزاءٌ بإزاءِ عمله، لأنَّ منافعه على ملكه، ومعلومٌ أنَّ العبد في الشاهد ملكُ لسيِّده مجازاً لا حقيقةً، والأشياءُ كلُّها ملك الله تعالى حقيقةً ملكَ تخليقٍ، ولذلك قال صلى الله عليه وسلم: لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى.

وأمّا قوله تعالى: ﴿ جَزَاءً بِمَاكَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧]، ونحوه من النّصوص، فإنّما جعل الله تعالى الثوابَ بإزاء العمل فضلاً وجوداً ورحمةً.

وأمَّا قولهم: (ومن شاءَ للنَّار عدلاً منه)، لأنه سبق في علمه في الأزل مَنُ يكفرُ به

<sup>(</sup>١) أُخْرَجَ البخاريُّ في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لن يُنْخِلَ أحداً عملُه الجنَّة، قالوا: ولا أنتَ يا رسول الله؟ قال: لا، ولا أنا، إلا أنَّ يتغمدنيَ الله بفضل ورحمة، فسدِّدوا وقاربوا، ولا يتمنَّينَّ أحدُكم الموت، إمّا محسناً فلعلَّه أنْ يزدادَ خيراً، وإمّا مسيئاً فنعلَّه أنْ يستعتب.

<sup>(</sup>٢) في الأصل: ولأنَّ ما.

ويخالفُ أمرَه إذا وُجِدَ وبَلَغَ التّكليفَ عن اختيارٍ لا مضطراً، فخَلَقَه لما عَلِمَ وحَكَمَ له بالنّار عدلاً منه، فيَظْهَرُ ما عَلِمَ على ما عَلِمَ، إذْ لا يجوزُ أنْ يَظْهَرَ بخلاف ما علم في الأَزَل، إذ يكون في ذلك انقلابُ علمه جهلاً، وذلك محالٌ في حقّ الله تعالى.

وأمّا قولُهُم: (عدلاً منه)، فإنّما قالوا ذلك لأنّ الظّلم وَضَعُ الشّيءِ في غير موضعه، وهو تعالى وَضَعَ التّصرُّف في ملكه، ولم يضع في ملك غيره، ولذلك يُعذِّب على ترّك الأمر وارتكاب النّهي، فكان فعله عدلاً وحكمة، وإنّما الظُّلم والسَّفَهُ هو أنّ يأمُر الآمر بالشيء، ثُمَّ يُعذِّبَ المأمورَ إذا ائتمرَ، أو ينهى عن شيءٍ ثمَّ يعاقبه إذا انتهى عمّا نهاه، ويتعالى الله عن ذلك كلّه.

ثمَّ ذَكَر الطِّحاويُّ رضي الله عنه قولَهم في الخير والشرِّ مَرَّةً أخرى.

أمَّا قولهم: (والخيرُ والشَّرُ مقدَّران على العباد).

قال القاضي أبو حفص الغزنويُّ: وقد مرَّ قولهم في هذا الفصل، وإنّما أعادوه تأكيداً ومبالغةً في إثباتِ القضاءِ والقدرِ، فإنَّ قيلَ: كيف يحسنُ تخليقُ الشَّرِ وتقديرُه؟ قيلَ له: الصُّنع إذا كان له عاقبةٌ حميدةٌ يكون حِكُمةً، ولا يكون سَفَهاً ولا قبيحاً، وفي تخليق الشَّر وجوهٌ من الحكمة:

- منها: كَمَالُ القدرة، إذ القادر على إيجاد الضِّدَّين يكونُ موصوفاً بكمال القدرة، وكمالُ القدرة من شَرُ ط الألوهيَّة.

- ومنها: الدَّلالةُ على أنه ما أوجدَ العالر لمنافعه، إذَّ لو لريوجِدُ (١) إلا الخيرَ لكان رُبَّها يتوهَّم أنه خلقَ العالر لمنافعه.
- ومنها: أنه لا يتضرَّرُ بالأشرارِ والعصاةِ، لأنَّ من عَلِمَ أنَّ مفعولَه يضرُّه لا يفعلُه، فكانَ في خلقه الشَّرَ دلالةٌ أنه لا يتضرَّرُ بالعصاة، ولا ينتفعُ بالأولياءِ.

#### [ الاستطاعة ]

وأمّا قولهم: والاستطاعةُ ضربان، أحدُهما: الاستطاعةُ التي يوجَدُ بها الفعل من نحو التَّوفيق الذي لا يجوز أنْ يوصَف به المخلوق؛ فهي مع الفعل. وأمّا الاستطاعةُ من جهة الوُسْعِ والصَّحَّةِ والتَّمكينِ وصِحَّةِ الآلاتِ؛ فهي قبل الفعل، وبها يتعلَّق الخطابُ، كها قالَ الله تعالى: ﴿ لَا يُكْلِفُ اللهَ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فإنَّما قسموا الاستطاعة؛ لأنَّ المأمورَ بالفعل لا بـدَّ له من القدرةِ على الفعلِ.

ثُمَّ الاستطاعةُ والقدرةُ في وَصُف العبدِ شيءٌ واحدٌ، فقال: نستطيعُ ونقدرُ، بمعنيً واحدٍ.

ثمَّ القدرةُ باطنةٌ وظاهرةٌ؛ فالاستطاعةُ الباطنةُ هي التي يوجد بها الفعل، يحدثُها الله تعالى مقرونةً بالفعل، ففي الفعلِ تُسمّى توفيقاً، وفي المعاصي تُسمّى خذلاناً، لا يوصَفُ المخلوق به، فهذه الاستطاعةُ تكون مع الفعل ليكونَ العبدُ مفتقراً إلى توفيق الله تعالى

<sup>(</sup>١) في الأصل: يجد.

ومشيئته وتأييده في كل لمحَةٍ وطَرُفَةٍ، وهي حقيقةُ العبوديَّـة، قالَ الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِّ عَنِٱلْعَىٰلَمِينَ ﴾ [العنكبوت: ٦]، وهو مذهبُ أهْلِ السُّنَّـة والجماعَةِ.

وأمّا الاستطاعةُ الثانيةُ؛ فهي القدرةُ الظاهرةُ، وهي من جهة الوُسِّعِ والتَّمكينِ وصِحَّة الآلاتِ، وهي متقدِّمةٌ على الفعل، فالقدرةُ التي يوجد بها الفعل هي باطنةٌ لا يتعلَّق أحكامُ الشَّرِع بها، لأنّها باطنةٌ، قبل وجودِها هي معدومةٌ، وتعليقُ الأحكامِ بالمعدومِ يفضي إلى إهدارها، والله تعالى شَرَعَ الأحكامَ للإلزامِ لا للإهدار، وبعد وجودها هي خفيةٌ لا يقفُ العبد عليها، ولا تبقى زمانين، لأنّها عَرضٌ، فالقولُ بتعليق الأحكام بها قولٌ بها ليس في وُسُع العبد، ولذلك احتجوا بقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلّا وَسُعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فقال بثبوت هذه القدرة مع الفعل لإظهار حقيَّة العبودية بافتقار العبد إلى الله تعالى في كل لمحةٍ ولحظةٍ إلى تخليق قدرة الفعل، وهو مذهب أهل الحقيَّة.

وقالت المعتزلة بتقديم هذه القدرةِ على الفعلِ، وهذا فاسدُّ من وجوه:

- أحدُها: أنَّ في القول بتقديم قدرةِ الفعل على الفعل قولاً بالاستغناء عن الله تعالى، وذلك محالً.
  - والثاني: في القول بذلك إهدارُ أحكام الشَّرْعِ، لأنَّ الأمرَ إمّا:
- ا أَنْ يَرِدَ قبل وجود هذه القدرة، فيكون تكليفاً قبل وجود القدرة، والقول به فاسدٌ لما يكون تكليفُ العاجز.

- ٢) أو يَرِدَ حال وجودها، وهي لا تبقى إلى زمانِ الفعل لتكوُّنها عرضاً، فيبقى
   الحكمُ سُتعلِّقاً بغير قدرة، وهو مثل الأول.
- ٣) أو يرد الأمر بعد وجودها، فيصير واردا حيث لا قدرة، وهو فاسد، فيبقى
   حكم الأمر هدرا، على ما بينا.

فهذا معنى قولنا: إنَّ الله تعالى ما شَرَعَ الأحكامَ لإهدارها، بل شرع لتحقُّقِها.

فثبتَ صحَّةُ قول أهل السُّنَّـة والجماعة، وظهر بطلانُ قول المعتزلة مما ذكرنا من الأدلَّـة.

ووجبَ القولُ بتعليق الأحكام بالاستطاعة الظاهرة، وهي القدرة من جهة الوُسَع والتَّمكين وصحَّة الآلاتِ، وهو كما قال الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ والتَّمكين وصحَّة الآلاتِ، وهو كما قال الله تعالى: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النّهُ عَلَى النّهُ عَلَى النّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ السَّعَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وصحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فسَّر السَّبيلَ بالزَّاد والراحلة، وعليه الإجماعُ.

## [ القولُ في أفعالِ العبادِ ]

وأمّا قولهم: (وأفعالُ العباد خَلْقُ الله وكَسْبٌ من العباد).

ومعنى قولهم: خَلُّقُ الله، أيُّ مخلوقةٌ لله تعالى وهي كَسُبٌ من العباد.

وقالتِ المعتزلةُ: هي مخلوقةٌ لفاعِليها، ومنعوا قُدْرَةَ الله تعالى عنها، حتى جعلوا كلَّ

فاعلِ مختارٍ خالقاً لأفعاله، وهو إثباتُ خالقٍ غير الله تعالى.

ومنها: ما رُوِيَ عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلَّم أنه قال: إنَّ اللهَ تعالى خالقُ كلِّ صانِع وصنعتَه.

ومنها: قولُ الله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصّافات: ٩٦]، دخلَ تحتَ هذا النَّصِّ عملُهم، ودَخَلَ معمولُهم بدلالته.

## [ لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله العليِّ العظيم ]

وأمّا قولهم: (ولمْ يكلِّفُهم الله إلا ما يطيقونَ، ولا يطيقونَ إلا ما كلَّفهم الله، وهو تفسير: لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله العليِّ العظيم).

فإنّما قالوا ذلك؛ لأنَّ ما حَصَلَ من الأفعال باستعمال الآلةِ والاستطاعةِ ليس مما تفرَّد العبد بها، لأنه لا يقعُ شيءٌ منها على ما يقصده العبدُ على الاستقلال، فلم يكنُ خالقاً لما بيَّنا من الدَّلالةِ، بلُ كان كاسباً لها، وله في كسِّبه اختيارٌ، على ما بيَّنا.

وأمَّا قولهم: (وهو تفسيرُ: لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله). معناهُ: لا حولَ لأحدٍ ولا

حيلة لأحد عن معصية الله إلا بعصمة الله تعالى، ولا قوَّة لأحد على طاعة الله إلا بمعونة الله، وهذا هو حقيقة العبوديَّة؛ أنَّ يكونَ العبدُ مفتقراً إلى الله تعالى في العصمة عن المعاصي، والتَّوفيق للطّاعات، ولذلك سَمَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلَّم في الخبر الصحيح هذه الكلمة كنزاً من كنوز الجنَّة، وأجَمعتِ الأُمَّةُ على كونها من فصول العقائد.

#### [ مشيئة الله تعالى نافذةٌ ]

وأمّا قولهم: (وكلَّ شَيْء يجري بمشيئةِ الله تعالى وعِلْمِه وقَدَرِهِ وقضائِه، فغلبتْ مشيئتُه المشيئاتِ كُلَّها، وخَلَبَ قضاؤُه الحيلَ كلَّها، يفعلُ الله ما يشاء، وهو غيرُ ظالمٍ أبداً، لا يسألُ عما يفعل، وهو يسألون).

وإنَّما قالوا هذا الفصلَ كلُّه تأكيداً لما سَبَقَ من كلماتهم فيما مضي.

وأمّا قولهم: (غَلَبَتْ مشيئتُه المشيئاتِ كُلَّها، وغَلَبَ قضاؤُه الحيلَ كُلَّها)، إثباتُ التوحيد ونفاذُ الإرادة لله تعالى، وهو مأخوذٌ من قوله تعالى: ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَا عَالِهَةُ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ومن قوله تعالى: ﴿ فَعَالُ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦]، ومن قوله: ﴿ وَإِن يَمْسَسَكَ اللهُ بِضَرِ فَلا كَاشِفَ لَهُ وَإِلّا هُوَ وَإِن يَمْسَسَكَ بِخَيْرِ فَهُو عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَلِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٧].

وقد سَبَقَ البيانُ فيها مضى أنَّ المعتزلة لا يمكنهم الاحتجاجُ بأدلَّة التَّهانُع، فإنَّ من عُقدِ مذهبهم أنَّ الله تعالى شاءَ من كلِّ كافرِ الإيهانَ، وشاءَ الكافرُ من نفسه الكفرَ، فكان ما

شاءَ الكافرُ، ولم يكنُ ما شاءَ الله، فنفذت مشيئةُ الكافرِ ولم تنفذُ مشيئةُ الله تعالى، وأيُّ تعجيز يكونُ أبلغَ من هذا، تعالى الله عما يقولُ المبطلون.

بل: إرادةُ الله تعالى ومشيئته نافذةٌ في الكُلِّ بها سبق علمه في الأزل، فمَنُ سبق في علمه أنّه يكفر ويختار الكفر؛ علمه أنه يؤمن ويختار الإيهان؛ أراد منه ذلك، ومن سبقَ في علمه أنّه يكفر ويختار الكفر؛ أرادَ منه ذلك.

وقالت المعتزلةُ: إنَّ المشيئة المذكورة في الآيات (١) هي مشيئة الجبر، أيُ: لو شاءَ لجبرهم على الهدى، ولآمنوا جبراً وما أشركوا.

قيلَ لهم: إنَّ من مذهبكم أنَّ المؤمنَ فاعلُ الإيهانِ، والكافرَ فاعلُ الكفر، ولهذا نفيتُم (٢) أنَّ يكونَ الله تعالى خالقاً لأفعال العباد، وقلتُم: لو كان الله تعالى خالقاً للإيهان والكفر؛ لكان بيَّن المؤمنَ المطيعَ من الكافر العاصي، فعلى هذا لو خَلَقَ فيهم الإيهان لكان هو المؤمنَ لا العبادُ، فلا يتصوَّر إيهائهم على قولكم، ولم تنفذُ مشيئتُه، فبطلَ على تأويلكم قولُه تعالى: ﴿ فَلَوْشَاءَ لَهَدَكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾.

<sup>(</sup>١) مراد الشّارح بالآيات قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ اَشَرَلُواْ لَوْ شَآءَ اللهُ مَآ أَشْرَكُ اَ وَلَا ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيَّةً وَلَا اللهُ مَآ أَشْرَكُ اللهِ عَلَى عِنْ عِلْمِ فَتُخْرِجُوهُ لَنَّا إِن مِن شَيَّةً وَكَا اللهِ عَنْ عَلْمِ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا أَإِن مِن شَيْعُوكَ إِلَّا اللهُ عَلَى عِنْ عِلْمِ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا أَإِن اللهِ فَصْدُ تَنْمِعُوكَ إِلَّا اللهُ عَلَى اللهِ فَصْدُ اللهِ عَلَى اللهِ فَصْدُ اللهِ عَلَى اللهِ فَصْدُ اللهِ عَلَى اللهِ فَصْدُ السَّكِيلِ وَمِنْهَا جَآبِرٌ وَلَوْ شَاءَ هَلَائكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾ [الانحل: ٩].

<sup>(</sup>٢) في الأصل: أثبتُّم. ولا أدري كيف وقع ذلك.

وأمّا قولهم: (في دعاء الأحياء وصدقتهم منفعةٌ للأموات)، فهذا منهم تصريحٌ بإثبات المنفعة للأمواتِ من قِبَل دعاء الأحياء وصدقتهم.

وإنّها قالوا ذلك بدلالةِ النّصوص الواردة بالدعاء، كقوله تعالى: ﴿ أَدْعُواْ رَبّكُمْ مَضَرّعًا وَحُفْيَةً إِنّهُ لَا يُحِبُ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقوله: ﴿ وَٱلّذِينَ جَاءُو مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبّنا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَلِنَا ٱلّذِينَ سَبَقُونا بِٱلْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلَ فِي قُلُوبِنا غِلّا بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبّنا أَغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَلِنَا ٱلّذِينَ سَبَقُونا بِٱلْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلَ فِي قُلُوبِنا غِلّا لِلّذِينَ ءَامَنُواْ رَبّنا إِنّكَ رَبُوكُ رَحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠]، ولأنّ المؤمنين صاروا إخوة بسبب الإيمان، فصارَ بعضُهم من بعضٍ لاتحادهم في المعنى الجامع بينهم، وهو التوحيدُ والمعرفةُ، ولذك وَجَبَ صلاةُ الميّت على الأحياء، وقد وَعَدَ الله الإجابة بقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ وَلَاللّٰكَ وَجَبَ صلاةُ الميّت على الأحياء، وقد وَعَدَ الله الإجابة بقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ أَدْعُونِ آسَنَجِبَ لَكُو ﴾ [غافر: ٢٠]، فكانَ من الواجب علينا أنْ نعلمَ أنَّ الدعاء والاستغفار للأحياء والأموات، إذَ لا يأمرُ الله تعالى ولا رسولُه ينفع حيث أُمِرنا بالدعاء والاستغفار للأحياء والأموات، إذَ لا يأمرُ الله تعالى ولا رسولُه عليه وسلم إلا بها ينفعُ.

وأمّا قولهم: وفي صدقتهم، أي وفي صدقتهم أيضاً منفعةٌ للأمواتِ، وإنّما قالوا ذلك لما ثَبَتَ عندهم، لأنّ التّصدُّقَ لأَجُل المؤمنِ الميّت كالدُّعاء.

وقد ورد في الخبر: تصدَّقوا عن موتاكم.

وقد روي أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم حضرتُ جنازةٌ بين يديه، فسأل: هل عليه دينٌ؟ فقيلَ: نعم، فقيلَ: هل تَـرَكَ وفاءً؟ فقيلَ: لا، فقالَ: صلّوا عليه، فقالَ أبو قتادة

رضي الله عنه: يا رسول الله، وعليَّ دينُه، فصلّل عليه، ثمَّ سأل<sup>(۱)</sup>: هل قضى عنه؟ مرَّتين، فقال: نعم، في الثانية أو في الثالثة، فقال عليه السلامُ: الآنَ برَّدتَ مضجعه (۲)، وهذا نصُّ في وصول منفعة صدقة الحيِّ إلى الميِّت.

ورُوِيَ: يستجابُ للعبد ما لمر يستعجل، قيل: يا رسول الله، وما يستعجلُ؟ قال:

<sup>(</sup>١) لفظة (سأل) مطموسة في الأصل.

<sup>(</sup>٢) روى الإمامُ البخاريُّ في صحيحه في كتاب (الحوالات) من باب (إن أحال دين الميت على رجل جاز) من حديثِ سَلَمَةَ بن الأكوع رضي الله عنه، قالَ: كنا جلوساً عند النبيِّ صلى الله عليه وسلم، إذ أَي بجنازة، فقالوا: صلّ عليها، فقالَ: هل عليه دينٌ؟ قالوا: لا، قال: فهلُ تركَ شيئاً؟ قالوا: لا، فصلّ عليه، ثمَّ أي بجنازة أخرى، فقالوا: يا رسولَ الله، صلّ عليها، قالَ: هل عليه دينٌ؟ قيلَ: نعم، قال: فهل ترك شيئاً؟ قالوا: ثلاثة دنانير، فصلّ عليها، ثم أي بالثالثة، فقالوا: صلّ عليها، قال: هل ترك شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فهل عليه دينٌ؟ قالوا: ثلاثة دنانير، قال: صلّوا على صاحبكم، قال أبو قتادة: صلّ عليه يا رسول الله، وعلىّ دينُه، فصلّ عليه.

يقول: دعوتُ فلم يستجبُ لي، فيتركُ الدعاءَ(١).

ورُوِيَ أنه يستجابُ للعبدِ للحال، وقد يستجابُ له ويتأخّر إلى وفاته، كما رُوِيَ أنَّ موسى دعا على فرعونَ وأمَّن هارونُ، فجاءَهُ الوحي: ﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّعُوتُكُمَا فَأَسْتَقِيمًا ﴾ [يونس: ٨٩]، وتأخّر إلى وقت بلوغ الأجل.

وأمّا قولهم: (ويقضي الحاجاتِ، ويملك كلَّ شيءٍ، ولا يملكه شيءٌ)، فإنّا قالوا ذلك إبانةً لنفع الدعاءِ، وتضرُّعاً بأنَّ الله تعالى المسؤول لملك كلِّ شيءٍ، ولا يملكه شيءٌ، ولا يتعذَّر عليه شيءٌ، لأنه يقولُ للشيءِ: كنَّ فيكونُ، وهو كريمٌ وهّابٌ، يعطي المسألاتِ، ويجيب الدّعواتِ، جوادٌ قادرٌ على قضاءِ الحاجاتِ.

وأمّا قولهم: (ولا غنى عنه طرفة عينٍ)، فإنّا قالوا ذلك لأنّ ما سوى الله تعالى عاجزٌ عن دَرُكِ ما يريدُ، مقهورٌ بقهر الربوبيّة، مذلّلٌ بعزّ الألوهيّة، مفتقِرٌ بلزومِ نقص الحاجة، ولا ينفكُ عن الحوائج، قال الله تعالى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُ قَرَآهُ إِلَى ٱللّهِ وَٱللّهُ هُوَ الْعَباد إلى الله المُعَنى الْحَمِيدُ ﴾ [فاطر: ١٥]، فذكّرنا هذا حثّاً على الدعاء، وتحقيقاً لافتقارِ العباد إلى الله تعالى.

<sup>(</sup>١) روى الإمامُ البخريُّ في صحيحه في كتاب (الدعوات) من باب (يستجاب للعبد ما لم يعجل) من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يستجاب الأحدكم ما لم يعجل، يقول: دعوتُ فلم يستجبُ لي.

وقد عَرَفَ كلُّ من تأمَّل في نفسه أنَّ كونَه بالله، وقيامَه به، وبقاءَه به، إذَّ كلُّ نَفَسٍ يتنفَّس العبدُ، وكلُّ لمحةٍ ولحظةٍ توجد منه، فإنّها تحدُث بإنشاءِ الله تعالى، فيلازمُه الافتقارُ إليه في كلِّ طرفة عينٍ.

#### وأمَّا قولهم: (ومن استغْنى عن الله طرفةَ عينٍ فقد كَـفَـرَ).

قال القاضي أبو حفص: معناه: مَنْ رأى نفسه مستغنياً عن الله طرفة عينٍ فقد كفر، لأنَّ الافتقارَ صفةٌ لازمةٌ للعبد، كالحدثيَّة، والاستغناءُ صفةُ ربوبيَّة، فإذا ظنَّ العبدُ أنه مستغني عن الربِّ جلَّ ذكره صارَ جاهلاً بالله تعالى، مُشارِكاً في صفة الربوبيَّة فيكونُ كافراً، وكان من أهل الحين بفتح الحاء، أيُ صارَ من أهل الهلاكِ.

#### [ معنى غَضِبِ الله تعالى ورضاهُ ]

ثمَّ ذكر الطحاويُّ رضيَ الله عنه عقيدتَهم في وصف الله تعالى بالغضب والرِّضا.

وأمّا قولهم: (والله تعالى يغضبُ ويرضى، لا كأحدٍ من الورى)، وإنّا قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]، قال المفسّرون: غير المغضوب عليهم، هم الذين أنعمَ الله عليهم بالكونِ على الصّراطِ المستقيم، والمغضوب عليهم اليهود، وكذا كلُّ من كفر بالله وعاندَ آياتِه، وقال تعالى: ﴿ وَغَضِبَ ٱللّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح: ٦]، وقال تعالى في وصف نفسه بالمحبَّة: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللّهُ بِعَوْمِ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ يُحِبُ ٱلتّوَرِينَ وَيُحِبُ ٱلْمُتَطَهِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فدلَّتُ هذه الآياتُ على ثبوت

هذه الصفات له تعالى، ولكنها ليست على ما هي صفاتٌ لنا، لأنها فينا صفاتٌ على تغيرً أحوالنا، فإنَّ الغضب في المخلوقِ عبارةٌ عن حمى القلب، فيجهرُ عنده الوَجُهُ، وتنتفخُ الأوداجُ، والرِّضا نظهرُ عنده نضارةٌ في الوَجْهِ وسرورٌ في النفس، والمحبَّةُ ميلانُ الطبع وغليانُ القلب، والله تعالى يتعالى عن التغيُّر وتبدُّل الصِّفات.

#### [ عبارةٌ مُحْكَمَةٌ في إثباتِ الصِّفاتِ ]

فنقولُ:

الله الله الله الله تعالى على ما وَرَدَ في الكتاب والسُّنَّة المتواترةِ، لا كصفاتِ المخلوقين.

## [ القولُ في الصّحابَةِ رضوانُ الله عليهم ]

ثمَّ ذكر الطحاويّ قولهم في الصّحابة رضيَ الله عنهم.

وأمّا قولهم: (ونحبُّ أصحابَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم)، وإنّا قالوا ذلك لأنهم بذلوا مجهودَهم في إظهار دين الله تعالى في حياةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوَّل الأمر بتحمُّل الملامة من الأقاربِ والأباعدِ، ثمَّ تحمَّلوا تعذيب الجبابرة إيّاهم، ثمَّ لما هاجرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم هاجروا إليه، وتركوا ديارَهم وأموالهم.

وأمّا الصحابةُ من الأنصار؛ فإنهم آوَوا ونَصَروا.

ثمَّ كلُّهم جاهدوا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقاتلوا جميعَ الأعداء

في ذاتِ الله تعالى لإعلاء كلمته وإظهار دينه، وأجمعوا كلُّهم على نقل الكتاب السهاوي، وهو القرآنُ بالأحرف السبعة المنزلة، ونقلوا أحكامَ الشَّريعةِ العزيزة المؤسَّسة على الوَحْي السهاويِّ، فقاموا في جهادِ أعداء الله تعالى وتبليغِ شريعته مقامَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وظهرت نصيحتُهم لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم، فوَجَبَ متابعتُهم وحبَّتُهم.

وأمّا قولهم: (ولا نفرطُ في حُبِّ أحدٍ منهم)، فإنّا قالوا ذلك لأنّا الإفراطِ في الشيءِ يوجِبُ الفساد، ألا ترى أنّ قوماً أفرَطوا في حبِّ عليٍّ رضي الله عنه، فخُذِلوا بالوقيعة في أبي بكرٍ وعمر، ورَفضوهما مع عظيم فَضُلِهما الثابتِ بالنّصوص المتواترة وإجماعِ الصحابة على خلافتهما؟ وبإتمامِ خلافتهما كان ظهورُ الإسلام، وبالإتيانِ بوجوب طاعتهما شَكرَهُم الله تعالى بقوله: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَذِينَ المَنُوامَن يَرْتَدَ مِنكُمْ عَن دِينِهِ عَسَوْف يَأْتِي اللهُ بِقَوْمِ يُحِبُهُمْ وَيُحِبُونَهُ وَلَا يَلُهُ مِنْ وَيَهِ عَلَى اللهُ يَقْوَمِ يُحِبُهُمْ وَيُحِبُونَهُ وَلَا يَعْالَى بقوله عَلَى الله يُقالِد الله يَعْ عَلَى الله يَعْ عَلَى الله يُوتِيهِ مَن الله يَعْ عَلَى الله يَعْ عَلِيهُ وَاللّهُ اللّهُ يَعْ عَلِيهُ وَاللّهُ اللّهُ تعالى على الله والله تعالى على الله تعالى وبرى حتى أدخلوهُم في الإيهانِ بعد ما خرجوا منه.

وقد قالَ رسولُ الله صلّى الله عليه وسلم لعليٍّ رضيَ الله عنه: يهلكُ فيك اثنانِ: مبغِضٌ مُفَرِّطٌ، ومحبُّ مُفْرِطٌ، ألا ترى أنَّ النصارى أفرطوا في حُبِّ عيسى صلواتُ الله عليه وسلامُه، فادَّعى بعضُهم فيه الألوهيَّة، وبعضُهم الشَّرِكَة، وبعضُهم النبوَّة

وأمّا قولهم: (ولا نتبرّاً من أحدٍ منهم)، فإنّا قالوا ذلك لأنه لم يوجدُ منهم ما يوجبُ البراءة عنهم، بل ظهرَ وتحقّق منهم ما مَلاً الأرضَ تسبيحاً وتهليلاً وتمجيداً، وعلّموا الناسَ شريعة خاتِم النّبيّن محمّدٍ صلى الله عليه وسلم، فوجَبَ حبّهم والاقتداء بهم، لأنّ الله تعالى قال: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ عَتَ الشّجَرَةِ فَعَلِمَ مَافِى مَلْوَبِهِمْ فَأَنزَلَ الله تعالى قال: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ اللهُ عَنِ اللهُ تعالى أنه وسلم، فقد أخبر الله تعالى أنه رَضِيَ عنهم وعَلِمَ ما في قلوبهم.

وأمّا قولهم: (ونبغضُ من يبغضهم وبغير الحقّ يذكُرُهم، ولا نذكُرُهم إلا بخيرٍ)، وإنّا قالوا ذلك لأنّ حُبّهم يقتضي حبّ الدّين لما بذلوا أرواحهم وأموالهم حبّاً لله تعالى نصرةً لدينه، فمن أبغضهم فإنّ ذلك لبغضه الدين.

وأمّا قولهم: (وحبُّهم دينٌ وإيهانٌ)، فإنّا قالوا ذلك تأكيداً لما تقدَّم من قولهم، ليُعُلَمَ أَنَّ حُبَّهم ليس بطبيعيٍّ كما يحبُّ أحدُنا مالَه وولدَه، وإنّا نحبُّهم لهذا الدِّين المرضيِّ الذي ارتضاه الله تعالى ديناً لهم، لقوله تعالى: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِيناً ﴾ [المائدة: ٣]، ولقوله: ﴿ إِنَّ ٱلدِينَ عِندَالَةِ ٱلْإِسْلَمُ ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقد قالَ تعالى في وَصْفِ الصَّحابةِ: ﴿ مُّكَمَّدُ رَّمُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ وَ أَشِدَا الْكُفَّارِ رُحَاءُ بَيْنَهُمُ ثَلَ مَعَهُ وَأَشِدَا أَهُ عَلَى الْكُفَّارِ وَمَا اللَّهُ وَرَضَونَا أَسِيمَا هُمْ فِي وُجُوهِهِ مِنْ أَثَرِ السُّجُودُ وَمَا اللهُ عَنَ اللهِ وَرَضَونَا أَسِيمَا هُمْ فِي وُجُوهِهِ مِنْ أَثَرِ السُّجُودُ وَمَا اللهُ عَلَى سُوقِهِ عَلَى سُوقِهُ وَمُثَلُّهُ مِنْ اللّهُ وَمُثَلِّمُ عَلَى سُوقِهِ عَلَى سُوقِهِ وَمُعَلِّمُ وَاللّهِ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَمِنْ اللّهِ وَاللّهُ عَلَى اللّهِ وَاللّهِ عَلَى اللّهِ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَا اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَا عَلَى اللّهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَل

يُعْجِبُ الزَّرَاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَنتِ مِنْهُم مَعْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ٢٩]، قالوا: فَمَنْ أغاظه أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كافرٌ، لأنَّ الله تعالى أخبرَ أنه يغيظُ بهم الكفّار، وذلك لأنَّ مَنْ لم يعتقد حقيَّة هذا الدِّين يبغضهم لما سبق من عظيم عنايتهم بأمر الدِّين، حتى بذلوا مهجتهم في نُصْرة الدِّين وإعزازه، فكانَ بعضُ من يبغضهم نتيجة النِّفاق وخُبْثِ الاعتقادِ، فتكونُ عداوتُهم عداوةً لدين الإسلام، وذلك كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ، وحُبُّهُمُ دينٌ وإيهانٌ.

## [ الخلافةُ بعدَ رسولِ الله صلّى الله عليه وسلَّم ]

ثمَّ ذكر الطَّحاويُّ عقيدتَهم في الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلَّم.

وأمّا قولهم: (ونثبتُ الخلافةَ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أوّلاً لأبي بَكْرِ الصّديقِ رَضِيَ الله عنه، تفضيلاً له، وتقديماً على جميع الأُمّـة)، فإنّما قالوا ذلك لأنّ الصّحابة أجمعوا على إمامته، وبايعوه، فإجماعُهم كآيةٍ من كتاب الله تعالى.

وقد أجمعَ المهاجرون والأنصارُ على إمامته، وفيهم أصحابُ بيعةِ الرّضوان، فلا يتصوَّر إجماعُ الصّحابة على خلافته، وتقديمُهم إيّاه على غيره إلا لكونه أفضلَهم، حتّى قال له عليٌّ رَضِيَ الله عنه: رَضِيَكَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلَّم لديننا، أفلا نرضاك لدنيانا؟ وقال له أيضاً: قدَّمك رسولُ الله صلى الله عليه وسلم؛ فلا نُوَخِّرُك، أرادَ بذلك أَمْرَ رسول الله صلى الله عليه واستخلافه إيّاه على الصَّلاة في مَرَضِ موته، وليسَ مُئيَّءٌ أَهَمَّ من أمور الدِّين، ولا ركنٌ بعد التَّوحيد، أعظمُ من الصَّلاة، فكان استخلافُه

عليها وأمَّرُه أنَّ يصلِّي بالنَّاس دلالة ظاهرةً على خلافته.

وأمّا ما رُوِيَ عن عليٍّ رضي الله عنه أنّه توقّف في بيعته، فإنَّ ثَبَتَ لا يقدحُ في خلافته، لأنه لو لر يَسْتَجِزُ الخلافة لما بايعه بعد ذلك.

وعلى أنه رُدِيَ أنه بايع اليوم الأول، ورُوِيَ أنه بايعه بعد أربعين ليلة، ورُوِيَ أنه بايعه بعد سَتَّة أَشْهُر حينَ قُبِضَتُ فاطمةُ رَضِيَ الله عنها، وتصديقُ الرُّواة واجبٌ فيها لا يخالفُ الكتابَ والسُّنَة الواضحة والإجماع، لأنهم أمناءُ الدِّين، فيحملُ ذلك على الإعادة مراراً؛ بايع في اليوم الأوَّل، وبعد أربعين ليلة، وبعد سِتَّة أَشْهُر للتَّأْكيدِ والإحكام، وحَسْماً لماذَة الأوهام، ولأنه قد تواترت الرِّواياتُ على بيعته، خصوصاً لما أخبره رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أنه يهلك فيه اثنان: عبُّ مفرط، ومبغضٌ مفرِّط.

وأمَّا قولهم: (ثُـمَّ لعمرَ بن الخطَّابِ رَضِيَ الله عنه).

معناه: ثُمَّ نثبتُ الحلافة لعُمَر بن الخطاب، وإنّما قالوا ذلك لأنه قد ثبت بالأدلّة الموجبةِ للعلمِ حَقِيَّةُ خلافةِ أبي بكر رَضِيَ الله عنه، وقد أُوصي بها لعمر رضي الله عنه، واتّفقت الصَّحابةُ رَضِيَ الله عنهم على بيعته.

وأمَّا قولهم: (ثُمَّ لعثمانَ رَضِيَ الله عنه).

معناه: ثُمَّ نثبتُ الخلافة لعثمانَ بنِ عفّانَ رضي الله عنه، لأنَّ عُمَرَ رَضِيَ الله عنه جَعَلَ الأَمرَ شورئ بين سِتَّةِ نَفرٍ من الصَّحابة كُلُّهم مشهودٌ لهم بالجنَّة، فاتَّفقَ رأيُهم على عثمانَ، واتَّفقت الصَّحابةُ على مبايعتِه.

وأمَّا قولهم: (ثُـمَّ لعليٌّ رَضِيَ الله عنه).

معناهُ: ثُمَّ نثبتُ الخلافةَ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ الله عنه، وقالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: الخلافةُ بعدي ثلاثونَ سَنَةً، وكان تمامُ ذلك في خلافة عليٍّ رَضِيَ الله عنه.

وأمّا قولهم: (وهُمُ الخلفاءُ الرّاشدونَ، والأَئِمةُ المهديّونَ).

أرادوا بأنَّ هؤلاءَ ساروا سَيْرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يَعْدِلوا عن طريقته في شيءٍ.

## [ الصَّحابَةُ العَشَرَةُ المبشَّرونَ بالجنَّةِ ]

ثُمَّ ذكروا أقوالهم في العَشَرَةِ المشهودِ لهم بالجنَّة، فقالوا:

(وإنَّ العَشَرةَ الذين سمّاهُم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وبَشَرَّهُم بالجنَّة نَشْهَدُ لم بالجنَّة، على ما شَهِدَ لهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلّم، وقولُه الحقُّ، وهُمْ: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وطلحة، والزّبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، رضوانُ الله عليهم).

أمّا تسميتُهم للعَشَرةِ المذكورين بأسمائِهم؛ فإنَّما صرَّحوا بذكرهم بأسمائِهم لما تواترتِ الأخبارُ بذلك، والخبرُ المتواترُ موجِبٌ للعلمِ كالمسموعِ من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وفيه دلالةٌ على كونِ أبي بكرٍ أفضلَ النَّاسِ بعدَ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم من

- أحدهما: تقديمُ رسول الله صلى الله عليه وسلم إيّاه على المبشرينَ بالجنَّة بالذكر، إذْ هو إخبارٌ عن الوَحْيِ السَّماويِّ، وهو صلواتُ الله عليه وسلم يخبرُ عن الوَحْيِ الدي يوحى إليه.
- والثاني: ذكرُه إياه بالكُنْيَةِ، وهو دليلٌ على الإكرامِ والتَّفخيم، وذِكُـرُ مَن بَعْدَهٌ بِعُدَهٌ بأسمائِهم من غير تكنيةٍ، وفيه دلالةٌ على ورود الوَحْي في حقِّه بالكُنيَـةِ.

وأمّا قولهم: (ونَشْهَدُ لهم بالجنّة على ما شَهِدَ لهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وقولُه الحقُّ)، فإنّما صرّحوا بلفظ الشهادة لهم بالجنّة بثبوتِ العلمِ بذلك بالنّقل المتواترِ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، كالمسموعِ منه مُشافهة، وذلك يوجبُ العلمَ قطعاً، فالشّهادةُ عبارةٌ عن عِلمِ العيان، على ما رُوِيَ عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنه نظر إلى الشمس، فقال لرجلِ من أصحابه: على مثلها فاشّهَد.

وأمّا قولهم: (وهُمْ أُمناءُ هذه الأُمَّة)، وإنّا وصفوهم بالأمانة، وأنهم أمناءُ هذه الأُمَّة لشهادة الرَّسول صلى الله عليه وسلم لهم بالجنّة تعييناً بأسمائِهم بالوَحْيِ السماويِّ لعظيمِ أمانتهم، وشريفِ مناقبهم المذكورة في الكتب المنزلة، ولعظيمِ جهادِهم في حراسة الأُمَّة، ونُصْرَةِ الملّةِ.

ثمَّ ذكروا قولهم في سائِر الصَّحابةِ والصحابيّاتِ، فقالوا: ومَنُ أحسن القولَ في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجِه وذرِّيّاتِه فقد بَرئ من النِّفاقِ، وإنَّما

قالوا ذلك لأنَّ إِحسانَ أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلم في نُصْرَةِ الدِّين الحقِّ ونصيحةِ الخلق قد طَبَّقَ العالرَ شرقاً وغرباً، فكذلك أزواجُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم من أُمَّهاتِ المؤمنينَ، وأَحْسَنَّ في صحبة خاتِم النبيِّينَ صلوات الله عليه وسلامه، ونَقَلُنَ علومَ الدِّين، فلهنَّ حُرِّمَةُ الأمَّهات.

وأمّا ذُرِّيَّاتُه عليه السلامُ؛ فهم المطهَّرونَ من الأدناسِ، وهم عيونُ النَّاسِ، فوَجَبَ الإحسانُ في موالاتِهم ومبايعتِهم، فإنَّ ذلك آيةُ الإيهانِ وعلامَةُ البراءَةِ من النِّفاقِ، لأنَّ إساءَةَ القول في أصحابِ رسول الله صلّى الله عليه وسلَّم وأزواجِه الطّاهراتِ، وذُرِّيَّاته الطّاهرينَ، إنَّما يكونُ لخبثِ الباطنِ وسوءِ الاعتقادِ، فنعوذُ بالله من الخذلانِ.

وذَكَرَ القاضي أبو العلا صاعدُ بن محمَّدٍ رحمه الله في كتاب الاعتقاد فقال: رُوِيَ عن أبي حمزة البكريِّ قال: ما رأيتُ أحداً قطُّ من العلماء أَحْسَنَ قولاً في أصحابِ رسول الله صلى الله عليه وسلم من أبي حنيفة رَضِيَ الله عنه، وكان يعطي كلَّ ذي حقِّ حقَّه، ثُمَّ الفَضْلَ.

ثُمَّ ذكروا قولهم في علماء السَّلفِ، فقالوا:

(وعُلماءُ السَّلَفِ من الصَّالحين والتَّابعين، ومن بعدَهُم من أهلِ الأَثَر والخبرَ، وأهلِ الفِقْهِ والنَّظر؛ لا يُـذكرونَ إلا بالجميلِ، ومَن ذَكرَهُم بسوءٍ فهو على غير السَّبيلِ).

قال القاضي أبو حفص: وإنَّما قالوا ذلكَ لأنَّ تعظيم هؤلاءِ وتوقيرَهم من تعظيم الدِّين، وهم خلفاءُ رسول الله صلى الله عليه وسلم في تبليغ الشَّريعةِ إلى النّاس، فوَجَبَ

توقيرُهم وتعظيمُهم واتِّباعُهم.

وقد قال تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآهُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٧١]، ، فَمَنُ ذَكَرَهُم بسوءٍ فقد عَدَلَ عن سبيل الموالاةِ الدينيَّة، وذلك من علاماتِ النَّفاق.

## [ الولايةُ والنُّبوَّةُ وكراماتُ الأولياءِ ]

ثمَّ ذكروا قولهم في رتبة الولاية والنُّبوَّة، فقالوا:

(ولا نفضًلُ أحداً من الأولياءِ على أحدٍ من الأنبياءِ صلواتُ الله عليهم أجمعينَ، ونقولُ: نبيٌّ واحدٌ أَفْضَلُ من جميع الأوْلياءِ).

قال القاضي أبو حفصٍ الغزنويِّ:

وإنَّما قالوا ذلك ردّاً وإبطالاً لقول بعض المتصوِّفة إنَّ مَنْ بلغ أَقْصىٰ درجةَ أَهْلِ الولايةِ والمعرفة كانَ أفضلَ خَلْقِ الله تعالى، وردّاً لقول بعض الغلاة في تفضيلِهم واحداً من الأَئِمةِ على الأنبياءِ صلوات الله عليهم، وهذا باطلٌ، لأنَّ الولي إنَّما يستحقُّ الولايةَ باتِّباعه النبيَّ واقتدائِه به في طاعةِ الله تعالى على شريعتِه، فيستحيلُ أنَّ يكونَ أفضلَ منه أو باتِّباعه النبيَّ صلى الله عليه وسلم قد بَلغَ درجةَ أَمِنَ من السُّقوط عنها بالرِّسالةِ والعِصْمَةِ إيّاه.

وقد قال تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجَمَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فيستحيلُ أنْ يوازِيَه في الفَضْلِ مَنْ لا يبلغُ تلك الدَّرجة.

وأمّا قولهم: (ونؤمنُ بها جاءَ من كراماتِهم، وصَحَّ عن الثّقات من رواياتِهم). قال الغزنويُّ: هذا منهم إثباتُ لكراماتِهم.

والمعتزلةُ أَنْكَرَتُ كراماتِ الأولياءِ، وزعموا أنّها تشبه معجزاتِ الأنبياءِ صلواتُ الله عليهم، فيقعُ الالتباسُ بين النبيِّ والوليِّ، وهذا منهم خلافٌ لأدلَّة الكتابِ والأخبارِ، فإنَّ كراماتِ أصحابِ الكهف من نحو لبثهم ثلاثمئةِ سنةٍ وزيادةَ تِسُعِ نياماً، لقوله تعالى: ﴿ وَتَعَسَبُهُمْ أَيْقَ اظْاً وَهُمْ رُقُودٌ ﴾ [الكهف: ١٨]، من غير أكلِ وشربٍ، والبشرُ لا يبقى حيّاً بلا طعامٍ ولا شرابٍ في العادة أياماً كثيرةً، فضلاً من أنَّ يبقى مُدَّةً مديدة، وكذلكَ لر تبلُ ثيابُهم في تلك المدَّة المذكورة، ولم تَطُلُ أظفارهم، ولم يَبلُ شبابُهم في ثلاثمئةِ سَنةٍ، والهرمُ يستولي على الإنسانِ فيها دونَ تمام مئةِ سنةٍ، وهذه الكراماتُ كلُّها كانت لأصحاب الكهف في تلك المدَّة المذكورة في الكتابِ.

وأمَّا الأخبارُ في كراماتِ الأولياءِ أكثرُ من أنُّ تحصى.

## [ أَشْراطُ السَّاعَةِ ]

ثُمَّ ذكروا عقيدتَهم في أشراطِ السَّاعة، فقالوا:

ونؤمنُ بخروجِ الدَّجال، ونزول عيسى بن مريمَ من السَّاء، ونؤمنُ بطلوعِ الشَّمسِ من مَغْرِبها، وخروج دابَّة الأرضِ من موضعها.

قال القاضي أبو حفصٍ: وإنَّما قالوا بهذه الأمور وهي من الأخبار السهاويَّــة، وقد

تواترَ نقلها نقلاً يوجبُ العلمَ بها لاتّصاله بنا عن صاحبِ الوَحْيِ، فيجبُ الاعتقادُ بوجودِها في المستقبلِ على ما تواترَ النّـقلُ بها، لأنّها تواترت عمن شَهِدَتُ له المعجزاتُ بالرِّسالةِ والعِصْمةِ عن الباطل، فيتحقَّقُ وجودُها لأوقاتها.

ومن هذه الأشراطِ ما يكونُ عندها غَلَتُ بابِ التَّوبة؛ فلا يقبلُ عند وقوعها من فاسقٍ توبةٌ، ولا مِنْ كافرٍ إسلامٌ، وهي طلوعُ الشَّمْسِ من مَغْرِبها، وخروجُ دابَّةٍ تُكلِّمُ النَّاسَ.

ثُمَّ ذكر أقوالهم في الأشياءِ المنافيةِ للشَّريعةِ.

وقالوا: (ولا نصدِّقُ كاهناً ولا عرَّافاً).

وقد صَحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قالَ: من أَتى كاهناً أو عرّافاً فصدَّقه، فقد كَفَرَ بها أُنْ زِلَ على محمَّد صلى الله عليه وسلم (١).

<sup>(</sup>١) رواه أحمد في المسند، وغيره. وفي بعض الألفاظ: فقد بَرِئَ مما أَنزلَ الله على محمَّدٍ.

وأمَّا قولهم: (ولا مَنْ يدَّعي شيئاً بخلافِ الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعِ الأُمَّـة).

معناهُ: ولا نصدِّقُ مَنْ يدَّعي شيئاً بخلافِ هذه الحجج، لأنا دُعينا إلى العملِ بهذه الحجج، لأنا دُعينا إلى العملِ بهذه الحجج، لأنَّ حُجَّة الله تعالى غالبة ملزمة ، فثبت أنَّ من يخالفها مدحوضٌ مغلوب، فكُلُّ من ادّعى شيئاً بخلاف هذه الحجج فيما يرجع إلى عَقْدِ وديانةٍ كان هوى باطلاً، وكذا كلُّ من ادّعى شيئاً فيما يرجع إلى سعودٍ ونحوسٍ كانَ رَجماً بالغيب، على ما مرَّ بيانُ بطلانه في الكاهن والعرّاف.

ثُمَّ ذكروا عقيدَتهم في تحقيقِ الجماعةِ، وإبطال الفرقةِ.

وأمّا قولهم: (والفرقةَ زيغاً وعذاباً).

معناهُ: ونرى الفرقة زيغاً وعذاباً، وإنَّما قالوا ذلك لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَأَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ ٱلْبَيِّنَكُ وَأَوْلَتِهِكَ لَمُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، ولما تواتر النَّقلُ الموجبُ للعلمِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: من فارقَ الجماعةَ قَيْدَ شبرِ فقد خَلَعَ رِبْقَةَ الإسلام من عُنُقِهِ (١٠).

وذكرَ القاضي أبو العلا في كتاب الاعتقاد فقال: رُوِيَ عن حمَّاد بنِ أبي حنيفةَ رضي

<sup>(</sup>١) أخرج البخاريُّ ومسلمٌ في صحيحيهما من حديث ابنِ عباسٍ رضي الله عنه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قالَ: «مَنْ رأى من أميره شيئاً يكرهُه فليصبرُ عليه، فإنه من فارقَ الجماعةَ شبراً فهاتَ إلا ماتَ ميتةً جاهليَّة». واللَّفظُ للبخاريِّ. ورواه بلفظ الشارح أبو داودَ والترمذيُّ.

الله عنه أنه قال: ما الأمرُ إلا ما جاء به القرآنُ، ودعا إليه النبيُّ صلى الله عليه وسلم، وكان عليه أصحابُه، حتى تفرَّقَ النّاس، فأمّا ما سوى ذلك فمبتدَعٌ محدَثٌ.

ثمَّ ذكرنا تفسيرَ الدِّين والإسلامِ الذي دانوا الله عزَّ وجلَّ به، فقالوا:

(ودينُ الله في السماءِ والأرض واحدٌ، وهو الإسلامُ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اَلدِينَ وَعِنْ اللهِ عَالَى: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسۡلَامَ دِينًا ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسۡلَامَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣]، فلأنَّ الإسلامَ هو دينُ الله عزَّ وجلَّ الذي تعبَّدَ به عبادَه من الأوَّلينَ والآخرينَ، وارتضاهُ ديناً لأهل السّماواتِ والأَرضينَ، وبعثَ للدَّعوةِ إليه الأنبياءَ والمرسلينَ، وهو في الحقيقة إسلامُ العبدِ نفسَه مع كليَّةِ الأشياءِ لله ربِّ العالمينَ، سالمة له تعالى، بلا إشراكِ بغيره في شيءِ منها؛ لا في ملكِ، ولا في إنشاءٍ، ولا حكم، ولا تقديرٍ.

وأمّا قولهم: (وهو بين الغُلُوِّ والتَّقصيرِ)، أيَّ: إنَّ الإسلامَ الذي هو دين الله عزَّ وجلَّ بينَ الغلوِّ والتَّقصير، وإنَّما قال ذلك لأنَّ الميلَ إلى أَحَدِ الطَّرفينِ خروجٌ عن الاستقامةِ، والغلوُّ هو المجاوزةُ عن الحدِّ المجعول له، والتقصيرُ نزولُ (۱) عن الحدِّ المجعول له، وكلُّ واحدِ منهما مذمومٌ وباطلُّ لخروجه عن العَدل والحقِّ، فالدِّينُ الحقُّ هو وَصَفُ الله تعالى بها وَصَفَ به نفسَهُ بقوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ الله تعالى بها وَصَفَ به نفسَهُ بقوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى اللهُ أَحَدُ (١٠) اللهُ الصَحَدُ (١٠) وما تعبَد به عبادَه بقوله: ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدُ (١٠) اللهُ الصَحَدُ (١٠)

<sup>(</sup>١) في الأصل: يزولُ.

لَمْ سَكِلِدٌ وَلَـمْ يُولَـدُ ۚ ۚ وَلَـمْ يَكُن لَهُۥ كُفُوًا أَحَـدُ ۖ ﴾ [الإخلاص: ١-٤]، وهو الحقُّ الذي جاءتُ به الكتبُ السَّماواتُ والأرضُ، وهو العَدْلُ الذي جاءتُ به الكتبُ السَّماويةُ والرُّسلُ الذين هم قادةُ الحليقةِ.

ثُمَّ غَلَت اليهودُ بقولهم: إنَّ الباريَ تعالى جِسْمٌ مُركَّبٌ على مثال صورةِ البشرِ، وتبعتهم على ذلك المشبِّهةُ من هذه الأُمَّة. والقدريَّةُ قَصَّرَتُ بنَفْيِ قُدْرَةِ تخليقِ الأفعال عن الله تعالى.

وأمّا قولهم: (وبين التَّشبيهِ والتَّعطيلِ)، أيّ: الإسلامُ الذي هو دينُ الله تعالى، هو إثباتُ الأسهاءِ والصِّفاتِ على ما جاءتُ به الكُتُبُ والرُّسلُ، من غير تشبيهٍ، ولا تعطيلٍ، كما فعلت المعتزلة، حيث نفوا عنه العلمَ والقدرةَ والسَّمْعَ والبَصَرَ والإرادةَ والتخليقَ والتكوينَ، ونحوها.

وأمّا قولهم: (وبين الجبر والقَدَر)، أيْ: الإسلامُ الذي هو دينُ الله تعالى، هو التّسليم لأمرِ الله تعالى، ولما جاء منه من غير جَبْرِ بإسقاط فعل الاكتساب عن العباد من غير إثباتِ قدرةِ تخليق الأفعال.

وأمّا قولهم: (وبينَ الأَمْنِ واليَاسُ)، أيّ: إنَّ الإسلامَ الذي هو دينُ الله تعالى هو أنْ يكونَ العبدُ بين الخوفِ والرَّجاءِ، وهو حقيقةُ العبوديَّةِ، إذْ في الأَمْنِ، عمَّا أَوْعَدَ ظَنُّ العجز عن العقاب، وفي الإياسِ عن رحمته ظَنُّ العَجْزِ عن العَفْوِ، وهما ينقلانِ عن الملَّةِ والإسلام، وهو إسلامُ العبد نفسَه مع جميعِ الأشياءِ لله تعالى، والتَّسليمِ لحكمه، والانقيادِ

لأوامره، والاجتنابِ لنواهيه.

وأمّا قولهم: (فهذا ديننا واعتقادُنا؛ ظاهراً وباطناً).

قال القاضي أبو حَفُصِ الغزنويُّ: بيَّنوا بهذا القول وجوبَ الاعتقادِ بجميع ما ذكروا من أُصول الدِّين والتَّوحيد، وبها ذكروا من فُصول العقائدِ في الظّاهرِ والباطنِ، إذ المخالفةُ بين الظّاهر والباطن من أُوصاف المنافقينَ، وهُمَّ في الدَّرُك الأسفلِ، واتِّحادُ (١) الظّاهرِ والباطنِ في اعتقاد الحقِّ دينُ الأنبياءِ والمؤمنينَ، فوجَبَ الاعتقادُ بهذه الأشياءِ التي قامتُ بثبوتها وحقيَّتها الحججُ القاطعةُ؛ ظاهراً وباطناً.

وأمَّا قولهم: (ونحنُ برآءُ إلى الله من كُلِّ مَنْ خِالفنا في الذي ذكرناهُ وبيَّناهُ).

قال القاضي أبو حَفُصٍ: وإنَّمَا قالوا هذا؛ لأنَّ ما ذكروا من أُصول التَّوحيدِ وسائرِ فصول العقائدِ قامت على حقيَّتها حُجَجُ الكتابِ، والسُّنَّةِ الواضحة، وإجماعُ الأُمَّةِ الهاديةِ، وبراهينُ العقول المستقيمةِ.

وهو دينُ الله عزَّ وجلَّ الذي دانَ به الأنبياءُ والمرسلونَ وعبادُه المؤمنونَ.

وأمَّا قولهم: (ونسألُ الله تعالى أنْ يثبِّتنا على الإيمانِ، ويختمَ لنا به).

قال القاضي أبو حفصٍ: وإنَّما سألوا الثَّباتَ على دين الإسلام، لأنَّ ذلك من أَهَـمِّ أمور الدِّين، وهو دَأْبُ الأنبياءِ والأخيار.

<sup>(</sup>١) في الأصل: وإيجاد.

قال الله تعالى خبراً عن يوسُفَ صلواتُ الله عليه: ﴿ تُوَفَّنِي مُسَلِمًا وَٱلْحِقِّنِي اللهِ عَلَى اللهِ العِصْمَةِ مَا ينافي عقائدَ أهل الحَقِّ، فقالوا:

(وأنْ يعصمنا من الأهواءِ المختلفة)، وإنَّما سألوا العِصْمَةَ عن هذه الأشياء التي ذكروها، لأنَّ أصحابَها اتَّبعوا أهواءَهم، وخالفوا نصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ وإجماعَ السَّلف الصّالح، وتعلَّقوا بشبهاتِ بهوى أنفسهم، والواجبُ على كُلِّ مكلَّف اتِّباعُ الحججِ، والسَّلفُ الصالحُ اعتمدوا الحججَ، فتأيَّدت عقولهُم بالحجج، فاهتدوا، وأهلُ الأهواءِ عارضوا الحججَ بأهوائِهم، فزاغوا، لأنَّ الهوى عدوُّ الحقِّ، ومتَّبِعُ عدوِّ الحقِّ لا يكونُ وليَّا له، فوجَبَ التبرِّي مما(١) يوجبُ عداوةَ الحقِّ.

وكذا؛ سألوا العصمة عن الآراءِ المتفرِّقةِ، لأنَّ المذكورينَ وأشباهَهم تفرَّقوا بآرائهم عن الصِّراط المستقيم.

وأمّا قولهم: (مثل المشبّهةِ والجهميَّةِ والجبريَّةِ والقدريَّةِ، وغيرِهم من الذين خالفوا الجماعة، وحالفوا الضّلالة).

هذا منهم تفسيرٌ لما ذَكَروا مِن أَهْلِ الأهواءِ المختلفةِ، والآراءِ المتفرِّقةِ، والمذاهبِ الرَّديَّةِ، فبدؤوا بالمشبِّهةِ لما سَبَقَ بيانُه من اشْتهال مذاهِبِهم على تجسيمِ الصَّانع القديم،

<sup>(</sup>١) في الأصل: بها.

وتشبيهِهم إيّـاهُ بالبشر، على إبطال التَّوحيدِ، وتَرْكِهم للنُّصوصِ الـمُحْكَمَةِ، واتِّباعِهِم لظواهرِ المتشابهاتِ، بحملِهم إيّـاها على التَّجسيمِ والحدودِ والتَّناهيِ.

ثُمَّ تتلوهُم (') الجهميَّةُ؛ لخبث عقائِدِهم المشتملةِ على تعطيلِ الصّانعِ عزَّ اسْمُه، ونفيِهم بقاءَ الجنَّةِ والنّار.

ثُمَّ تتلوهُم القدريَّةُ والمعتزلةُ؛ لنفيهم عن الله تعالى صفاتِ الذَّاتِ والفعلِ جميعاً، ولإثباتهم لأنفسهم ولكلِّ فاعلِ مختارِ (٢) قدرةَ تخليقِ الأفعال.

ثُمَّ ألحقوا بهم سائر أَهْلِ الأهواءِ بقولهم: (وغيرهم من الذين خالفوا الجهاعة، وحالفوا الضلالة)، بطل مَنْ فارقَ الجهاعة في العقائدِ، ولازمَ البدعة، والتحقَ بمَنْ سبقَ ذكرُهم في استحقاقِ الوعيدِ الوارد في الخبرِ المتواتر الذي هو دليلٌ من دلائل النَّبوَّةِ، حيثُ أخبرَ أنَّ أُمَّته ستفترقُ إلى ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً؛ واحدةٌ في الجنَّةِ، وهي التي تكونُ على ما كان هو عليه وأصحابُه، ثُمَّ تحقَّقَ وجودُ التَّفرُّقِ بعده صلى الله عليه وسلم، على ما أخبرَ، نعوذ بالله من الخلاف والفرقة.

ثُمَّ قالوا: (ونحن برآءُ منهم، وهم عندنا ضُلَّالُ أردياءُ).

قال القاضي أبو حفصٍ وغيره: إنَّما تبرؤوا منهم وسَمَّوْهُم ضُلَّالاً وأردياءَ لخلافهم

<sup>(</sup>١) في الأصل: نتوهم.

<sup>(</sup>٢) في الأصل: تمادت ودرج.

حُجَجَ الكتابِ.

وأمّا قولهم: (والسُّنَّة المتواترة، وإجماع الأمَّة الهادية)، ولدخولهم تحتَ الوعيدِ الواردِ، وتحقُّقِ نعتِ الفرق المذكورة في الخبر المتواتر فيهم، بخلافهم للجماعة في العقائد التي دانوا بها، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تجتمعُ أُمَّتي على ضلال (١)، وقال: يدُ الله على الجماعة، فمن شَذَّ شَذَ في النّار (٢).

نعوذُ بالله من الحذلان والفرقة، ونسألُ الله تعالى أنَّ يتوفانا على لزوم السُّنَّةِ والجماعة بمنِّه وكَرَمِهِ.

# تَـمَّ شرحُ العقائدِ بحمدِ الله وعونِـه وصلى الله على سيدنا محمَّدٍ وعلى آلهِ وصَحْبِه وسَلَّمَ تسليماً كثيراً (٣)

<sup>(</sup>١) قال الإمامُ البيضاويُّ في المنهاج الأصوليِّ: الإجماعُ حُجَّةٌ خلافاً للنَّظامِ والشيعةِ والخوارجِ، لنا وجوه... الثالث: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: «لا تجتمع أمّتي على خطأ» ونظائره، فإنها وإنَّ لم تتواتر آحادها، لكن القدر المشترك بينها متواترٌ. اهـ

<sup>(</sup>٢) رواه الترمذيُّ، والحاكمُ في المستدرك، وغيرُهما. وقال الترمذيُّ: وتفسيرُ الجماعة عند أهلِ العلم، هم: أهلُ الفقه والعلم والحديث.

<sup>(</sup>٣) تمَّ متنُ الكتاب. يقول محقِّقه عفا الله عنه: أتممت تحقيق الكتاب يوم الأربعاء ٢٣ جمادئ الأولى 1٤٣٢ من الهجرة على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، كما هو قدره العظيم، وأشهد أنَّ لا إله إلا الله وأشهد أنَّ محمداً رسول الله، اللهم اختمُ لنا بالحسني.

# رِسالةٌ في

بطلانِ قيامِ الحوادثِ بذات الله تعالى جدُّه وتباركَ اسمُه

بياناً لانقطاع ابن تيميَّة ومتابعيه عن العقيدة الطَّحاويَّة وأنموذجاً على الاختلافِ الاعتقاديِّ في المطالبِ العالية

كتبها

جادالله بسّام

#### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

غنيٌّ عن البيان أنَّ العقائدَ هي أعظم كوامنِ أمَّة محمَّد صلى الله عليه وسلم، بها استودع فيها من حقائق نافذة، وبها ينبغي أنَّ يتأسَّس عليها من الأعمال.

وغنيٌّ عن البيانِ أيضاً أنَّ أمَّةً من الأُمم لا تفخر بشيءٍ يخصُّها قَدُرَ فَخُرِها بفكرها واعتقادها، وقد بلغت العقائدُ مبلغاً عظيماً في نفوس البشر أنَّ تنافسَ في تفهُّمها والتَّحقُّق بها أفرادهم ونجباؤهم من العلماء والمتفكِّرين.

ولا زال القرآنُ الكريم فينا يذكِّرنا ويعظنا، ولا زالتُ سنَّة سيِّدنا محمِّد صلى الله عليه وسلَّم ترشدنا وتترفَّق بنا في سلوك الطرق القويمة لتحصيل المعارف.

ونحن إذ نضع نصب العين هذه الأهمية، ومقرَّراتِ القرآنِ الكريم والسنةِ النبويَّة الشَّريفة التي أجمع على أحقيَّتها علماءُ الإسلام، مستدبرين ما كَثُر به التَّهوين من قيمة تلك الاعتقادات، نكتبُ هذه الرِّسالة الموجزة جدّاً في مسألةٍ متعلِّقةٍ تعلُّقاً وثيقاً ومباشراً بأنَّ الله تعالى؛ هل هو منزَّهُ كما قالت به السُّنَّةُ والجماعةُ، أو جسمٌ كما قالت به المجسِّمة؟ وأنَّ الله هل هو حادث؟ وأنَّ الله هل هو صانع؟ وهل هناك حوادثُ لا أوَّل لها؟

وهذه المسألةُ هي: (قيامُ الحوادثِ بذات الله تعالى).

وظاهرٌ من عنوان الرِّسالة أنَّ المراد منها أمورٌ، لا أجمجمُ فيها، بلُ أبيِّن الكلام تبييناً، مع تقدير عَقَل قارئ الكتاب، وذاته العلميَّة، ورأيه الشخصيِّ، وهذه الأمور ثلاثة، هي:

١- بيانُ أنَّ الطحاويَّة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى.

٢- بيانُ أنَّ ابن تيميَّة يقول: الحوادثُ تقوم بذات الله تعالى.

٣- التوصُّل إلى أنَّ ابن تيميَّة ومتابعيه لا يصحُّ لهم الانتسابُ إلى الطحاويَّة.

ولكنَّ على سبيلِ إيضاحِ الحقِّ في نفسه، وحرصاً على عدم التباسِ الحقِّ بالباطل، أُعِدُ قبل الكلام في هذه الأمور الثلاثة أنَّ أذكر مذهب أهل الحقِّ، وأبيِّنَ أصُلَه من غير استدلال، لأنَّ الغرضَ من الرِّسالة والفكرةَ منها لا تنبني على ذلك أبداً، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ.

ولا يفوتني أنَّ أنبَّه إلى أنَّ هذه المسألة هي أنموذجٌ على الاختلافات الكثيرة بين ابن تيميَّة والطحاويَّة.

فأقول مستعيناً بالله تعالى وحده، ومصلياً ومسلِّماً على من لا نبيَّ بعده:

# ذِكْرُ المذهب الحقِّ من أنَّ: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى وأصل ذلك

الموجود قِسمانٍ:

القِسْمُ الأوَّل: قديمٌ، أيِّ إنه موجود بلا ابتداء، وهو الله تعالى.

القسم الثاني: حادثٌ، أي إنه موجودٌ بعد أن كانَ معدوماً، وهو ما سوى الله تعالى. وليلاحظ هنا أمران:

- الأمرُ الأوَّل: القسمةُ الثنائيَّة الحاصرةُ حَصْراً قطعيَّا، الفارقةُ بين مفهومين أولاً، ثُمَّ الفارقةُ بين موجودين ثانياً.

أعني بالمفهومين: القدم والحدوث؛ فهما مفهومان متقابلان تماماً لا ثالثُ لهما.

وأعني بالموجودين: الله تعالى، وما سوى الله تعالى، فهما أيضاً متقابلان تماماً، أي: لا يمكن أن يكون موجودٌ من الموجودات إلا وهو: الله تعالى، أو: ما سوى الله تعالى.

- الأمرُ الثاني: الحوادث التي نبحث عن أمر قيامها بذات الله عزَّ وجلَّ، تقع في القسم الثاني من أقسام الموجوداتِ، أي: الحادث.

وأمّا أَصْلُ هذا المذهبِ الحقّ، فهو أنَّ الموجود الذي يقوم به الحادث فهو حادث. وبعبارة أخرى: الحادث إذا اتّصف به موجودٌ كان ذلك الموجود حادثاً، لأنَّ (ما قام به الحادث فهو حادث)، فالصّفة تعطي موصوفها حكمها؛ قدماً وحدوثاً؛ الصّفة القديمة تقوم بالموجود الحادث فقط، ولاحظ هنا

كيف أنَّ المذهب الحقَّ ينبني على تلك الثنائيات الرائعة التي ذكرناها أوَّلاً، وعلى تلك الفرقانات الممتازة.

هذا ما وعدتُ به من ذكر المذهب الحقِّ وأصله.

وأمّا الاستدلالُ عليه؛ فأنا أعهد به إلى القارئ الكريم، فذلك أبعدُ عن شائبة الاتّهامِ والظّنَّة، كما أنَّ الرِّسالة ومقصودَها الأصليَّ لا ينبني على تحقُّق الحقِّ في نفسه، على أنَّ الشَّرط الواجب: أن لا يستدلَّ القارئ الكريم بكلام ابن تيميَّة، فإنه ليس نبيًا معصوماً، وليس كلامه مُلزِماً للمكلَّفين.

# بيانُ أنَّ الطحاويَّة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى

وطريقةُ البيان أنَ نسوق ألفاظَ الطحاويَّة التي تدلُّ على أنَّ الحوادث لا تقوم بذات الله تعالى، مع التعليق اللازم، ونحن نقول: الطحاويَّة، ولا نقول: الطحاويّ، لأنها عقيدةٌ أُجُمِع عليها، فخرجت عن أنَّ تكون مجرَّد قول قال به الطحاويّ، وهذه هي الألفاظ الطحاويَّة آتي بها في نقاط، وقد يدلُّ بعضها على المقصود أكثر من بعض، لكنَّ جميع ما أسوقه يدلُّ، وما كان صريحاً أنصُّ على صراحته، والله أعلم:

قال فقهاء اللّة: (إنَّ الله واحد لا شريكَ له).

قلت: لو قام به الموجود الحادث شاركته الخلائق كلها، ووجه المشاركة أنها موجوداتٌ تقوم بها الحوادث. إذن؛ الطحاويَّة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى، وانظم على قول الطحاويَّة هذا كلَّ ما يأتي، فإنها تقوله بحسب المقدِّمات المذكورة.

#### قالوا: (ولا شيء مثله).

قلتُ: لو قامَ به الموجودُ الحادث ماثلته الأشياءُ كلُّها، ووجه الماثلة أنَّها موجودات تقوم بها الحوادِث.

#### قالوا: (ولا شيءَ يعجزه).

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث أعجزته الأشياءُ كلها، ووجه إعجازها إياه أنها

تساويه في حدثية ما قام بها، وتخرج حينئذِ عن قدرته، إذ معلوم أنَّ المساويَ للشيء لا يجوز أنُ يتعالى عليه في ذلك الشيء.

- قالوا: (قديمٌ بلا ابتداءٍ). صريحةٌ.

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث كانَ حادثاً بابتداء.

- قالوا: (دائمٌ بلا انتهاءٍ). صريحةٌ.

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث كان غير دائم، لأنَّ الحوادث تتغير، وتغيرها يعنى انتهاءها إلى الحال الذي انتهت إليه.

- قالوا: (ولا يشبهه الأنام).

قلتُ: لو قام به الموجود الحادث أشبه الأنام، لأنهم تقوم بهم الموجودات الحادثة.

- قالوا: (ما زال بصفاته قديهاً قبل خلقه. لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزليّاً، كذلك لا يزال عليها أبديّاً). صريحة جدّاً.

قلتُ: إنّا قالت الطحاويَّة ذلك، لأنَّ الخلق تقوم بهم الموجودات الحادثة دون الخالق المتعالى عن معاني خلقه، وبيَّن فقهاءُ المَلَّة أحسنَ بيانٍ أنَّ الله تعالى بصفاته قديمٌ، وأنه أزليُّ أبديُّ. ولاحظُ أنَّ فقهاءَ المَلَّة لما قالوا بقدم الصفات، قالوا إنَّ الحوادث لا تقوم بذات الله تعالى، لأنَّ الحوادث إذا قامت بذات الله تعالى فهي صفاته الحادثة، وقد نفوها، وصار هذا الكلام في غاية الوضوح، من تعالى فهي صفاته الحادثة، وقد نفوها، وصار هذا الكلام في غاية الوضوح، من

غير أيِّ احتمال.

- قالوا: (ليس بعد خَلْقِ الخلقِ استفاد اسمَ الخالق. ولا بإحداث البرية استفادَ اسم الباري).

والمعنى أنَّ الله تعالى موصوف بالخلق في القِدَم، لكنَّ المخلوقات كلها حادثة بإحداثه إيّاها. وإنّا قالوا هذه العبارات لمزيد التحرُّز عن أنَّ يَفُهَمَ مثل ابن تيمية أنَّ وصف الله بالخالق مفتقر إلى وجود مخلوق في الأزل، ولإبعاد أيِّ وَهُم قد يتطرَّق إلى جناب العزَّة، من أنَّ الله تعالى محتاج إلى (أنْ يفعل فعلاً في ذاته)، على حدِّ قول ابن تيمية. وفي الجملة هذا الموضع عطف على الذي قبله من ذكر قدم الصفات وبيانه، وفيه تخلُّصُ محكمٌ من مقدِّمة إلى مقدِّمة.

- قالوا: (له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق. وكها أنه محيى الموتى بعد ما أحيا؛ استحقَّ هذا الاسم قبل إحيائهم. كذلك استحقَّ اسمَ الخالق قبل إنشائهم).

وهذا أيضاً معطوفٌ على ما قبله متعلِّق بنفس الغرض.

وبهذه النقول الغرّاء المتيقِّظة التي هي أوَّلُ ما تطالعه في الطحاويَّة، يتمُّ بيانُ ما أردنا من أنَّ الطحاويَّة تقول: الحوادثُ لا تقوم بذات الله تعالى.

وفيها غير ذلك مما يدلُّ على المطلوب.

# بيانُ أنَّ ابن تيميَّة يقول: الحوادثُ تقوم بذاتِ الله تعالى

قال ابنُ تيميَّة بنصِّه في التَّلبيسِ (في: ج١/ص: ٤٤٧ - ٤٤٨، طبعة المملكة العربيَّة السعوديَّة، وفي: ج١/ص: ١٦٤ - ١٦٥، طبعة الدار العثمانيَّة في الأردن):

#### فصل

النُّصوص قد أخبرت، والعقول قد دلت، على ثبوت صفات لله، متنوّعات له، من العلم، والقدرة، والحب، والبغض، والسمع، والبصر.

فإذا كان مع ذلك، قد لزمَ القول بأفعالِ تقوم بذاته (١) -كها تقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام، مع جماهير أهل الحديث والفقه والتصوّف وسلف الأمة، وأنَّ الأفعال متعلقة بمشيئته وقدرته، وقد عُلم ما دلَّت عليه النصوص، مع أنَّ في العقول تنبيهاً عليه، من قوله: (وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه)، فإنه إذا كان جملة السَّموات مقبوضة بيمينه، وقد قال ابن عباس ما السَّموات السَّبع والأرضون السبع وما فيها وما بينها في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم، وقد علم بالعقل أنه يجب أنَّ يكونَ أعظم بكل وجه من مخلوقاته ومبتدعاته، إذ كل ما فيها من وجود وكهال فهو من أثر قدرته ومشيئته فهو أعظم وأكبر، وإذا كان

<sup>(</sup>١) ابحث عن جواب الشَّرط. قوله: (بذاته)، الباء للظرفية، أيِّ: في ذاته. وهذا الموضع يفسِّر جواب الشرط الآتي بعد قليل.

كذلك - كانت (١) أفعاله التي يفعلها بذاته تناسب ذاته، وكانت أعظم وأجلَّ من أنْ يدرك عقول البشر قدرها. انتهى بنصه.

هذا نصٌّ واضحٌ في أنَّ ابن تيميَّة قائلٌ بقيام الحوادث بالله تعالى.

وأمّا زعمه أنها كمال، فإنا نزعم أنها تعطيلٌ للصّانع جملةً، وخرقٌ لحجاب الهيبة مع الله تعالى، ومع العلماء من عباد الله تعالى الذين يخشون الله من فوقهم، وهذا الذي زعمه تَقَشَعِرُ له الأبدانُ.

وقد اطّلعتَ قبلُ أيها القارئ الكريم على أنَّ الأصل في المذهب الحقِّ في مسألة (قيام الحوادث بذات الله تعالى)، هو أنَّ: ما قام به الحادث فهو حادث.

فإذا كان ابن تيميَّةَ حقَّاً يقول: إنَّ الحوادث تقوم بذات الله تعالى، ولريكن غافلاً عما يقول، وكان يقصده ويعنيه تماماً، فلا بدَّ أن يكون له موقفٌ من الأصل الذي ذكرناه عن أهل الحقّ، وهو أنَّ: ما قام به الحادث فهو حادث.

لريكنُ مفاجئاً بالنسبة لي ألبتَّة أنَّ ابن تيميَّة لا يعجبه هذا الأصل، وأنه يردُّ عليه، لكنَّ المفاجئ هو أمران اثنان:

<sup>(</sup>۱) هذا هو جواب الشرط. قلت: وأنّ يفعل الله بذاته أفعاله لا يمكن أن يكون مناسباً لعقائد المسلمين، والكلام عن أنّ تلك الأفعال تناسب ذاته متأخّرٌ جداً عند من طلب التنزيه، ومتقدّم جدّاً عند من انطلت عليه حيلة التشبيه.

الأمرُ الأوَّل: أنَّ يقول ابن تيمية في النصِّ الآنف: (فإذا كان مع ذلك، قد لزمَ القول بأفعالِ تقوم بذاته، كما تقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام، مع جماهير أهل الحديث والفقه والتصوّف وسلف الأمَّة... الخ)، مع أنَّ هذا كذب على الجماهير، وكلُّ طلاب العلم المطَّلعون على ما في الكتب الحاضرة بكثرةِ الآن يعلمون أنَّ السَّلَفَ والصوفيَّة والفقهاءَ والمتكلِّمينَ الذين هم أصحاب التخصُّص في هذه المطالب، لا يقولون بهذا الذي نسبه إليهم ابن تيميَّة. ويعلم الله أني لا أحبُّ التخوُّض في هذا.

الأمر الثاني: الانتظام التامُّ في كلامِ ابن تيميَّة، وقد تجلَّىٰ لي هذا الانتظام في سَوِّقِ ابنِ تيميَّة الردَّ على هذا الأصل (ما قام به الحادث فهو حادث) مباشرة قبل تقرير أنَّ الله يفعل بذاته أفعالاً، كما هو نصُّه.

قال بنصه في التلبيس (في: ج١/ص: ٤٤٦، طبعة المملكة العربيَّة السعوديَّة، وفي: ج١/ص: ١٦٤، طبعة الدار العثمانيَّة في الأردن):

فهذا نظم حجَّة القاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وغيرهما، وهي حجة مبنيَّة على وجوب الكون للجسم، ووجوب حدوثه، وامتناع حوادث لا أوَّل لها، وهذه حجة أكثرهم.

ومضمونها أنَّ الجسم القديم لا بدَّ له من مكان، فإنَّ كان قديهاً امتنعَ خروجه عنه، وإنْ كان حادثاً لزم قيامُ الحادث به، وتعاقبُ الحوادث عليه، وهي حجَّة الرازي وغيره في حدوث العالم. انتهى بنصه

وهذا النصُّ من ابن تيميَّة فوق أنه ردُّ على الأصل العظيم (ما قامَ به الحادثُ فهو حادثٌ) يبيِّن ما نبَّهنا إليه في أوَّل هذه الرِّسالة؛ أنَّ مسألةَ قيامِ الحوادث بذات الله تعالى لها علاقةٌ وثيقةٌ ومباشرةٌ بمجموعةٍ من كبريات المسائلِ الاعتقاديَّة الخطيرة جدّاً، مثل: أنَّ الله جسم عند القائلين بجواز قيام الحوادث به، وأنَّ حدوث العالر الذي هو دليل إثبات الصّانع لا يصحُّ ولا يتمُّ إلا بناءً على القول بأنَّ ما قام به الحادث فهو حادث، وأنَّ تمام الاستدلال على حدوث العالم أيضاً متوقِّف على إبطال حوادث لا أوَّل لها.

#### متابعة ابن أبي العز لابن تيمية في إثبات حلول الحوادث بذات الله تعالى عن ذلك

ومن كان في شكّ في معنى ما نقلناه من ألفاظ ابن تيميّة، فلينظر في كلام لابن أبي العزّ، الذي هو من متابعي ابن تيميّة، في الكتاب المسمّى (شرح العقيدة الطحاويّة، تحقيق جماعة من العلماء وتخريج أحاديثها للألباني، وله طبعات كثيرة. وأيضاً تحقيق الشّيخ أحمد شاكر: ص٨٠)، حيث قال ابن أبي العزّ تعليقاً - ولا أقول شرحاً - على قول فقهاء الملّة: (ما زال بصفاته قديهاً قبل خلقه. لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزليّاً، كذلك لا يزال عليها أبديّاً)، الذي نقلناه في هذه الرّسالة وقرّرنا معناه، قال في الصفحة المذكورة:

وحلول الحوادث بالربِّ تعالى، المنفيُّ في علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه في كتاب ولا سنَّة. انتهىٰ بنصِّه.

وإِنُّ أراد ابنُ أبي العزِّ بـ: الكتابِ، كتابَ الله، فقد قال تعالى في محكم كلامه

الصّدق: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَنَى أَنُّ وَهُو السّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورئ: ١١]، ومن لم يكفه كلام الله تعالى، فإنَّ قول فقهاء الملَّة في الطحاويَّة: (ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه. لم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفته. وكما كان بصفاته أزليّاً، كذلك لا يزال عليها أبديّاً)، لا يكفيه.

والعجب كلُّ العجب كيف أنَّ الشيخ الفاضل أحمد شاكر لم يعلِّق على هذه الطامَّة، والمنهج العلميُّ يقضي بأنَّ لا ينسب إلى الشيخ الفاضل أحمد شاكر أنه يقول بقول ابن أبي العزِّ، خصوصاً أنه في آخر تقدمته للكتاب ذكر نصاً عن السيِّد المرتضى الزبيديِّ في شرح الإحياء يبيِّن فيه الزبيديُّ أنَّ ابنَ أبي العزِّ (جازفَ وتجاوزَ الحدودَ)، وشبَّه المذهب الذي يعتبره الزبيديُّ الأشعريُّ مذهب أهل السنَّة بمذهب النصارى، ونبَّه على ذلك، وكأني بالشيخ الفاضل أراد أنَّ ينبِّه هو أيضاً على ذلك، وإلا فالله تعالى يرحمنا وإيّاهم بفضله من القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى، أو القول بجواز ذلك.

ولا يفوتني أن أنبّه إلى أنّ ابن أبي العزّ قد صدق في قوله: المنفيّ في علم الكلام، فإنّ علم الكلام الله تعالى، وينفي أن علم الكلام على طريقة أهل السنة حقاً ينفي أن تحلّ الحوادث بذات الله تعالى، وينفي أن يجوز ذلك أصلاً، لأنّ علم الكلام هو دفاعٌ عن حقائق الدّين. وأمّا وصفه علمَ الكلام بالمذموم، فهو رأيٌ مذمومٌ، وعلمٌ ينفي حلول الحوادث بالربّ تعالى لهو المحمود إن شاء الله تعالى.

وابن أبي العزِّ في صدقه ذلك خالف ابن تيمية تماماً حين نسب (أنَّ الله يفعل بذاته أفعالاً، إلى طوائف من أهل الفلسفة والكلام، ومع جماهير أهل الحديث والفِقّه

والتصوُّف وسلف الأُمَّة)، كما هو بنصِّه. وقد نبهنا على ما في هذه النسبة.

وفي ختام الكلام في هذه الرِّسالة الموجزة جدّاً، والواضحة تماماً، نقول:

لا يصحُّ أنَّ ينتسب ابن تيمية ومتابعوه كابن أبي العزِّ ومتابعيه إلى العقيدة الطحاويَّة، للاختلاف الجذريِّ والجوهريِّ في كبريات المطالب الكلاميَّةِ العاليَّةِ بينها.

ولا يقال: إنَّ الخلاف المذكور هو في مسألةٍ واحدةٍ فقطٌ، لأنا قد ذكرنا هنا كها ذكر ابن تيميَّة فيها نقلناه عنه أنَّ هذه المسألة الواحدة أصلٌ لأكبر مسائلِ أصول الدِّينِ، ولأنَّ هذا الخلاف أنموذجٌ على الخلافاتِ الكثيرةِ، وعالقٌ بها، وأصلٌ لها.

والحمد لله ربِّ العالمين

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين كتبها جاد الله بسام صالح الأشعريُّ معتقداً الشافعيُّ مذهباً



### فهرس الموضوعات

ل التاج السبكي	قال
هَدِّمة التَّحقيق	و م_
جمة الشّارح التركستانيّ	تر
جمةُ المصنَّف الطحاويِّ	تر
ريفٌ ببيانُ السّنة والجماعـة (العقيدة الطحاويّة)	تع
صُفُ المخطوطِ الأصل وتوثيق نسبة الكتاب ١٩	وَ
عمل في التحقيق وملاحظات التعليق	ال
سور من المخطوطة	ص
تن العقيدة الطحاوية المسماة «بيان السنة والجماعة»٧	مــــ
داية الشرح ومقدمة الشارح	بد
عني السنة والجماعة	
عنى الربّ	م
عنى العالَم	م
نه اعُ الشِّهُ كَ كَلُّها مِنْفَتَةٌ	

01	نفيً تـامٌ
01	التَّشبيهُ ينفي الألوهيَّة
٥٣	إنشاءُ شيءٍ لا من شيءٍ
٥٤	الله تعالى قديمٌ
00	العقلُ حُجَّةٌ من حُجج الله تعالى
٥٧	الله تعالى باقِ بذاته
09	رؤيةُ الله تعالى ثابتـةٌ
11	معنى الأنام
77	الإماتةُ والبعثُ
٦٨	كمالُ الله تائمٌ لا يستفادُ من خلقه
٧٠	اللهُ خالقٌ ولريكنُ مخلوقٌ
٧٠	اللهُ تعالى غيرُ مفتقرٍ إلى إيجادِ العالمِ
٧١	صفةُ الله تعالى معنيَّ ليس عينَه ولا غيرَه
٧٢	معنى أزليَّـة فعل الله تعالى
٧٤	كلُّ شيءٍ إلى الله تعالى فقيرٌ وهو عن كلِّ شيءٍ غنيٌّ

القَـدَرا	٧٥
معنى الإرادة عند المعتزلة والردُّ عليهم	٧٨
مشيئةُ اللهِ المعبودِ وكَسُّبُ العبادِ	٧٩
اللُّطفُ وَالصَّلاحُ والأَصْلحُ ليستُ واجبةً على الله تعالى ١١	۸١
معنى الهدايـةِ وإبطالُ مذهبِ المعتزلـةِ	۸١
الإيمانُ والإيقانُ	٨٥
العقيدةُ في الرِّسالة	٨٦
المعجزةُ دليلُ الصِّدُقِ وإثباتِ الرِّسالة	۸٧
محمَّد صلَّىٰ الله عليه وسلَّم آخرُ الأنبياءِ والمرسلينَ	٨٩
من خصائصِ النبيِّ صلى الله عليه وسلَّمَ وفضائِله٩٠	٩٠
	93
الدَّعوةُ عامَّـةٌ والإنسُ والجنُّ مكلَّفون	٩٣
	90
	٩٨
	1 • 1

التَّمشُكُ بالدَّلائلِ الموجبةِ للعلمِ قطعاً	۲۰۲
تنزيهُ الله تعالى عن الحدِّ والغايبةِ والأعضاءِ والأدواتِ والجهاتِ	١١٠
الإسراءُ والمعراجُ بشخص النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم	۱۱۳
الحوضُ يومَ القيامةِ حـتُّ وغوثٌ	118
الشفاعةُ بإذنِ الله تعالى حتَّى	110
يوم الميثاق	117
السَّعادةُ والشَّقاوَةُ	119
العصاةُ من المؤمنين مؤمنونَ خلافاً للخوارج	۱۲۸
الودُّ على المرَّجِئـة	179
العبوديَّة هي السبيل	۱۳۱
الإيهانُ هو التَّصديـ قُ وأهلُه في أَصْلِـ ه سواءٌ	۱۳۲
القولُ في أهلِ الكبائرِ والردُّ على الخوارجِ ومَن تَبِعَهُم ٣٧	۱۳۷
الدعاءُ بالموافاةِ على الإسلامِ	١٤٠
الامتناعُ عن قتال الــمُسْلِمِ	127
عدمُ الخروج على الإمام وإنَّ جــارَ	١٤٣

124	الصَّبِّرُ والدعاءُ بالصلاحِ والمعافاةِ أَحْسَنُ
120	اجتنابُ الفُـرُ قةِ والشُّذوذِ
127	أَهْـلُ السُّنَّةِ أَهْـلُ عَـدُلِ وأَمانةٍ
١٤٧	الإجماعُ من الأصول
١٤٨	الحجُّ والجهادُ ماضيانِ مع الإمامِ
10.	عذابُ القبر ونعيمُـه ثابتان بالتَّواتُـرِ
101	ما يكونُ يومَ القيامَةِ
100	الجنَّـةُ لا تفنى أبداً والنَّـارُ لا تفنى أبداً
107	الثَّـوابُ فَضُلٌ من الله على عبادِهِ
109	الاستِطاعَةُ
171	القولُ في أفعال العبادِ
177	لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله العليِّ العظيمِ
۳۲۱	مشيئة الله تعالى نافذة
۸۲۱	معنى غَضِبِ الله تعالى ورضاهُ
179	عبارةٌ مُحْكَمَةٌ في إثباتِ الصِّفاتِ

القولُ في الصَّحابَةِ رضُّوانُ الله عليهم	179
الخلافةُ بعدَ رسولِ الله صلَّىٰ الله عليه وسلَّم	177
الصَّحابَةُ العَشَرَةُ المبشَّرونَ بالجنَّةِ	178
الولايةُ والنُّبوَّةُ وكراماتُ الأَولياءِ	177
أَشْراطُ السَّاعَةِ	١٧٨
تَـمَّ شرحُ العقائدِ بحمدِ الله وعونِـه	141
رِسالَةٌ في بطلان قيام الحوادث بذات الله تعالى بياناً لانقطاع ابن تيميَّة	
ومتابعيه عن العقيدة الطحاويَّة	144
مقدمة الرسالة وبيان موضوعها	119
ذكر المذهب الحقّ وأصله	191
الموجود قسمان: قديم وحادث	191
بيان أنَّ الطحاوية تنفي قيام الحوادث بذات الله تعالى	194
بيان أنَّ ابن تيمية يثبت قيام الحوادث بذات الله تعالى عن ذلك	197
متابعة ابن أبي العز لابن تيمية في إثبات قيام الحوادث المذكور	199
فهرس الموضوعات ،	7.4